كلية الآداب

برنامج ماجستير اللغة العربية وآدابها

موقف مجمع اللغة العربية بالقاهرة من قضية التصحيح اللغوي

دراسة وصفية تحليلية

The position of the Arabic Academy in Cairo on the Issue of common mistakes: A Descriptive Analytical study

إعداد:

ميساء محمد ناظم صوالحة

إشراف الدكتور:

نصر الله الشاعر

1437هـ / 2016م

موقف مجمع اللغة العربية بالقاهرة من قضية التصحيح اللغوي

دراسة وصفية تحليلية

إعداد

ميساء محمد ناظم صوالحة

فلسطين جامعة بيرزيت بكالوريوس: لغة عربية

المشرف الرئيس: د. نصر الله الشاعر.

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في برنامج

اللغة العربية وآدابها/ جامعة بيرزيت.

1437هـ / **2016م**

جامعة بيرزيت
عمادة الدراسات العليا
برنامج اللغة العربية وآدابها

إجازة الرسالة

موقف مجمع اللغة العربية من قضية التصحيح اللغوي
دراسة وصفية تحليلية

اسم الطالبة: ميساء محمد ناظم صوالحة.
الرقم الجامعي: 1125378
المُشرف: د. نصر الله الشاعر.

نُوقِشَتْ هذه الرسالة يوم.....١٦/٧/٢٠١٦.....
وأُجِيزَتْ بتاريخ ٢٠ / ٧ / 2016م.
من لجنة المناقشة المدرجةِ أسماؤهم وتواقيعهم:

1. الدكتور نصرالله الشاعر:	رئيسًا	التوقيع:.....
2. الدكتور ناصر الدين أبو خضير:	عضوًا	التوقيع:.....
3. الدكتور عمر مسلّم:	عضوًا	التوقيع:.....

القدس – فلسطين
1437هـ - 2016م

إقـرار

أُقِرُّ أنا مقدّمة الرسالة، أنها قُدِّمتْ لجامعة بيرزيت لنَيْلِ درجة الماجستير، وأنّها نتيجةُ أبحاثي الخاصّة، باستثناءِ ما أُشير إليه حيثّما ورد، وأنّ هذه الرسالة؛ أو أيَّ جزءٍ منها؛ لم يُقَدَّم لِنَيْلِ أيّ درجة عُليا في أيِّ جامعةٍ أو معهدٍ، غير جامعة بيرزيت.

التوقيع : .....

ميساء محمد ناظم صوالحة

التاريخ : .....

إهداء

بكلمةٍ منه كُنّا، وكانت حياتنا

لم تزلْ ألْطافه في كل درب تَحُفُّنا

بالذُّلِّ والمسْكنة رجوْناك ربّنا

يا عظيم المنّ أن لا تُحبط أعمالنا

أهدي ثمرة جهدي هذا:

إلى الذي اسْتقيْت من رياحين كَلِمه، أبجديات العبودية لواهب العزة ورافع الدرجات..

إليك حبيب ربّ العالمين، إلى النبيّ محمد، الصّادق الأمين..

وإلى الذي أنار حنايا ضلوعي بسراج العلم، وجذوة الإيمان، أبي الغالي..

وإليكِ مدرسةَ الصّبر، ونبعَ الفضيلة، إلى التي هذّبت روحي بآيات القرآن، وذكر الواحد المنّان،

إلى أمّي الحبيبة..

وإلى الذي علّمني فنّ الاجتهاد والاحتساب، فأحال جدب نفسي جنة خضراء، إليك زوجي محمد..

وإلى الذين رُزقتهم من غير حول منّي ولا قوّة، إلى الذين أرجو بتربيتهم رضا الرحمن، وسُكنى الجنان، إلى أبنائي: لين، ويمان، ورسيل ..

ميساء محمد ناظم صوالحة

شكر وعرفان

قال عليه الصلاة والسلام: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

وبعد: فإني أحمد الله تعالى الذي أعانني على إتمام هذا العمل، وأسأله عزّ شأنه أن يباركه ويتقبله، كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل الدكتور نصر الله الشاعر، لِما بذله من جهد مبارك في الإشراف على هذا العمل، وأزجي شكري أيضاً إلى الأفاضل أعضاء لجنة النقاش، الدكتور ناصر الدين أبو خضير، والدكتور عمر مسلم، وأسأل الله تعالى أن يبارك جهودهم ويرفع درجاتهم في الدنيا والآخرة.

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
إقرار	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
فهرس المحتويات	د
ملخص الدراسة بالعربية	ز
ملخص الدراسة بالإنجليزية	ح
المقدمة	1
القسم الأول **التصحيح اللغوي بين القدماء والمحدثين**	
المبحث الأول: تعريف التصحيح اللغوي	9
أ- التصحيح لغة	9
ب- التصحيح اصطلاحًا	11
الفرق بين التصحيح والتصويب	12
المبحث الثاني: الأصول والمحتكمات اللغوية	15
تعريف (أصول النحو)	15
الأصل الأول: السماع	20
الأصل الثاني: القياس	28
الأصل الثالث: الإجماع	30
الأصل الرابع: استصحاب الحال	32
الأصل الخامس: الاستحسان	35
المبحث الثالث: التصحيح اللغوي عند القدماء	37
الفرق بين اللحن والخطأ والغلط	37

تعريف اللحن	38
نشأة اللحن	41
مواجهة اللحن	44
استمرار اللحن في الألسنة	46
مصنفات اللحن	47
المبحث الرابع: التصحيح اللغوي عند بعض المحدثين	51
أولًا: تراث التصحيح اللغوي في العصر الحديث عند (محمد ضاري حمادي)	51
الموروث العام – في مجال التصحيح اللغوي– في العصر الحديث	53
دور بعض المجامع اللغوية في التصحيح اللغوي	54
الموروث الخاص – في مجال التصحيح اللغوي – في العصر الحديث	55
نماذج مختارة من التصحيح اللغوي في المعاجم والمصنفات الأدبية	56
ثانيًا: أمثلة على المناهج المتبعة في كتب التصحيح اللغوي الحديثة	59
مظاهر اضطراب المناهج الخاصة بكتب التصحيح اللغوي الحديثة	62
القسم الثاني **التصحيح اللغوي عند مجمع اللغة العربية بالقاهرة**	
مدخل	66
المبحث الأول: التصحيح اللغوي في المستوى الصوتي	68
القرار الأول: "ينطق بالاسم المعرّب على الصورة التي نطقت بها العرب"	68
القرار الثاني: "قَبِلَ المجمع أن يكتب الحرف ("v": ڤ) فاء بثلاث نقاط"	73
المبحث الثاني: التصحيح اللغوي في المستوى الصرفي	76
القرار الأول: "عدم جواز وصف المرأة بدون علامة التأنيث في ألقاب المناصب والأعمال "	76
القرار الثاني: "جواز جمع (فاعِل) على (فواعِل)" هـ	79
المبحث الثالث: التصحيح اللغوي في المستوى النحوي	86
القرار الأول: "جواز دخول (أل) على (غير)، واكتسابها التعريف بدخول (أل) وبالإضافة إلى معرفة"	86
القرار الثاني: " جواز تقديم لفظ (النفس) أو (العين) على المؤكَّد"	89
القرار الثالث: "الجمع بن (لم) و(لن) أو (لا) و(لن) بالواو في اللغة العربية"	95

المبحث الرابع: التصحيح اللغوي في المستوى الدلالي (المعجمي)	102
أولا: في التعريب: دلالة كلمة" الشَّفْرة "	102
ثانيًا: في الترجمة دلالة " تَمْشيطُ البقعة "	107
المبحث الخامس: التصحيح اللغوي في المستوى الكتابي (الإملائي)	113
ضوابط رسم الهمزة	113
المبحث السادس: منهج المجمع في مسألة التصحيح اللغوي	137
موقف المجمع من الأصول اللغوية	137
القرارات المجمعية والموضوعات المدروسة	144
أثر القرارات المجمعية في مسألة التصحيح اللغوي	145
الخاتمة	150
المصادر والمراجع	153

ملخص

أسهم مجمع اللغة العربية بالقاهرة في مسألة التصحيح اللغوي، وقد ظهر ذلك جليًا في مصنّفات التصحيح اللغوي الحديثة، إذ استشهد مؤلفوها بالقرارات العلمية الصادرة عن المجمع، وذلك بوصفه هيئة علمية تمثل العمل اللغوي الجماعي.

ويتناول المجمع بالدراسة قضايا لغوية متداولة بين أهل اللغة؛ ليعرضها بعد طول بحث وتمحيص، بصورة واضحة ومختصرة، يتبيّن من خلالها مدى صحة أو خطأ الأسلوب اللغوي المستخدم.

ويغلب على قرارات المجمع ابتداؤها بكلمات تدل على نهجه في تجنّب مخالفة نواميس اللغة، إذ إن الأصل في الأشياء الإباحة، وبناء على ذلك، فإن أغلب قراراته تُستهل بألفاظ تدل على الإباحة وجواز الاستعمال، وقلّما يُستهلّ قرار منها بلفظ يعبّر عن المنع أو عدم الجواز، إضافة إلى مجموعة من القرارات ابتُدئت بكلمة تدل على نسبة المسألة المدروسة إلى الصِّحة أو الصواب، إذ صيغت بعض القرارات مبدوءة بإحدى الكلمتين: (تصحيح)، و(تصويب).

وقد حاولت الباحثة من خلال هذه الدراسة استشراف المنهج الذي يسير وَفقه مجمع اللغة العربية بالقاهرة، في قضية الحكم بصحة الاستخدام اللغوي للفظ من الألفاظ أو تركيب من التراكيب، وذلك من خلال دراسة عينة من القرارات المجمعية التي صدرت عن المجمع في المدة الواقعة ما بين عام 1934 و1986ميلادي، وقد خلصت إلى مجموعة من النتائج أهمها:

– يعتمد مجمع اللغة بالقاهرة على المنهج الوصفي في معالجته المسائل اللغوية، إذ إنه يتناول بالدراسة معظم الظواهر اللغوية المستحدثة، ويحاول تفسيرها في ضوء ما قدّمه العلماء من قواعد تتصل بتلك المسائل، أو يقيس عليها.

– يغلب على مجمع اللغة بالقاهرة سلوك نهج التجويز والإباحة لكثير من الاستعمالات اللغوية الحديثة، بغضّ النظر عن نسبية فصاحتها، ثم صحتها، مقارنة مع استعمالات لغوية أخرى، وذلك تماشيًا مع

أهدافه التي وضعها في سبيل جعل اللغة العربية متماشية مع العصر الحديث وتطوراته، ومتجافية عن التحجر في العبارات والأساليب اللغوية.

– ظهرت صبغة التصحيح اللغوي في قرارات المجمع من خلال نسبة المسائل التي تناولتها تلك القرارات إلى الصحة، وهو ما يعبّر عنه مصطلح التصحيح اللغوي في إحدى دلالاته التي بيّنتها الباحثة، ولم يوظف المجمع دلالة التصحيح بمعنى التقويم وتغيير الاستخدام اللغوي الخاطئ، إلا في قرار واحد.

Abstract

The Arabic Language Academy in Cairo has always participated in the issue of linguistic correction. This has been manifested in the modern linguistic correction classifications whose authors quoted the linguistic decisions taken by the Academy since it represents a collective linguistic endeavor in the Arab world. The Academy searches certain linguistic issues in depth in order to clearly and briefly formulate its decisions in regard to the correct and incorrect usage of a certain linguistic term or expression used in everyday communication.

Most of the decisions taken by the Academy start with words that permit the usage of the linguistic term or expression under scrutiny; it seldom initiates its decisions with words that do not allow the usage of a certain item. In addition, the Academy starts its decisions with words that show the percentage of correctness of the studied issue. Some of the decisions were initiated with words such as “correction” or “alignment”.

The researcher tried to figure out the methodology adopted by the Academy in Cairo in the issue of judging the correctness of the linguistic usage of a certain lexical item or a structure through examining a sample of the Academy decisions issued between 1934-1986. The researcher concluded the following:

- The Language Academy in Cairo adopts the descriptive method in dealing with the linguistic issues. It studies and analyzes many of the contemporary linguistic phenomena and tries to explain them in light of what linguists have proposed of rules related to such issues or employs the method of analogy in its decisions.
- The Academy ,in general, adopts the philosophy of acceptability and permissibility for many of the modern linguistic usages regardless of their closeness to the standard variety of Arabic. This comes as a consequence with the objective of the Academy in making Arabic

responsive to the modern era and its developments and away from fossilization in its linguistic styles and expressions.

- The tendency of linguistic correction appeared in the decisions of the Academy through the percentage of the issues dealt with. Finally, it should be noted that the Academy does not employ the concept of linguistic correction with the meaning of changing the wrong usage except in one of its decisions; rather it uses the concept for the mere purpose of linguistic correction.

المقدمة

الحمد لله الذي أسرج قناديل العلم بمداد من نور، فأخرج به أقوامًا من غياهب الجهالة إلى شواهد الحضور، والصلاة والسلام على النبي الأميّ، الصادق الوعد، والسيّد الحصور، صلاة وسلامًا متصلة إلى يوم البعث والنشور، وبعد:

فقد نذرت بعض الجهات العلمية جهودها خدمة للعربية، والمحافظة على أصولها، وحرصًا على جعلها لغة العصر، ومن جملة تلك الجهات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الذي انبرى للدفاع عن العربية، وتسخيرها للإحاطة بكلّ ما ينبثق عن المجالات العلمية من مصطلحات وغيرها. وقد تبوّأ مجمع اللغة العربية بالقاهرة مكانة مرموقة بين المجامع اللغوية، والجهات العلمية التي تعمل لصالح اللغة؛ فتبنّت كثير منها قراراتِ المجمع وآراءه، واستشهد مؤلفو كتب التصحيح اللغوي بالإجازات التي أقرها المجمع في مسألة التصحيح اللغويّ.

وقد كان المجمع القاهري موضوع دراسات لغوية مختلفة؛ إذ اختص بعضها بتعريف المجمع، وتتبّع مسيرته اللغوية تاريخيًا، وانفردت دراسات أخرى بتصنيف أعمال المجمع اللغوية والأدبية، وتناولت مجموعة ثالثة جهودَ المجمع في مجالات محددة؛ كجهوده في موضوع اللهجات العربية، والترجمة، والتعريب، وكذلك جهوده في النحو والصرف، وغير ذلك من الموضوعات.

أما هذه الدراسة وعنوانها (موقف مجمع اللغة العربية بالقاهرة من قضية التصحيح اللغوي) فإنها تُعنى بالكشف عن موقف المجمع من قضية شائكة ومهمة، وهي قضية التصحيح اللغوي، إذ إن عملية (التصحيح) – بناء على المعاني اللغوية لهذا المصطلح – تحتمل واحدًا من الإجرائين الآتيين:

أولهما: إصلاح خلل ما، من خلال رصد ذلك الخلل، واتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجته وتقويمه.

والآخر: انتهاج خطوات معينة في سبيل الحكم بصحة شيء ما، أو نسبته إلى الصحة.

وبنسبة هذه العملية إلى مجال اللغة يمكن تعريف (التصحيح اللغوي) بأنه تعبير لغوي، يكشف عن منهجية محددة، تُتّبع بغية تحقيق الصحة والسلامة لاستعمال لغوي معين؛ إما بتسويغ ذلك الاستعمال ونسبته إلى الصحة اللغوية، أو بتخطيئه، وما يترتب على ذلك من إصلاحه وتقويمه.

وقد اختارت الباحثة مجمع اللغة العربية بالقاهرة لتستبين موقفه من هذه القضية؛ وذلك لِما يتمتع به المجمع من مكانة علمية رفيعة، جعلته أهلًا لاكتساب ثقة كثير من العاملين في الحقل اللغوي، إضافة إلى كونه المجمع الأكثر اهتمامًا بقضايا التصحيح اللغوي، كما أنه تولى إصدار بعض المعجمات اللغوية، كالمعجم الكبير، والمعجم الوسيط، ومثل هذا يحتاج إلى التحقيق في صحة الكلمة الواحدة قبل إثباتها في المعجم، ولم يُعرف حتى الآن إن كان هناك مجمع تولى إخراج معاجم لغوية شاملة كالتي أصدرها المجمع المصري.

تسعى هذه الدراسة إلى استشراف المنهج الذي يسير وفقه المجمع القاهري في قضية الحكم بصحة الاستخدام اللغوي للفظ من الألفاظ، أو تركيب من التراكيب، وذلك من خلال دراسة القرارات المجمعية في حقول لغوية متنوعة. كما أنها تهدف إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما موقف المجمع من قضية/ مسألة التصحيح اللغوي ؟

- ما الأسس التي ارتضاها المجمع لإجازة استعمال لغويّ محدَث؟ وعلامَ يعتمد في تخطئة استعمال آخر؟

- ما مواقف المجمع من قضية التصحيح اللغوي في مستويات اللغة؟ هل تساهل في مستوى وتشدّد في آخر؟ أم كان على منهج واحد في مسائل الصوت، والصرف، والنحو، والدلالة؟ وما المنطلقات التي ارتضاها في كل مستوى؟

- ما أثر مواقف المجمع في كتب التصحيح اللغوي الحديثة؟ هل يجد الدارس في كتب التصحيح اللغوي قرارات المجمع في المسائل المبحوثة؟ وكيف يتلقّى مؤلّفو تلك المصنّفات رأي المجمع؟

وقد اتّبعت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، إذ إنها عرضت مجموعة من القرارات الصادرة عن المجمع في حقول لغوية متنوعة، وتناولتها بالدراسة والتمحيص، وبيّنت موقف المجمع من المسألة المتناولة، ووقفت عند الحجج التي ساقها المجمع؛ وبيّنت نوع تلك الحجج، بين سماعيّة وقياسيّة، ونظرت في رأي علماء العربية القدماء في المسألة، وقارنت بين موقف المجمع وما ذهب إليه القدماء في تلك المسألة، وسلّطت الضوء على أثر موقف المجمع ذاك في مؤلّفات

المحدثين. وحتى تكون الدراسة شاملة لجوانب اللغة، فإن الباحثة عمدت إلى تخيّر أمثلة ممثّلة؛ بحيث اختارت مسائل صوتيّة تناولها المجمع بالدراسة، ومسائل صرفيّة، ومسائل معجمية، ومسائل نحوية، ومسائل إملائية.

أما الدراسات السابقة التي تمكنت الباحثة من الاطلاع عليها في موضوع هذا البحث؛ فيمكن إجمالها فيما يأتي:

1-**(أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مناهج ترقية اللغة تنظيرًا ومصطلحًا ومعجمًا)**: وهي رسالة دكتوراه قام بإعدادها محمد رشاد الحمزاوي، سنة 1972م وقدّمها في جامعة السربون بباريس، ثم تُرجمت إلى العربية، وصدرت عن كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتونس، سنة 1975م، وقد أحالها الحمزاوي فيما بعد إلى كتاب، إذ صدرت الطبعة الأولى منه، عن دار الغرب الإسلامي في بيروت، سنة 1988م، وقد تكونت رسالته من أربعة أبواب، هي:

- الباب الأول: نشأة المجمع.

- الباب الثاني: المجمع ومشاكل تأصيل اللغة وإصلاحها تنظيرًا وتطبيقًا.

- الباب الثالث: قرارات مجمع اللغة المتعلقة باللغة العربية وبطاقاتها التوليدية.

- الباب الرابع: المصطلح العلمي الحديث والمعجم المعاصر: الحصيلة العلمية.

ورسالة الحمزاوي تركز على تاريخ مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وتحاول تقديم صورة عامة عن أعمال المجمع المنجزة خلال السنوات الأولى من إنشائه، ويمكن القول إن الدراسة السابقة بعيدة عن موضوع هذه الدراسة، كما أنها تدرس المجمع في بداياته.

2_ مجمع اللغة العربية في خمسين عامًا 1934 _1984:

هو كتاب أصدره شوقي ضيف سنة 1984م، وعرض فيه كل ما تناوله المجمع في خمسين عامًا، منذ نشأته إلى وقت إصدار الكتاب، وهو يُعد دراسة تعريفية بالمجمع، إذ حاول المؤلف من خلاله الإشادة بمجمع اللغة العربية بالقاهرة، وتسليط الضوء على أعضائه الأعلام - على حد

تعبيره – وتقديم صورة واضحة الأبعاد لذلك المجمع، من خلال التعريف بالجهود العلمية المبذولة، والإنجازات اللغوية التي حققوها في تلك المدّة.

3-**(القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة: جمعًا ودراسة وتقويمًا إلى نهاية الدورة الحادية والستين عام 1995م)**، وهو كتاب صادر عن دار التدمرية بالرياض، سنة 2003م، وأصله رسالة علمية، نال بها صاحبها درجة الماجستير عام 1419هـ 1998م، حيث حاول خالد بن سعود بن فارس العصيمي تقديم مجموعة من قرارات المجمع المتصلة بالنحو والصرف، ومدى موافقتها ومخالفتها لما قدّمه النحويون المتقدمون، كما سعى إلى الكشف عن الأسباب التي أدّت بالمجمع إلى أن يصدر قراراته بإجمال. ويمكن القول إن هذه الدراسة اختصت بالقرارات النحوية والتصريفية، فدرستها وبيّنت أقوال النحاة في تلك المسائل التي صدرت عنها تلك القرارات، وهو في نهاية الدراسة يبين مدى ارتباط قرارات المجمع بالأصول النحوية؛ فيبين موقفه من السماع والقياس ويخرج بمجموعة نتائج، يستنبط من خلالها منهج المجمع في تلك القرارات التي وقع اختياره عليها.

ودراسة العصيمي تلتقي مع هذه الدراسة؛ من حيث تطرقها إلى الأسس التي قامت عليها القرارات النحوية والتصريفية، بالإضافة إلى تناول تلك القرارات باستفاضة، وشرحها، وتبيان وجهات النظر فيها، إلا أن دراسته لم تتناول قضايا الأصوات، ولا قضايا المعجم والدلالة، إضافة إلى أنها لم تتناول قضايا الإملاء.

وفوق هذا كله فإن هذا البحث سيتناول الموضوع بمنهج وصفي تحليليّ مقارن، يقوم على تلمّس مواطن الالتقاء ومواطن الاختلاف بين ما ذهب إليه المجمع وما ذهب إليه غيره.

4-**(مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى عام 1984 م):**

وهو كتاب صادر عن عالم الكتب الحديث في الأردن، عام 2008، وأصله أطروحة تقدم بها الباحث ياسين أبو الهيجاء إلى جامعة اليرموك لنيل درجة الدكتوراه، وهذه الدراسة هي أحدث الدراسات عهدًا بمجمع اللغة العربية في القاهرة، كما أنها قريبة في موضوعاتها من دراسة العصيمي الآنفة الذكر، إلاّ أن الإضافة التي تميزت بها رسالة أبي الهيجاء، هي تناولها للأساليب النحوية،

وذلك من خلال عرض بعض الأساليب الشائعة في كتابات المعاصرين، وكلام المتكلمين، وتعليقه عليها من وجهة نحوية، إضافة إلى عرض محاولات المجمع تيسير النحو، وهو مالم يتناوله العصيمي في دراسته.

إلا أن هذه الدراسة لم تختص بموضوع التصحيح اللغوي وموقف المجمع منه، وأثر إجازاته في أصحاب تلك الكتب، وذلك على الرغم من تقييم الباحث لطريقة المعالجة اللغوية التي تمت بها بعض القرارات المجمعية المتعلقة بالمستوى النحوي، وتعليقه على بعضها إن كان قريبًا من الصواب، أو إن ابتعد عنه، إضافة إلى أن المادة المدروسة في الرسالة السابقة، تندرج ضمن المستوى النحوي؛ إذ تناول الباحث القرارات النحوية الصادرة عن المجمع من بداية نشأته، حتى عام 1984 م، وحاول تقصّي مظاهر التجديد النحوي عند المجمع خلال المدة المذكورة، أما الرسالة هذه؛ فقد تناولت فيها الباحثة مسائل لغوية تنتمي إلى المستويات اللغوية الخمسة، وذلك بُغية التعرف على موقف المجمع من التصحيح اللغوي من خلال تلك المسائل.

وقد بَنَت الباحثة دراستها على قسمين أساسيين، اشتمل كل قسم منهما على مجموعة من المباحث، إذ ارتأت ضرورة التقديم لموضوع الرسالة بمقدمة نظرية مؤسِّسة، وهو ما أعدّته في القسم الأول من الدراسة، فالقضية الأساسية في هذا البحث هي التصحيح اللغوي عند مجمع اللغة العربية، فقدّمت فكرة عن موضوع التصحيح اللغوي، ولم تختَر البدء بالتعريف بمجمع اللغة بالقاهرة؛ وذلك لوفرة الدراسات التي اختصت بهذا الموضوع، وتتبّع مسيرة المجمع التاريخية منذ نشأته، إضافة إلى أن مقصود الدراسة هو الكشف عن موقف جهة علمية معروفة، من قضية حسّاسة وشائكة، هي قضية التصحيح اللغوي.

فقدّمت إطارًا لغويًا واصطلاحيًا لمفهوم التصحيح اللغوي، إذ جاء ذكر ذلك في المبحث الأول من القسم الأول للدراسة، بعد ذلك حاولت الباحثة دراسة الأصول والقواعد اللغوية التي احتكم إليها القدماء في موضوع التصحيح اللغوي، وهي التي أصبحت فيما بعد موجِّهًا للعاملين في حقول اللغة المتنوعة، ومُحتَكمات أساسية يُعتمد عليها في موضوع التصحيح اللغوي، وقد كان ذلك في المبحث الثاني من القسم الأول.

قدّمت الباحثة بعد ذلك صورة عن موضوع التصحيح اللغوي عند القدماء، إذ لا بد من التعرف على إنجازات الأولين في هذا المجال، وهو ما كان في المبحث الثالث من القسم نفسه.

أما المبحث الرابع من هذا القسم، فقد استقصت الباحثة من خلاله بعض الجهود الحديثة في موضوع التصحيح اللغوي؛ لتحدد زمنيًا موقع المجمع من تلك الجهود، وقد اعتمدت الباحثة اعتمادًا أساسيًا في موضوع الاستقصاء هذا، على كتاب (حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث) لمحمد ضاري حمادي، إذ إن هذا الكتاب هو الأول في هذا المجال. كما ألقت الباحثة الضوء على بعض المناهج اللغوية التي سلكها المصحِّحون في العصر الحديث، وبيّنت الثغرات التي وقعوا فيها.

فالقسم الأول من هذه الدراسة، هو مهاد وتأسيس لا بدّ منه؛ لتتمكّن الباحثة بعد ذلك من سبر أغوار المنهج العلمي الذي يسلكه المجمع في معالجة كثير من القضايا اللغوية المتنوعة، وذلك من خلال أمثلة مُمثِّلة لمختلف مستويات اللغة المعروفة، وهو ما قدّمته في القسم الثاني من دراستها، إذ استهلّت القسم بمدخل، ذكرت من خلاله مجمع اللغة العربية بالقاهرة بوصفه هيئة علمية تمثّل العمل اللغوي الجماعي، وعرّجت على جهوده الأولى في مجال التصحيح اللغوي، كما قدّمت نبذة تعريفية عن القرارات اللغوية الصادرة عنه.

بعد ذلك عمدت الباحثة إلى مجموعة من القرارات العلمية، تمثّل مستويات اللغة المختلفة، وتناولتها بالدراسة؛ لتستبين منهج المجمع في معالجة تلك القضايا، وقد وزّعت تلك القضايا في خمسة مباحث، أوّلها خُصص للقرارات الصوتية، وثانيها للقرارات الصرفية، وثالثها للقرارات النحوية، ورابعها للقرارات المعجمية، وخامسها للقرارات الإملائية.

وقد عرضت الباحثة القرار الواحد كما صدر عن المجمع في صيغته النهائية، وتتبّعت ما قدّمه الأولون في مواضيع تلك القرارات، وقارنت ذلك مع ما انتهى إليه المجمع من إجازات وقواعد بخصوص تلك المسائل.

رأت الباحثة بعد ذلك ضرورة تقديم مبحث توضّح من خلاله منهج المجمع في دراسة القرار الواحد، ومدى استئناسه بآراء القدماء، كما بيّنت مواقف المجمع من الأصول اللغوية المعروفة،

وكيف وظّفها في معالجة المسائل المختلفة، وعرّجت على المواضيع اللغوية التي تناولها المجمع بالدراسة، وبيّنت مدى توسّع المجمع في مجالات معيّنة على حساب مجالات أخرى، وحاولت تقديم تفسير لذلك التراوح.

كما أشارت الباحثة في المبحث نفسه، إلى طريقة المجمع في صياغة القرارات العلمية، وبيّنت أثر تلك الصياغة في اعتبار كثير من أهل اللغة، أن ما صدر عن المجمع هو الصحيح، وأظهرت مدى ثقتهم بتلك الإجازات التي انطوت عليها قرارات المجمع المتنوّعة، وأبرزت أثر قرارات المجمع وإجازاته اللغوية في مؤلفات التصحيح اللغوي، وذلك من خلال أمثلة متنوِّعة عالجها أصحاب تلك المؤلفات في ضوء قرارات المجمع. وختمت الباحثة دراستها بأهم النتائج التي توصلت إليها في هذا الموضوع. كما قدّمت قائمة بالمصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في دراستها هذه.

وبعد، فإن هذا العمل هو جهد المقلّ، الذي لا مفرّ من أن يعتريه النقص، وتشوبه الأخطاء، وأسأل الله تعالى أن يعينني على تقويم ما عثرت فيه، فالخير كلّه منه، والزلّة مني ومن الشيطان.

القسم الأول

(التصحيح اللغوي بين القدماء والمحدثين)

المبحث الأول: تعريف التصحيح اللغوي

المبحث الثاني: الأصول والمحتكمات اللغوية

المبحث الثالث: التصحيح اللغوي عند القدماء

المبحث الرابع: التصحيح اللغوي عند بعض المحدثين.

المبحث الأول

تعريف التصحيح اللغوي

التصحيح اللغوي موضوع قديم حديث، بُذلت في دراسته جهود كثيرة، وإن اختُلف في تسميته وطريقة تناوله، ولعل الباعث الأساسي لكثير ممّن ألّفوا في هذا المضمار، هو إيمانهم بضرورة المحافظة على لغتهم ونواميسها، إذ سعوا بكل ما أوتوا من علم في مجال اللغة، إلى إظهار

الصحيح من الاستعمالات اللغوية فيما يخطئ فيه كثير من أهلها؛ وذلك بغية رسم معالم واضحة لكل من ينشد الصحة والصواب في الاستعمال اللغوي.

وطبيعة هذه الدراسة تستلزم التقديم لموضوع التصحيح اللغوي وتتبّع أصوله، وهو ما ستُبيّنه الباحثة في هذا القسم من الدراسة؛ لتسلّط الضوء على بعض الجوانب في مجال التصحيح اللغوي قديمًا وحديثًا.

وتدل نسبة مصطلح (التصحيح) إلى كلمة (اللغوي) على أنّ هذه المسألة تتصل باللغة وعلومها؛ إذ من الممكن نسبة التصحيح لمجال آخر، وذلك وفقا للغرض الذي يُخصص من أجل معالجته، فهناك تصحيح الشرائع والعقائد، وتصحيح المفاهيم والأفكار، وغيرها من أنواع التصحيح، أما موضوع هذه الدراسة فهو يُنسب إلى اللغة.

التصحيح لغة واصطلاحًا

أ- **التصحيح لغة:** ترتد كلمة التصحيح إلى الأصل (ص ح ح)، فالصُحُّ بالضم، والصِّحَّةُ بالكسر، والصَّحَاحُ بالفتح: تدل كلها على ذهاب المرض، والبراءة من كل عيب.[1]

والأصل (صَحَّ) بمعنى جعل الشيء صحيحًا[2] يأتي أيضًا بمعنى برئ، وهو يعبّر عن خلوّ العمل مما يبطله أو يعيبه، فيُقال في العبادات: صحّت الصلاة، ويكون المقصود إسقاط قضائها، وخلاف ذلك يعني بطلانها.[3]

و(الصِّحَةُ) حالة أو ملكة، بها تصدر الأفعال عن موضوعها السليم، والصحيح ما يُعتمد عليه.[4] أما الصَّحَاحُ؛ فخلاف السُّقْمِ، وذهاب المرض، فيقال (صَحَّ) فلان من علته، و(استَصَحَّ).[5]

---

[1] ابن فارس، أبو الحسين أحمد، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، د. ط، دار الفكر للطباعة والنشر، د. ت، مادة (صحح)، و ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، ط1، دار صادر، بيروت، 1997، مادة (صحح)، والفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، مراجعة أنس الشامي، وزكريا جابر، د. ط، دار الحديث، القاهرة، 2008م، مادة (صحح)

[2] ابن منظور، لسان العرب، مادة (صحح).

[3] الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف، معجم التعريفات، تحقيق ودراسة محمد صديق المنشاوي، د. ط، دار الفضيلة، القاهرة، د. ت، مادة (صحح) ، ورضا، أحمد، معجم متن اللغة، د. ط، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1959م، مادة (صحح).

[4] الجرجاني، معجم التعريفات، مادة (صحح)

[5] ابن منظور، لسان العرب، مادة (صحح).

و(التصحيح) مصدر من (صحَّحَ) على وزن (فعَّل) ويدل على إصلاح الخطأ، فيقال: صَحَّحَ الشيء، أي جعله صحيحًا،[1] ويُقال: صَحَّحْتُ الكتاب والحساب تصحيحًا، إذا كان سقيمًا فأصلحت خطأه.[2]

و(صَحّحَ) الله فلانًا أي أزال مرضه،[3] و(أصَحَّ) على وزن (أفْعَلَ) بمعنى صَلَحَ، فقد ورد قولهم: أصَحَّ الرجل، أي صَحَّ أهله وماشيته؛ صحيحًا كان هو أو مريضًا.[4]

و(أصْحَحَ) الشيء على وزن (أفعل) أي وجده صحيحًا، وأتيت فلانًا (فَأصْحَحْتُهُ) أي وجدته صحيحًا.[5]

و(اسْتَصَحَ) على وزن (استَفعَلَ) بمعنى برئ، فيقال استصح فلان من علته.[6]

و(المَصَحَّة) على وزن (المَفْعَلَة) بمعنى البريئة من الأوباء، فيقال: أرض مَصَحَّة.

و(الصَحيحُ) على وزن (الفَعيل) بمعنى البريء من كل عيب وريب.[7]

أما (الصَحيحُ) اصطلاحًا، فهو في العبادات والمعاملات: ما استُجمعت أركانه وشرائطه بحيث يكون معتبرًا في حق الحكم، على حسب ما استعملت في الحسيات.

و(الصَحيحُ) في الحيوان: ما اعتدلت طبيعته، واستكملت قوته.

و(الصحيحُ) من الأفعال: ما سلمت أصوله من حروف العلة، وإن وُجدت الهمزة والتضعيف في أحدها.

و(الصَحيحُ) من البيع: هو ما يكون مشروعًا بأصله ووصفه.[8]

و(الصَحيحُ) في الحديث النبوي: هو ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط، عن مثله إلى منتهاه، من غير شذوذ ولا علة.[1]

---

[1] ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق عبد الحميد الهنداوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م، مادة (صحح)، وابن منظور، لسان العرب، مادة (صحح).

[2] ابن منظور، لسان العرب، مادة (صحح).

[3] الزبيدي، السيد محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق حسين نصار، مراجعة جميل سعيد وعبد الستار فراج، د. ت، مطبعة حكومة الكويت، وزارة الإرشاد، والأنباء، الكويت، 1969، مادة (صحح).

[4] ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، مادة (صحح).

[5] ابن منظور، لسان العرب، مادة (صحح).

[6] الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، مادة (صحح).

[7] ابن منظور، لسان العرب، مادة (صحح).

[8] الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، الكُلّيّات : معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، قابله على نسخة خطية ووضع فهارسه: فهارسه: عدنان درويش ومحمد المصري، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998، مادة (صحح).

يتضح مما سبق أن المعنى المعجمي لمادة (صحح) يعبّر عن السلامة والبراءة من أي خلل، سواء أكان ذلك الخلل عيبًا، أم مرضًا، أم خطأً.

وتتنوّع الدلالة الصرفية لهذه المادة، وذلك باختلاف الصيغ التي تكون عليها، فمن خلال تضعيفها: (صحّح) يتجلى معنى الإصلاح، وتغيير الحال، والإزالة لشيء ما.

وبزيادة الهمزة على أولها (أصْحَحَ) يظهر معنى مصادفة الشيء على صفة معينة، وهي في هذا المجال: الصحة والاستقامة.

ومن خلال زيادة الهمزة والسين والتاء على بدايتها: (استَصَحَّ) يتحقق معنى (البَرْء) (بالفتح) والشفاء.

وتلتقي دلالات تلك الأوزان الصرفية لمادة (صحح) في مصب واحد، وهو نِشدانُ الصحة والسلامة.

ب- التصحيح اصطلاحًا:

(التصحيح) في اصطلاح علماء اللغة: "كتابة (صحَّ) فيما عرضه الشك والخلاف؛ ليدل على صحته روايةً ومعنى".[2]

وقد يعبّر مفهوم (التصحيح) عن الحكم بصحة شيء ما، أو نسبته إلى الصحة، ويظهر ذلك جليًا في علم الحديث النبوي، ففي الدراسة النقدية (تصحيح الحديث عند الإمام ابن الصلاح)[3] يتحدد مفهوم (التصحيح) في دلالة واضحة، هي الحكم بصحة حديث نبوي معين، فيذكر الإمام ابن الصلاح – في كتابه (معرفة أنواع علوم الحديث) المعروف بـ (مقدمة ابن الصلاح) – نصًا يوضح من خلاله منهجه في تصحيح الأحاديث وتحسينها، فيقول:

"إذا وجدنا فيما نروي من أجزاء الحديث وغيرها حديثًا صحيح الإسناد، ولم نجده في أحد الصحيحين، ولا منصوصًا على صحته في شيء من مصنفات أئمة الحديث المعتمدة المشهورة، فإنا لا نتجاسر على جزم الحكم بصحته...".[4]

---

[1] الطحان، محمود، تيسير مصطلح الحديث، ط7، مركز الهدى للدراسات، الإسكندرية، 1415هـ، 30.

[2] التهانوي، محمد علي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف رفيق العجم، تحقيق : علي دحروج، ط1، مكتبة لبنان (ناشرون)، بيروت، 1996، 449. والسيوطي، جلال الدين، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، ط1، مكتبة الآداب للنشر، القاهرة، 2004م، 45. والمنشاوي، محمد صديق، قاموس مصطلحات الحديث النبوي، تقديم محمود عبد المنعم، د. ط، دار الفضيلة، القاهرة، د. ت، 42.

[3] المليباري، حمزة عبد الله، تصحيح الحديث عند الإمام ابن الصلاح، د. ط، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، د. ت، 4.

[4] الشهرزوري، أبو عمرو عثمان بن الصلاح، علوم الحديث لابن الصلاح، تحقيق نور الدين عتر، د. ت، دار الفكر، دمشق، 1986، 16– 17.

فالمعنى الاصطلاحي لـ (الصحة) و(الصحيح) يعبر عن الكمال، والتمام، والسلامة، من كل ما يمكنه أن يبخس الشيء حقه.

وبالانتقال إلى المعنى الاصطلاحي لكلمة (التصحيح) تتضحُ دلالة الحكم بصحة شيء ما وسلامته، أو نسبته إلى الصحة.

فعملية (التصحيح) – بناء على المعاني اللغوية السابقة – تحتمل واحدًا من الإجرائين الآتيين:

أولهما: إصلاح خلل ما من خلال رصد ذلك الخلل، واتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجته وتقويمه.

والآخر: انتهاج خطوات معينة في سبيل الحكم بصحة شيء ما، أو نسبته إلى الصحة.

وبنسبة هذه العملية إلى مجال اللغة يكون تعريف (التصحيح اللغوي) بالصيغة الآتية:

هو تعبير لغوي، يكشف عن منهجية محددة، تُتَبع بغية تحقيق الصحة والسلامة لاستعمال لغوي معين؛ إما بتسويغ ذلك الاستعمال ونسبته إلى الصحة اللغوية، أو بتخطيئه، وما يترتب على ذلك من إصلاحه وتقويمه.

الفرق بين التصحيح والتصويب:

تجدر الإشارة إلى أن مصطلحًا آخر يرتبط بمصطلح (التصحيح اللغوي)، هو (التصويب اللغوي)، ولا بدّ من إيراد المعاني التي يحتملها هذا المصطلح، لتبيان السبب الذي من أجله اختارت الباحثة استخدام مصطلح (التصحيح) في هذه الدراسة.

فالتصويب في اللغة من (صَوَبَ) وهو أصل يدل على نزول شيء واستقراره قرارَه،[1] فيقال: (صابَ) السهم نحو الرمية، أي قصد ولم يَجُز، ولم يُخطئ الهدف،[2] و(صابت) السماءُ الأرضَ، أي جادتها،[3] و(أصابَ) السهم القرطاس، إذا لم يخطئ، و(أصابه بكذا) أي فجعه به،[4] و(أصاب منه) أي أخذ وتناول،[5] و(أصابَ) جاء بالصواب، أو أراده،[6] و(صوّبَ) الماء: أراقه وصبّه،[7] و(صوّبَ) رأسه: أي خفضه،[8] و (صوَّبه): قال له أصبت[9] و(استصْوَبَهُ) و(استصابَه) أي رآه

---

[1] ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة (صوب).
[2] ابن منظور، لسان العرب، مادة (صوب)، ورضا، أحمد، معجم متن اللغة، مادة (صوب).
[3] ابن منظور، لسان العرب، مادة (صوب).
[4] المصدر السابق نفسه.
[5] رضا، أحمد، معجم متن اللغة، مادة (صوب)
[6] ابن منظور، لسان العرب، مادة (صوب).
[7] رضا، أحمد، معجم متن اللغة، مادة (صوب)
[8] ابن منظور، لسان العرب، مادة (صوب)
[9] المصدر السابق نفسه.

صوابًا،[1] و(الصُّيَّابة) الخيار من كل شيء، كأنه من (الصوب) وهو خالص ماء السحاب، فكأنها مشتقة من ذلك.[2]

أما (الصواب) اصطلاحًا، فهو الأمر الثابت الذي لا يسوغ إنكاره، وهو خلاف الخطأ.[3] والصواب إطلاق الاستقامة على الحسن والصدق، إذ لا يقال للكلام المستقيم (صواب) إلا إذا كان حسنًا، أما إذا كان المستقيم قبيحًا، فلا يقال له (صواب).[4] و(الصواب) أيضًا: "ما يكون مطابقًا للأمر في نفسه".[5]

وهو يستعمل تارة بمعنى الأولى، في مقابلة غير اللائق، وتارة بمعنى الحق في مقابلة الخطأ،[6] إلا أن الخطأ والصواب يستعملان في المجتهدات، والحق والباطل يستعملان في المعتقدات.[7]

واستُخدم مصطلح (التصويب) للتعبير عن ورقة مطبوعة مستقلة تبيّن صواب الأخطاء الموجودة في النص، التي لم تلاحظ أثناء الطبع.[8]

فالمعاني المعجمية التي تحتملها مادة (صَوَبَ) تعبّر عن ظفر الوجهة المقصودة.

وتتنوّع الدلالات التي يؤديها اختلاف الصيغ الصرفية لتلك المادة؛ فهي تدور حول: إراقة الماء وصبّه، وتخفيض الرأس وتنكيسه، والإحاطة بالأمر ومجانبة الخطأ، والحكم بصواب الشيء وصحته.

أما المعنى الاصطلاحي للصواب فيعبّر عن تمام السداد، وكمال الصحة.

وبناء على ذلك، فإن الصواب يعبّر عن الدقة المتناهية في الإحاطة بالأمر المقصود، وإصابة الهدف المنشود، لا المقاربة منهما كما هو الأمر في (التصحيح).

وهذه الدراسة تبحث في الوجوه الصحيحة التي أتاحها الباحثون في مجال الاستعمال اللغوي، والمنهج الذي اتبعوه في التصحيح، إذ يحتمل الأمر في (التصحيح) وجود (صحيح) و(أصح)، أما الأمر في (الصواب) فمختلف؛ لأنه لا يحتمل إلا وجهة محددة هي (الأصح) على الإطلاق. إلا أنّ طبيعة اللغة العربية، التي توصف بأنها حمّالة لأوجه مختلفة في كثير من مباحثها؛ أتاحت لأهل

---

[1] المصدر السابق نفسه.
[2] ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة (صوب).
[3] الجرجاني، معجم التعريفات، مادة (صوب).
[4] العسكري، أبو هلال، الفروق اللغوية، تحقيق محمد إبراهيم سليم، د. ط، دار العلم والثقافة، القاهرة، د. ت، 54.
[5] السيوطي، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، مادة (صوب).
[6] التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، مادة (صوب).
[7] المصدر السابق، مادة (صوب).
[8] وهبة، مجدي، وكامل المهندس، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، ط2، مكتبة لبنان، بيروت، 1984م، مادة (صوب).

اللغة والباحثين في علومها، الاستفادة من تلك الطبيعة، وبناء عليه؛ فإن مصطلح (التصحيح) يُعد الأنسب لتوظيفه في هذه الدراسة.

وتجدر الإشارة إلى أن ثلة من الباحثين استخدموا مصطلح (التصويب) مرادفًا لمصطلح (التصحيح)، ولم تصدر عنهم أي ملاحظة لتبيّن إدراكهم الفرق بين المصطلحين، بل إنهم راوحوا بين استخدام المصطلحين في معالجة المسألة نفسها، وقد ظهر ذلك جليًا في عناوين كتبهم، فبعضهم سمّى كتابه (معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة)، وبعضهم سمّاه (معجم الصواب اللغوي)، وبعضهم سمّاه (معجم أخطاء الكتاب).

المبحث الثاني

الأصول والمحتكمات اللغوية

تقوم اللغة العربية على موروث لغوي أصيل، أرسى دعائمه ثلة من أهل اللغة وخاصتها، فكان ذلك الموروث أساسًا انطلق منه كل باحث يمّم وجهه شطر تلك الدراسات. وقد استمد هذا الموروث قوة تأثيره، ونفاذ سطوته في اللغويين اللاحقين؛ من المنهجية التي أسهمت في تأصيله وحفظه أولًا، وإتاحة المجال لاستكمال كثير من جزئياته ثانيًا.

والمقصود بالمنهج في هذا المقام: مجموعة الأدلة، والأسس الثابتة، والثانوية (الاجتهادية) التي يستند إليها علماء النحو واللغة في التفكير، عند استنباطهم أحكامهم في مسائل هذين الموضوعين[1].

والملاحظ أن الباحثين في حديثهم عن الأصول اللغوية، ينسبون الأصول إلى مجال النحو، فالتعبير المستخدم في كثير من الكتب[2] التي عالجت هذه المسألة هو (أصول النحو).

ولعل الذي دفعهم إلى قصر هذا العلم على تلك الأصول هو تأليف مجموعة من الكتب والرسائل في أصول النحو، اعتقد أصحابها أنها تمثل منهج النحاة في البحث النحوي. وفي المقابل لا توجد أي كتب خاصة أُلّفت في منهجية أصحاب فقه اللغة مثلاً[3]. لذا سيوظّف مصطلح (أصول النحو) في مجال الحديث عن الأصول والمحتكمات اللغوية.

تعريف (أصول النحو):

يُعرف علم أصول النحو بأنه "أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله"[4].

ويُعرّف أيضا بأنه: "علم يُبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل"[5].

وفائدته "التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل، والارتفاع عن حضيض التقليد، إلى بقاع الاطلاع على الدليل، فإن المخلد إلى التقليد؛ لا يعرف وجه الخطأ من الصواب، ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب"[6].

---

[1] الظالمي، حامد ناصر، أصول الفكر اللغوي العربي في دراسات القدماء والمحدثين؛ ط1، سلسلة دراسات، بغداد، 2011م، 8.

[2] يُنظر مثلاً: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة للأنباري، والاقتراح في أصول النحو للسيوطي، وفي أصول النحو للأفغاني، وارتقاء السيادة في علم أصول النحو للشاوي.

[3] الظالمي، أصول الفكر اللغوي العربي في دراسات القدماء والمحدثين، 75.

[4] الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1957، 80.

[5] السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في أصول النحو، ضبط وتعليق عبد الحكيم عطية، مراجعة وتقديم علاء الدين عطية، ط2، دار البيروتي، 2006م، 21.

[6] الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، 80.

فالأصول في مجال اللغة: تعبير يُوظّف للاستدلال على الأساسيات التي انبثقت عنها القواعد والأحكام اللغوية المتنوعة، وبناء على ذلك؛ فإن هذه الأصول هي محط تقدير واحترام لدى أهل اللغة وخاصتها، كما أنها تعد المرجعية الأساسية لهم.

وقد رسم معالم تلك الأساسيات، جماعة من اللغويين الذين استنبطوا منهج العلماء القدماء في التفكير النحوي؛ إذ تظهر الأساسيات – التي عُدَّت فيما بعد أصولا لغوية يُحتكم إليها – عند الأوائل من علماء النحو، وإن لم يصرحوا بذلك.

فيقول ابن سلام في ابن أبي إسحاق الذي يُعدّ من أوائل النحاة البصريين، والمتوفى سنة (117هـ) "كان أول من بعج النحو، ومد القياس، وشرح العلل"[1].

وقد سار على النهج نفسه تلميذه عيسى بن عمر الثقفي (ت149هـ) وكذلك الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) الذي كان يسلك نهج التعليل والقياس، ويعتمد على السماع. ولم يخالف سيبويه (ت180هـ) من سبقه في الاعتماد على السماع، والقياس، والتعليل. وكذلك اهتم النحاة الكوفيون بالسماع، إذ كان الكسائي (ت189هـ) ومن جاء بعده، كالفراء وثعلب، يعتمدون على القياس؛ فيقيسون على كل ما سمع عن العرب [2].

يتضح مما سبق أن هناك مسارات سلكها اللغويون القدامى، دون أن تُفرض عليهم فرضا، بل وجهتهم نحوها سليقتهم وبصيرتهم اللغويتان، فكانت كالدستور تحكمهم وتوجههم، وقد أصبحت تلك المسارات فيما بعد أصولًا قُصدت بالدراسة والتمحيص، فأُفردت لها مؤلفات خاصة، حاول أصحابها من خلالها استنباطها – الأصول – من أعمال اللغويين القدماء.

أما الأصول الأساسية التي تحدث عنها النحاة في هذا المجال، فتتجلى في السماع والقياس، يضاف إليهما أصلان آخران، اعتُبرا عند بعض النحاة[3] من الأصول الأساسية، وعند آخرين من

---

[1] الأندلسي، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، مصر، القاهرة، د. ت، 31. وذكر هذا أيضا: الشاوي، يحيى بن محمد أبي زكريا، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، تحقيق عبد الرزاق السعدي، ط1، دار الأنبار، بغداد، 1990، 7.

[2] الشاوي، يحيى بن محمد أبو زكريا، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، 7 – 9.

[3] سيُشار إلى أولئك النحاة في هذا المبحث.

الأصول الثانوية، وهما الإجماع، واستصحاب الحال. ولعل الذي يحتم على الباحثين في مجال الأصول النحوية اعتبار السماع والقياس أصولًا أساسية؛ هو ورودهما عند القدماء والمحدثين ممّن ألف وصنّف في هذا المجال، بغضّ النظر عن الأصول الأخرى، التي قد تظهر عند بعضهم، وتسقط عند آخرين.

وقد يكون ابن جني من أوائل العلماء الذين ألّفوا في مجال أصول النحو[1]، إذ ذكر في (الخصائص) حديثًا عن معظم هذه الأصول، وإن لم يراع فيها الترتيب والأولوية في تقديم أصول معينة على أخرى، فقد تحدث بترتيبه الخاص عن القياس[2]، والاستحسان[3]، والإجماع[4]، والسماع[5]، وذكر بابًا يُعرف من عنوانه أنه يعبر عن الاستصحاب، وإن لم يذكره بهذه التسمية، إذ قال: "باب في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأوَل ما لم يدع داع إلى الترك أو التحول"[6]

وقد يتساءل أحدهم: لماذا لم يُذكر ابن السراج – صاحب (الأصول في النحو) – بوصفه أوّل من ألّف في مجال الأصول؛ إذ يوحي عنوان كتابه بذلك؛ فيُردّ على ذلك بالقول إن ابن السراج أصّل للقواعد النحوية، ولم يذكر منهج النحاة في وضع تلك القواعد، على الرغم من تطبيقه تلك الأصول في عمله، فكتابه يوصف بأنه دراسة تطبيقية لمباحث عديدة في النحو[7].

أما الأنباري؛ فقد قصد بالدراسة هذه الأصول بعد ابن جني، إذ خصص كتابه (لمع الأدلة في أصول النحو) للحديث عن أصول النحو وأقسام أدلته، كما ذكر حديثًا عن تلك الأصول في كل من كتبه الآتية: (الإغراب في جدل الإعراب)، و(أسرار العربية) و(الإنصاف في مسائل الخلاف)[8].

الخلاف)[8].

---

[1] الظالمي، حامد، أصول الفكر اللغوي العربي في دراسات القدماء والمحدثين، 78.
[2] الخصائص، ابن جني، 1/ (97، 115، 117، 357، 391)، 2/ 40، 3/ 66.
[3] المصدر السابق،1/ 133.
[4] المصدر السابق، 1/ 189.
[5] المصدر السابق، 1/ 99، 2/ 5، 3/ 66.
[6] ابن جني، الخصائص، 2/ 457.
[7] الشاوي، ارتقاء السيادة، 9، وحسان، الأصول، 11.
[8] أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ط1، دار غريب، القاهرة، 2006م، 18.

والأصول التي ذكرها الأنباري هي كالآتي: نقل، وقياس، واستصحاب حال[1]. فالأنباري يستخدم مصطلح النقل للدلالة على السماع، ويعتبره أصلًا أساسيًا، مقترنًا بالقياس واستصحاب الحال، بوصفهما دليلين أساسيين معه.

وقد ذكر سعيد الأفغاني في معرض تقديمه لكتاب (الإغراب في جدل الإعراب) أن الأنباري هو أول من ألّف في فن أصول النحو، وأنه لا ينازعه أحد في هذه الأولية التاريخية، ولم ينسج على منواله أحد مدة أربعمئة سنة، حتى جاء السيوطي فألف كتابه (الاقتراح) في علم أصول النحو، وادّعى الأولية لنفسه بشأن التأليف في هذا الموضوع، ويستنكر الأفغاني على السيوطي ذلك الادعاء ويرى أن أكثر فصول (لمع الأدلة) في الأصول، مدرج في كتاب (الاقتراح) وأن السيوطي نقل كثيرًا عن كتب الأنباري الأخرى، مثل الإنصاف، والإغراب [2].

وقد يكون هناك احتمال بأن السيوطي استفاد مما جاء به الأنباري، وتوسّع في ذلك، ورتّب الأدلة؛ فاتّسم منهجه بالتماسك والاستقامة –كما عبّر عن ذلك أحد الباحثين– [3] وأصول النحو كما ذكرها السيوطي كالآتي: السماع، والإجماع، والقياس، والاستصحاب، وأدلة أخرى ثانوية، منها الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه، والاستحسان[4].

أما أصول النحو كما تناولها المحدثون، فهي لا تخرج عن الأصول التي تناولها القدماء، وإن اختُلف في تسمية بعضها وترتيبها؛ ففي كتاب (ارتقاء السيادة في علم أصول النحو) يرتب الشاوي الأصول كما يرتبها السيوطي، فيذكر السماع، والإجماع، والقياس، والاستصحاب، ويذكر أدلة أخرى كالاستدلال بالعكس، والاستحسان[5]. وهي كما وردت في كتاب (أصول النحو العربي):

---

[1] الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، 45- 46، 81.
[2] الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، 21 – 22.
[3] نحلة، محمود، أصول النحو العربي، ط1، دار العلوم العربية، بيروت، 1987م، 26.
[4] السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في أصول النحو، ضبط وتعليق عبد الحكيم عطية، مراجعة وتقديم علاء الدين عطية، ط2، دار البيروتي، 2006م، 39، 73، 79، 137، 139.
[5] الشاوي، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، 22.

السماع، والإجماع، والقياس، واستصحاب الحال[1]. ويرتبها تمام حسان في كتابه (الأصول) كالآتي: السماع، والاستصحاب، والقياس[2].

أما الأصول عند علي أبي المكارم، فهي: السماع، والقياس، ويضيف إليهما فيما بعد الاستحسان والاستصحاب[3].

والأصول التي ستعرض في هذا المبحث هي: السماع، والقياس، والإجماع، والاستصحاب، والاستحسان. وقد اختارت الباحثة هذا الترتيب لورود السماع مقدمًا على الأصول الأخرى في كتب الأصول القديمة والحديثة، يليه القياس، أما الإجماع فقد وُضع بعد القياس؛ لأنه يعبر عن إجماع النحويين في المسائل التي ورد فيها سماع، أو قيست على مسائل مشابهة، أي أنه لا خلاف بينهم عليها، على الرغم من عدم ورود الإجماع كأصل عند بعض من ألّفوا في الأصول، وقد يكون السبب في ذلك، هو بديهية الاعتبار للمسائل التي ورد فيها سماع، أو وافقت شروط القياس في مسألة ما، دون الحاجة إلى وضعها تحت أصل الإجماع.

أما استصحاب الحال؛ فقد ورد عند الأنباري والسيوطي، بعد الأصلين الأساسيين: السماع والقياس، وكذلك ورد عند المحدثين[4]، بينما قدّمه تمام حسان على القياس[5]. وأخيرًا الاستحسان الذي قال فيه ابن جني إن علته ضعيفة، غير مستحكمة[6]، وقال الأنباري فيه: "إن العلماء اختلفوا في الأخذ به"[7] وذكره السيوطي تحت عنوان أدلة شتى[8]، وقال فيه ما قاله السابقون.

الأصل الأول: السماع

---

[1] نحلة، محمود، أصول النحو العربي، 29، 75، 95، 139.
[2] حسان، تمام، الأصول: دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: النحو، فقه اللغة، البلاغة، د. ط، عالم الكتب، القاهرة، 2000م، 69، 105، 149.
[3] أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، 33، 73، 119.
[4] يُنظر مثلاً: نحلة، محمود، أصول النحو العربي، وأبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي.
[5] حسان، تمام، الأصول، 62، 105.
[6] ابن جني، الخصائص، 1/ 133.
[7] الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، 133.
[8] السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، 141.

السماع هو الأصل الأول من أصول النحو، وقد ذكره بهذه التسمية ابن جني في (خصائصه)[1]، بينما عبّر عنه الأنباري بمصطلح النقل[2]، وقد أشار تمام حسان إلى أن السماع أشمل من النقل؛ لأنه ربما اشتمل على الرواية، وهي (النقل) وعلى مشافهة الأعراب (التي قد تكون بالرحلة أو الوفادة)، أما النقل؛ فقد لا يشتمل على السماع، إلا أنه قال باستطاعة تسمية النقل ب(السماع) وجعَلَ كلًا من هذين المصطلحين صالحًا للدلالة على ما يدل عليه قرينه[3]. ولعل الذي الذي دفع (تمام حسان) إلى المساواة أخيرًا بين المصطلحين، هو احتمال قلب التصور الذي قدمه عنهما، فالمنطق يوحي بخلاف ما قال، إذ إن النقل هو الذي قد يشتمل على السماع مباشرة من القائل المباشر أو غير المباشر، ثم نقل الكلام المسموع للآخرين، وبناء على ذلك فهو الأشمل، أما السماع فقد لا يشتمل بالضرورة على النقل، فيكون مجرد سماع.

وقد عرّف الأنباري النقل بقوله: "هو الكلام العربي الفصيح (المنقول بالنقل الصحيح) الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة"[4]. أما السيوطي فذكره باسم السماع كما فعل ابن جني، وعبّر عنه بقوله: "هو ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه ﷺ وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظمًا ونثرًا، عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع، لابدّ في كل منها من الثبوت"[5].

وعرّفه بعض المحدثين بقوله: "السماع ما نقله العلماء من نصوص لغوية بشروطها المحددة، واعتبروها من أصول اللغة، ومصادرها الأساسية"[6].

فالمادة اللغوية الصادرة عن الناطقين بها، هي الأساس المعتمد لكل من يسمع أو ينقل أو يروي، وهذه العمليات تعبّر عن السعي للإحاطة بالمادة اللغوية الأصلية، وهي مرتبطة بعضها ببعض، ولا مجال لانفصال أحدها عن الآخر، فالسماع وحده لا يؤتي أكله، إن لم يكن هناك من ينقل ما يُسمع، وهذا النقل قد يكون مشافهة، وهو ما يُعبر عنه بالرواية، وقد يكون من طريق الكتابة

---

(1) ابن جني، الخصائص، 1/ 99.
(2) الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، 81.
(3) حسان، تمام، الأصول، 61.
(4) الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، 81.
(5) السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، 39.
(6) خان، محمد، أصول النحو العربي، د. ط، مطبعة جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، 28.

أي التدوين، إلا أن الوسيلة التي اعتمدها العرب لتحصيل المادة اللغوية عن أهلها الأصليين، هي استماعهم وحفظهم ووعيهم للمادة المسموعة، ومن ثم روايتها، ونقلها شفهيًا للمهتمين بدراستها.

تجدر الإشارة إلى أن النقل الذي تحدث عنه العلماء ليس ملقى على عواهنه، بل هو محكوم بشروط وضعها علماء اللغة، إذ تستنتج تلك الشروط من تعريف الأنباري للنقل[1]. وهي الفصاحة، والسند، والتواتر. فالضوابط التي حدّدها اللغويون لتحصيل المادة اللغوية من طريق السماع أو النقل، توحي بوجود جماعة معينة، لا يجوز الأخذ إلا عنها، وذلك لتحقق الشروط – التي وضعها النحاة– فيها، كما أن الأخذ عنهم مرهون بآلية محددة تضمن الدقة المتناهية في ذلك الأخذ.

والنقل أو السماع يشمل ثلاثة مصادر أساسية، هي أدلة قطعية من أدلة النحو، وتتمثل في القرآن الكريم، والحديث النبوي، وكلام العرب، سواء أكان شعرًا أم نثرًا[2].

القرآن الكريم:

المقصود بالقرآن في هذا المجال القراءات القرآنية، التي هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف، أو كيفيتها، من تخفيف وتثقيل وغيرهما[3]، وتعرف أيضًا بأنها علم بكيفية أداء كلمات القرآن، واختلافها، بعزو الناقلة[4].

والقراءة الصحيحة –عند الجزري– هي "كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالًا، وصحّ سندها، فهذه القراءة لا يجوز ردّها، ولا يحلّ إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواء أكانت عن الأئمة السبعة،

---

[1] الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، 81.
[2] نحلة، محمود، أصول النحو العربي، 33.
[3] الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، د. ط، مكتبة دار التراث، القاهرة، د. ت، 1/ 318.
[4] ابن الجزري، محمد بن محمد، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، اعتنى به: علي بن محمد العمران، د. ط، د. ت، 49.

أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة؛ أطلق عليها ضعيفة، أو شاذة، أو باطلة، سواء أكانت عن السبعة، أم عمّن هو أكبر منهم"[1].

احتجاج اللغويين بالقراءات القرآنية:

لم يكن النحاة على منهج واحد في موضوع القراءات القرآنية؛ فمنهم من ردّ بعضها، وقَبِل بعضًا آخر، ومنهم من جعل القراءات كلها حجة[2].

وتختلف طبيعة الاستقراء للغة القرآنية بين النحاة؛ إذ وقف بعضهم من القراءات القرآنية – التي تخالف قراءة الجمهور– موقف الحذر، وجعل بعضهم الآخر القراءات القرآنية كلها مجالًا لاستقرائهم، واستنباط قواعدهم، أو البناء على الظواهر اللغوية المختلفة، إلا أنهم جميعًا متفقون على مبدأ واحد، يمكن اعتباره أساسًا لعملية الاستقراء، وهو وجود لغة شائعة كثيرة، وأخرى قليلة نادرة، فإذا صحّت لغة القراءة الشاذة، أو لغة القراءة التي عليها أحد القراء السبعة؛ فإن صحتها لا تعني قوتها وفصاحتها، بل تعني أنها لغة مسموعة، ولكنها قليلة، والقليل لا تبنى عليه القواعد[3].

وبناء على ذلك، يمكن تفسير ما ذهب إليه بعض الباحثين في مسألة احتجاج البصريين والكوفيين بالقراءات القرآنية؛ إذ قالوا إن كلتا المدرستين عرفتا الاحتجاج بتلك القراءات، إلا أن المدرسة الكوفية كانت أكثر توسعًا في ذلك المجال؛ وفقًا لمنهجها القائم على التوسع في الرواية[4].

وقد ذهب بعضهم إلى أن موقف النحويين واللغويين من القراءات؛ لا يختلف فيه كوفي عن بصري، وأن كثيرًا من النحاة وقفوا من بعض القراءات موقفًا مجانبًا للصواب، وهؤلاء النحاة لم يكونوا كلهم بصريين؛ وإنما كان منهم بصريون، أمثال المازني (ت209هـ) والمبرد (ت 285هـ) والزجاج (ت 310هـ) وكان منهم كوفيون، أمثال الكسائي (ت189هـ) والفراء (ت207هـ)[5].

---

(1) ابن الجزري، محمد بن محمد، النشر في القراءات العشر، أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي محمد الضباع، د. ط، المطبعة التجارية الكبرى، د. ت، 1\9.
(2) الحلواني، محمد، أصول النحو العربي،37.
(3) الحلواني، محمد، أصول النحو العربي،39.
(4) التنقاري، صالح، موقف النحاة من القراءات، دراسة تأصيلية، مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، د. ت، 102.
(5) الدليمي، عبد العزيز، الدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط، رسالة دكتوراة، إشراف الدكتور حسام سعيد، جامعة بغداد، 1992م، 80.

يمكن القول إن منهج بعض النحاة الذين تشددوا في قبول القراءة الواحدة؛ يقوم على القياس لاستنباط الحكم من النصوص الشائعة المطردة، واعتبار ما خالف قواعدهم من نصوص؛ لهجة أو تركيبًا شاذًا يُحفظ ولا يُقاس عليه، ولو كثُر، فالقراءة سُنّة متبعة عند النحاة كلهم، وما جاء من القراءات على الشائع المطرد من النصوص؛ قاسوا عليه، وما اشتمل على تراكيب مخالفة، حفظوه ولم يقيسوا عليه.

الحديث النبوي:

يُعرف الحديث النبوي بأنه "ما أُثر عن النبي ﷺ من قول وفعل وتقرير وصفة" [1].

وقد ذكر الأنباري شرطًا للاحتجاج بالحديث النبوي، وهو أن يكون متواترًا، بحيث يبلغ عدد نقلته إلى حد لا يجوز فيه على مثلهم الاتفاق على الكذب[2]. أما السيوطي، فذهب إلى أنه يُستدل بما ثبت أنه قاله ﷺ باللفظ المروي، وذلك قليل جدًا؛ لأن معظم الأحاديث رُويت بالمعنى، إذ تداولها الأعاجم وغيرهم قبل أن تدوّن، وقاموا بروايتها حسب ما فهموها، وربما زادوا ونقصوا وأحدثوا تغييرات كثيرة على اللفظ الأصلي[3].

إلا أن هناك أحاديث كثيرة متفقة في ألفاظها، وهذا يدل على أنها مسموعة ومحفوظة كما هي من الرسول ﷺ، ولا ينفي ذلك وجود أحاديث مروية بالمعنى، لا سيما الأحاديث الطوال التي يغلب عليها الطابع القصصي، والأحاديث التي تحمل عبارات توحي بعدم التأكد المطلق كقولهم "ولعله قال كذا".

أما موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي، فقد اختلف؛ إذ كان من النحاة من منع الاستشهاد بالحديث مطلقًا، كابن الضائع، وأبي حيان، وكان منهم من جوّز الاستشهاد بالحديث مطلقاً، كرضي الدين الأستراباذي، وابن مالك، وابن هشام الأنصاري، إضافة إلى جماعة أخرى من

---

[1] الصباغ، محمد، الحديث النبوي: مصطلحه، بلاغته، كتبه، ط4،المكتب الإسلامي، بيروت، 1981، 142، وانظر: العثيمين، محمد بن صالح، مصطلح الحديث، ط1، مكتبة العلم، القاهرة، 1994، 5.

[2] الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، 83 – 84.

[3] السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، 43.

النحاة وقفوا موقفًا وسطًا بين المانعين مطلقًا والمجوزين مطلقًا، مثل الشاطبي، الذي أجاز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتُني بنقل ألفاظها[1].

أما النحاة الذين تركوا الاستشهاد بالحديث النبوي لدعم قواعدهم وآرائهم النحوية، فحجتهم في ذلك: عدم تأكدهم أن ذلك لفظ الرسول ﷺ، ولو تأكدوا من ذلك؛ لكانت له مكانة القرآن في إثبات القواعد الكلية، فقد جوّز الرواة النقل بالمعنى، فعلى سبيل المثال تُروى القصة التي حدثت في زمانه ﷺ بأكثر من صيغة، إذ إن المعنى هو المطلوب والمقصود عند كثير منهم، وساعد على ذلك عدم شيوع الكتابة والتدوين، واتكال الرواة على الحفظ. والأمر الثاني: هو وجود كثير من اللحن في الأحاديث التي رُويت، لأن معظم الرواة كانوا غير عرب، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو[2]

والذين أجازوا الاحتجاج والاستدلال بالحديث النبوي، ردّوا على اعتراضات المانعين، وأثبتوا صحة استدلالهم، فأجابوا على المانع الأول وهو تجويز الرواية بالمعنى: بأن الأصل الرواية باللفظ، وبناء عليه، يكون تجويز الرواية بالمعنى احتمالًا عقليًا، لا يقينًا بالوقوع، وإذا ما حصل تغيير في الألفاظ، فإن ذلك يصدر عن عربي فصيح، يُحتج بكلامه في اللغة، إضافة إلى تدوين بعض الصحابة الأحاديث النبوية زمن الرسول ﷺ قبل أن يشيع التدوين فيما بعد، وهذا يعني وجود أحاديث كثيرة مروية ومحفوظة بلفظ النبي نفسه ﷺ ، وأما المانع الثاني، وهو وقوع لحن في بعض الأحاديث المروية، فهو قليل جدًا، ولم يحتجْ به أحد، وينبغي أن لا يؤثّر هذا القليل المعروف، على الكثير الموثوق بصحته[3].

والنحاة الذين توسطوا مذهب المانعين مطلقًا، والمجوزين مطلقًا للاستشهاد بالحديث النبوي، يمثلهم الشاطبي الذي جوّز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتني بنقل ألفاظها. وقد قسّم الحديث قسمين: قسماً اهتم ناقله بمعناه دون لفظه، وهذا لم يستشهد به أهل اللغة، وقسمًا اهتم ناقله بلفظه،

---

[1] الحديثي، خديجة، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، 19 – 25.
[2] السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، 44.
[3] الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، 50 – 52.

كالأحاديث التي قُصد بها بيان فصاحته ﷺ، فهذه يصح الاستشهاد بها في العربية، وبيّن الشاطبي أن ابن مالك لم يفصّل هذا التفصيل الذي لا بد منه[1].

يمكن القول بناء على ما تقدم: إن عناية المسلمين بكل ما صدر عن نبيهم محمد ﷺ من قول أو فعل كانت دقيقة، وتحريهم لألفاظه كما هي، كانت بتأثير قوله تعالى: چ پ پ پ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ چ(النجم: 3-4)، ولأن صحابة رسول الله ﷺ كانوا من الفصحاء الثقات، فإن تلقيهم أقواله ﷺ كان بمزيد من الحذر والاهتمام. أما تعدد الرواية للحديث الواحد، فجائز أن يكون منه ﷺ وهو الذي عرف عنه إجابة كل شخص بحسب أحواله وظروفه، في مثل حديثه ﷺعن أفضل الأعمال[2]، ثم إن الجهود التي بذلها أهل الحديث في تتبع سند الحديث الواحد، ومناهجهم التي سلكوها لمعرفة صحة الأحاديث المروية؛ علمية دقيقة، وما ينطبق على القراءات القرآنية من شروط لتحقق الصحة فيها، ينطبق على الحديث النبوي؛ إذ إن صحة السند وتواتر المنقول عنه ﷺ وموافقته لوجه من وجوه العربية، تفرض على الذي استشهد بالقراءات الصحيحة، أن يستشهد بحديثه الصحيح ﷺ.

كلام العرب:

والمقصود به ما نُقل عن العرب من شعر ونثر، قبل الإسلام وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين وشيوع اللحن [3].

والعرب المأخوذ عنهم هم الذين يوثق بعربيتهم، وهم قيس، وتميم، وأسد، ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين[4]، ولم يؤخذ عن غيرهم من القبائل، ولا عن حضري منهم أو مخالط الحضر [5].

---

[1] البغدادي، خزانة الأدب، 1/ 12 – 13.

[2] البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، صحيح الإمام البخاري، قام على نشره: علي بن حسن الحلبي الأثري، د. ط، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 2006، 1/ 22، كتاب الإيمان، باب من قال: إن الإيمان هو العمل، 2/ 272، كتاب الجهاد والسير، باب فضل الجهاد والسير.

[3] السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، 39، وترزي، فؤاد حنا، في أصول اللغة والنحو، د.ط، دار الكتب، بيروت، د.ت، 79، ونحلة، محمود، أصول النحو العربي، 57، 60.

[4] السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، 47.

[5] الشاوي، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، 47 – 48.

وقد بيّن ابن جني في (خصائصه) السبب الذي أدى بالعلماء إلى الأخذ عن أهل الوبر وترك الأخذ عن أهل المدر، إذ إن علة ذلك هي ما حدث للغات الحضر من فساد واختلال، ولو بقي أهل مدينة ما على فصاحتهم، ولم تفسد لغتهم؛ لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر[1].

فالمادة اللغوية المنقولة من كلام العرب، هي قيد شرطين وضعهما علماء اللغة، أحدهما يتصل بالزمان، والآخر بالمكان، وليس هذا التحديد خبط عشواء أو نتيجة تمييز قبلي؛ بل هو خلاصة استقصاء علمي مضبوط، اعتُمدت –بناء عليه– وجهة للفصيح الذي لا تخالطه شائبة اللحن، إذ هو في منأى عن كل ما قد يخرجه من دائرة الفصيح، أو يؤثر فيه أدنى تأثير.

وكلام العرب كما يرى النحاة يتضمن الشعر والنثر[2]. وقد قسّم العلماء الشعراء إلى طبقات، حُدّد من خلالها الشعراء الذين يُستشهد بشعرهم ويُحتج به، والشعراء الذين لا يجوز الاحتجاج بشعر أي منهم، أما الطبقة الأولى، فتشمل الشعراء الجاهليين، كامرئ القيس، والأعشى، والثانية تشمل المخضرمين، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كلبيد، وحسان، والثالثة تشمل المتقدمين، ويقال لهم الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام، كجرير، والفرزدق، والرابعة تشمل المولدين، ويقال لهم المحدثون، وهم من بعدهم، كبشار بن برد، وأبي نواس[3].

وأضاف بعض المصنّفين طبقتين: طبقة المحدثين (وجعل الطبقة الرابعة مقتصرة على المولدين) وهم الذين جاؤوا بعد المولدين، كأبي تمام، وطبقة المتأخرين، وهم الذين جاؤوا بعد المحدثين، كالمتنبي[4]. أما الطبقتان الأولى والثانية؛ فإنه لا خلاف في مسألة الاستشهاد بشعرهما، والطبقة الثالثة يُستشهد بشعرها –أيضًا– إلا أن أبا عمرو بن العلاء، وعبد الله بن أبي إسحاق، والحسن البصري، وعبد الله بن شبرمة؛ كانوا يلحّنون الفرزدق، والكميت، وأمثالهما، في بعض الأبيات، كما أنهم اعتبروهم من المولدين لأنهم كانوا في عصرهم.[5]

---

(1) ابن جني، الخصائص، 2/ 5.
(2) حسان، تمام، الأصول، 96.
(3) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، 2/ 489، والبغدادي، خزانة الأدب ولب لباب العرب، 1/ 5 – 6.
(4) نحلة، محمود، أصول النحو العربي، 67.
(5) البغدادي، خزانة الأدب، 1/ 6.

تجدر الإشارة إلى أنه استشهد بشعر هذه الطبقة كثير من النحاة، وعلى رأسهم سيبويه[1]، وقد رفض أبو المكارم في كتابه (أصول التفكير النحوي) تصنيف الإسلاميين طبقة ثالثة، وأقر بحجية النصوص التي أخذت عنهم، لأن طعن هؤلاء النحاة في بعض أبيات للفرزدق، والكميت، وذي الرمة، لا يعني إسقاط الاحتجاج بسائر أشعارهم[2].

وأما الطبقة الرابعة؛ فإنه لا يُستشهد بشعرها، وقيل يُستشهد بكلام من يوثق به منهم، وهو رأي الزمخشري، وكذلك رأي شارحه المحقق، الذي استشهد بشعر أبي تمام في أكثر من موضع في شرحه[3]، إلا أن النحاة أجمعوا على أن شعر الطبقة الرابعة، وما تلاها، وهم المولدون، والمحدثون، والمتأخرون، ومن جاء بعدهم؛ لا يجوز الاحتجاج بشعر شاعر منها[4].

ويبقى استشهاد بعض النحاة بشعر الموثوق بفصاحتهم – على حد تعبيرهم – كاستشهاد أبي علي الفارسي ببيت شعريّ لأبي تمام في كتابه (الإيضاح)[5]، واستشهاد الزمخشري بشعر أبي تمام أيضًا في (كشافه)[6]، اجتهادًا فرديًا، يخرج عن رأي الأغلبية الذين استثنوا شعراء الطبقة الرابعة تمامًا تمامًا من دائرة الاستشهاد والاحتجاج، ولو فُتح الباب على مصراعيه في هذا المجال؛ لصار من حق كل نحوي أو مفسر استفصاح الشاعر الذي يرى فيه أمارات الفصاحة وشروطها من وجهة نظره، وهذا من شأنه أن يتيح المجال للطاعنين في الثوابت من الأصول، والموروث اللغوي، لأن اللحن الذي شاع في عصر المولدين والمحدثين؛ أثّر بطريقة أو بأخرى في إنتاج الأدباء والشعراء، وبناء عليه فهم يفتقدون السلامة والنقاء اللغويَين اللَذيْن حظي بهما شعراء الطبقتين الأولى والثانية.

الأصل الثاني: القياس

---

(1) نحلة، محمود، أصول النحو العربي، 68.
(2) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، 52 – 54، وانظر: نحلة، محمود، أصول النحو العربي، 68.
(3) البغدادي، خزانة الأدب، 1/ 6 – 7.
(4) نحلة، محمود، أصول النحو العربي، 68.
(5) الفارسي، أبو علي، الإيضاح العضدي، تحقيق وتقديم حسن شاذلي فرهود، ط1، 1969، 102.
(6) الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ط1، دار الفكر، 1977م، 1/ 220.

القياس هو الأصل الثاني من أصول النحو ويعرف (لغة) بأنه التقدير، إذ يقال قِسْتُ الشيء بغيره، وعلى غيره، أقيسُ قَيْسًا فانقاس، إذا قدّرته على مثاله[1].

وهو في الاصطلاح يعبّر عن ردّ الشيء إلى نظيره[2]. وقد ذكر الأنباري أن القياس في عرف العلماء، يعبر عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وأورد أقوالاً أخرى تعبر عنه، منها أن القياس "حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع"، وقولهم: "القياس إلحاق الفرع بالأصل بجامع" وقولهم أيضًا: "اعتبار الشيء بجامع". وذهب إلى أن هذه الحدود متقاربة[3].

فالقياس مصطلح يعبر عن علاقة معينة بين شيئين، يوصف أحدهما بأنه أصل، والآخر فرع. والقياس قديم في اللغة، إلا أن استخدامه كثر أثناء تدوين قواعدها، إذ كان لابد من الكشف عن الحالات المتشابهة التي تندرج تحت حكم واحد، في سبيل صياغة قاعدة كلية، وتوضيح ما يحتمل أن يكون قد شذ عن هذه القاعدة[4].

وللقياس أربعة أركان[5]: أوّلها الأصل، وهو المقيس عليه، ويعرف عند النحاة بأنه النصوص النصوص اللغوية المنقولة عن العرب الموثوق بكلامهم، سواء أكان النقل من طريق السماع، أم الرواية، وهو القواعد النحوية التي وضعها النحاة بعد ملاحظة هذه النصوص[6]. والركن الثاني هو الفرع (المقيس) ويعرف بأنه المحمول على كلام العرب تركيبًا أو حكمًا[7]. أما الركن الثالث فهو الحكم، ويعرف بأنه ما قضى فيه النحاة بالواجب، أو الجواز، أو المنع، أو الضعف، أو القبح، أو الرخصة[8]. وأخيرًا العلة، ويراد بها تفسير الظاهرة اللغوية، والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه[9].وقد وضع علماء اللغة شروطًا لكل من هذه الأركان.[10]

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، مادة (قوس).
(2) الجرجاني، معجم التعريفات، 153.
(3) الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، 93.
(4) ترزي، فؤاد حنا، في أصول اللغة والنحو، د. ط، دار الكتب، بيروت، د. ت، 119.
(5) الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، 93، والسيوطي، الاقتراح في أصول النحو، 81.
(6) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، 95.
(7) الزبيدي، سعيد جاسم، القياس في النحو العربي: نشأته وتطوره، ط1، دار الشروق، الأردن، فلسطين، 1997، 25.
(8) خان، محمد، أصول النحو العربي، 87.
(9) الحلواني، محمد خير، أصول النحو العربي، د. ط، أفريقيا الشرق، المغرب، 2011م، 105.
(10) يُنظر: السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، 82، وترزي، فؤاد، في أصول اللغة والنحو، 129، وابن جني، الخصائص، 118/1.

وقد تشكّل القياس النحوي بنمطه التنظيري، من أصل، وفرع، وعلة، وحكم، على يد الخليل بن أحمد، الذي اعتمد على القياس في وضع أصول النحو وأبنية الصرف[1]. فالقياس تطور على يديه، وعلى يدي تلميذه سيبويه تطورًا بارزًا، إذ لم يتوقف الأمر عند القياس على الظواهر المطردة فقط، بل تعدى ذلك إلى إيجاد مسائل لم يرد منها شيء في كلام العرب، لتطبيق الأصول – التي استُنبطت– عليها، وهو نوع من الاستقراء، ولكنه استقراء لنماذج يستخرجها العقل في ضوء الأساليب، وإيجاد حكم لها، بناء على ما جاء في كلامهم[2]. فالقياس عند البصريين أصبح وسيلة لخلق اللغة، بعد أن كان وسيلة تصنيف، وأساس إيضاح، وبناء على ذلك، يُفهم اهتمامهم بإنشاء نماذج نظرية افتراضية لم تُسمع عن العرب.[3]

والكوفيون يتفقون مع البصريين في معايير الأخذ عن العرب الفصحاء، إلا أنهم تعاملوا مع المسموع تعاملًا أقرب إلى المنهج الوصفي منه إلى المنهج القياسي التعليلي، الذي تبنّاه البصريون، كما أنهم وسّعوا من دائرة الاستشهاد بمن وثقوا فيه، وهذا ما لم يقبله معظم البصريين[4].

الأصل الثالث: الإجماع

الإجماع في اللغة هو العزم والاتفاق[5]، وفي الاصطلاح هو "العزم التام على أمر، من جماعة أهل الحَلِّ والعَقْد"[6]. والأصوليون يفرقون بين الإجماع الشرعي والإجماع اللغوي؛ فإذا كان الإجماع يتصل بحكم شرعي من أحكام الشريعة، كالتحليل والتحريم، أو الوجوب والامتناع، كان إجماعًا شرعيًا يهتم به علماء أصول الفقه، أما إذا كان الإجماع يتصل بحكم لغوي، كإجماعهم على أن الجر خاص بالأسماء، ولا يكون في الأفعال، فذلك إجماع لغوي، يُعنى به علماء أصول

---

[1] صالح، محمد سالم، أصول النحو: دراسة في فكر الأنباري، 62.
[2] نحلة، محمود، أصول النحو العربي، 105 (نقلاً عن مهدي المخزومي: الخليل بن أحمد الفراهيدي: أعماله ومنهجه، (بيروت 1986)، 234.
[3] السابق، 109 – 110.
[4] الزبيدي، سعيد، القياس في النحو العربي: نشأته وتطوره، 65.
[5] ابن منظور، لسان العرب، مادة (جمع) والفيروز آبادي، القاموس المحيط، مادة (جمع).
[6] الجرجاني، معجم التعريفات، 11 – 12.

النحو[1]. فالفرق الأساسي بين الإجماع الشرعي والإجماع اللغوي؛ يتمثل في أن مخالفة الإجماع الشرعي، فيها مخالفة للشرع، بينما مخالفة الإجماع اللغوي لا يترتب عليها إثم أو حرمة.

والإجماع اللغوي – كما عرض له العلماء – يشمل ثلاثة أنواع[2] أولها: إجماع الرواة، ويعبّر عن اتفاق الرواة على رواية معينة لبيت شعري ما.

وثانيها: إجماع العرب، وقد ذكر السيوطي في كتابه (الاقتراح) هذا النوع من الإجماع، ولم يذكر إجماع النحاة، ولا إجماع الرواة، وقال إن إجماع العرب أصل يُعتد ويُحتج به، وذلك في حال إمكان الوقوف عليه.[3]

وثالثها: إجماع النحاة، والمقصود به إجماع أهل المصرين البصرة والكوفة[4]. وقد نقل السيوطي قول أحدهم: "إجماع النحاة على الأمور اللغوية معتبر، خلافًا لمن تردد فيه، وخرقُهُ ممنوع ومن ثم رُدَّ"[5]. والنوع الثالث من الإجماع – إجماع النحاة – هو الذي يُعنى به هذا المبحث، وهو يعتمد على النوعين الأولين في كثير من مسائله.

والإجماع أصل من أصول النحو العربي، ويتفق على ذلك النحاة الذين ألّفوا في هذا المجال، سواء منهم من ذكره كأصل مستقل عن الأصول الأخرى، كابن جني،[6] والسيوطي،[7] والشاوي،[8]، والشاوي،[8]، ومن لم يذكره مستقلاً، بل اعتبره ضمنيًا من الأصول المتفق عليها كالأنباري، الذي

---

[1] نحلة، محمود، أصول النحو العربي، 79.
[2] السابق نفسه.
[3] السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، 74.
[4] السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، 73.
[5] السابق، 74.
[6] ابن جني، الخصائص، 1/ 189.
[7] السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، 73.
[8] الشاوي، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، 55.

ذكر في (لمع الأدلة) أن "الإجماع حجة قاطعة"[1]، وجماعة من المحدَثين الذين ألّفوا في مجال الأصول النحوية، كتمام حسان[2]، وعلي أبي المكارم،[3] ومحمد خان[4].

وقد ذهب أحد الباحثين – استنادًا إلى المعنى اللغوي والاصطلاحي للإجماع – إلى أن هذا الأصل نشأ مع نشأة نحو مدرسة الكوفة، ووضعها لأصولها ومنهجها، إذ إن (الاتفاق) وهو (المعنى اللغوي الذي يعبر عنه الإجماع) يعني بالضرورة وجود فريقين يتفقان، أما المعنى الاصطلاحي فيدل على وجود مدرستين، تنسجم المتأخرة فيهما مع السابقة، وبناء على ذلك، فإنه لا يمكن القول بوجود (الإجماع) في مسألة ما – بمعناها الاصطلاحي – في المرحلة التي سبقت ظهور مدرسة الكوفة، ويمكن القول بذلك بعد ظهورها[5].

ولعل هذا الكلام ينطبق على إجماع النحاة بشكل خاص، لأن الإجماع معروف عند أهل اللغة قبل ظهور المدرسة الكوفية، فلا خلاف بينهم – مثلاً – على رواية ما سُمعت بطريقة محددة، سواء أكانت قصيدة أم حديثًا أم غير ذلك، إلا أنه كان لظهور مدرسة الكوفة، أثر في تجلية النوع الثالث من الإجماع وهو إجماع النحاة.

فالإجماع أصل معتمد على أصلين أساسيين، هما السماع والقياس، ولا يجوز – بناء على ذلك – الخروج على القواعد المبني على أساسها المنصوص أو المقيس عليه، أي إن الإجماع أصل ثانوي منبثق عن أصلين أساسيين، وهو في قوة حجته يغلق باب الخرق والرد في حقه، فلا يجوز لأحد مخالفته إلا إذا كانت تلك المخالفة ممّن يُشهد له بسعة العلم، والتعمق فيه[6]، فيقدم رأيه المبني المبني على أساس من العلم متين، فيكون في قوته منافسًا للرأي القائم، فإمّا أن يساويه في درجة الصحة، وإما أن يلغيه؛ إذا ثبت بالأدلة القطعية خطؤه أو ضعفه.

الأصل الرابع: استصحاب الحال

---

[1] الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، 98.
[2] حسان، تمام، الأصول، 69، 105، 149.
[3] أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، 33، 73، 119.
[4] خان، محمد، أصول النحو العربي، 27، 65.
[5] حسين، رفعت حسين، الإجماع في الدراسات النحوية، ط2، عالم الكتب، القاهرة، 2010م، 25.
[6] ابن جني، الخصائص، 1-189.

الاستصحاب لغة: الدعوة إلى الصحبة. وكل ما لازم شيئًا فقد استصحبه[1]. أما الاستصحاب اصطلاحًا؛ فقد ورد عند أصحاب أصول الفقه بتعريفات كثيرة، تختلف في الصياغة لكنها تعبر عن دلالة واحدة، وهي "أن ما ثبت في الزمن الماضي فالأصل بقاؤه في الزمن المستقبل. وهو معنى قولهم: الأصل بقاء ما كان حتى يقوم الدليل على تغيير حاله"[2].

والاستصحاب في النحو هو "إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل، عند عدم دليل النقل عن الأصل"[3].

فالاستصحاب بناء على ما سبق هو قاعدة أصولية في الفقه والنحو، فإذا لم يوجد دليل شرعي على مسألة ما، فإن الأصل يُستصحب، كما أنه في النحو إذا لم يتوافر الدليل السماعي أو القياسي في مسألة معينة؛ فإن حال اللفظ يبقى على ما يستحقه في الأصل، أي يستصحب أصل الوضع[4].

ويقوم استصحاب الحال على مسألة (الأصل والفرع)، فالأصل أولاً والفرع ثانيًا، كما يُبنى الأصل ويبقى حال الأصول والفروع على ما هي عليه، حتى يجدّ جديد، أي يُستصحب الحال –حال الأصل– حتى يوجد دليل. وتبقى المسألة في نهاية الأمر مرتبطة بالأصل والعدول عن أصل الوضع، وقد قسم النحويون البصريون هذا العدول نوعين: مطرد يقاس عليه، وغير مطرد (الشاذ) يحفظ ولا يقاس عليه[5].

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، مادة (صحب).

[2] خليل، عاطف، استصحاب الحال بين أصول الفقه وأصول النحو، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج18، ع36، ربيع الأول 1427هـ، 335. والشوكاني، محمد بن علي، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق وتعليق أبي حفص سامي بن العربي الأثري، تقديم عبد الله بن عبد الرحمن السعد وسعد بن ناصر الشثري، ط1، دار الفضيلة، الرياض، 2000م، 1/ 974.

[3] الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، 46.

[4] الجراح، عبد المهدي، والهزايمة، خالد، استصحاب الحال في أصول النحو: قراءة ورأي، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد السابع، العدد الثالث، 2010م،346.

[5] السابق، 345، 346.

والمسائل التي استدل فيها النحاة بالأصل كثيرة، كقولهم: الأصل في البناء السكون، إلا لموجب تحريك، والأصل في الحروف عدم الزيادة، حتى يقوم دليل عليها من الاشتقاق ونحوه، والأصل في الأسماء الصرف، والتنكير، والتذكير، وقبول الإضافة، والإسناد[1].

واستصحاب الأصل من الأصول النحوية التي كان النحويون يستدلون بها منذ القرن الثاني الهجري، وإن لم يكونوا يتعارفون عليه بهذا الاسم الذي وضع له فيما بعد، إذ كانوا يعبرون عنه بعبارات متنوعة منها: (البقاء على أصل الكلمة)، أو (إجراء الأمور على أوضاعها الأُول)، أو أن (الأصل كذا)، وما شابه ذلك[2].

يمكن القول إن كتاب سيبويه الذي يعد أقدم كتب النحو والصرف، مليء في استدلالاته بالاستصحاب سواء مما حكاه عن أحد أساتذته، أو مما استنبطه هو نفسه من خلال دراساته لظواهر اللغة العربية وأساليبها[3]، ومن الأمثلة على ذلك أنه ذكر في بداية "باب ما ينصرف وما لا ينصرف" قاعدة أصلية في منع بعض الأسماء من الصرف، وهي: أن أي صفة على وزن (أفعل) لا تتصرف في النكرة والمعرفة لمشابهتها الفعل المضارع للمتكلم وحده، نحو أحمر، أخضر، وأفضل، فهذه الكلمات لا تقبل الكسرة ولا التنوين. ثم طبق دليل الاستصحاب على المصغر من هذه الأسماء بقاعدة منع الصرف الذي صار أصلاً جديدًا فيها، فقال: "فإذا أحقرت قلت: (أخيضر) و(أحيمر) و(أسيود)، فهو على حاله قبل أن تحقره، من قبل أن الزيادة التي أشبه بها الفعل مع البناء ثابتة"[4] استصحابًا للحال، وهذا ما ذهب إليه الأنباري في تعريف الاستصحاب بأنه: "إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل"[5].

وعلى الرغم من اعتداد الأنباري باستصحاب الحال، وعدّه إياه من الأدلة المعتبرة[6]، إلا أنه يصرح بأن "استصحاب الحال من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل، ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن

---

(1) السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، 137.
(2) بدماصي، قاسم، أصول النحو: تاريخ وتأصيل، ط1، شمس للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010م، 201.
(3) بدماصي، قاسم، أصول النحو، 138.
(4) سيبويه، الكتاب، 3/ 193.
(5) الأنباري، الإغراب، 46، وبدماصي، قاسم، أصول النحو، 141.
(6) الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، 141.

معناه، وكذلك لا يجوز التمسك به في بناء الفعل، مع وجود دليل الإعراب من مضارعته الاسم، وعلى هذا قياس ما جاء من هذا النحو"[1].

فاستصحاب الحال قاعدة أصولية يُعتد بها، إلا أن هذه القاعدة سُرعان ما تنتقض إذا ما وجد دليل يستأهل العدول عنها، وهذا الأصل –الذي هو من دعامات أصول الفقه أساسًا– يُعتمد عند علماء الفقه ما لم يوجد دليل شرعي يغيّره، وهذا يدل على الاعتداد به، والاعتماد عليه، باعتباره خطوة أولى في معالجة ما يستجد من مسائل، وإن كان احتمال نقضه واردًا عندهم إذا ما وُجد دليل يؤدي إلى ذلك النقض. كما أن استصحاب الحال يتصل بالقياس بسبب أو بآخر، إلا أن ذلك لا يعني الدعوة إلى المساواة بينهما، أو اعتبار أحدهما تابعًا بالضرورة للآخر، فلا يمكن اعتبار استصحاب الحال جزءًا أو مرحلة من مراحل القياس، لأن الحكم النحوي المبني على أساس القياس، لا يمكن بأية حال من الأحوال تغييره أو ردّه، بخلاف بعض الأحكام النحوية القائمة على أساس استصحاب الحال، التي تكون فرصة تغييرها والعدول عنها قائمة بقوة إذا ما وجد دليل ينقضها.

الأصل الخامس: الاستحسان

الاستحسان لغة من (الحُسن)، وهو في اللغة "عدّ الشيء حسنًا"[2]، وقيل هو طلب الأحسن من الأمور، وقيل أيضًا هو ترك القياس، والأخذ بما هو أرفق للناس[3].

أما الاستحسان في اصطلاح الأصوليين، فقد قيلت فيه تعريفات كثيرة، وردت في كتب الأصول، وهي تكاد تتفق جميعًا على أن في الاستحسان تركًا، وإن كانت وسائل التعبير عن ذلك مختلفة، فمنهم من عبّر عنه بالترك، ومنهم من عبّر بالعدول، ومنهم من عبّر بالتخصيص، أو أي وسيلة أخرى تؤدي هذا المعنى[4].

---

[1] السابق، 142.
[2] ابن منظور، لسان العرب، مادة (حسن)، والجرجاني، معجم التعريفات، 19.
[3] الكفوي، الكليات، 107.
[4] الباحسين، يعقوب، الاستحسان: حقيقته – أنواعه – حجيته – تطبيقاته المعاصرة، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، 2007م، 37.

ويمكن تعريف الاستحسان اصطلاحًا بأنه "العدول في مسألة عن مثل ما حُكم به نظائرها، إلى خلافه، لوجه يقتضي التخفيف، ويكشف عن وجود حرج عند إلحاق تلك الجزئية بنظائرها في الحكم"[1].

أما علة الاستحسان؛ فهي كما ذكر ابن جني في (خصائصه) ضعيفة غير مستحكمة، إلا أن فيه نوعًا من الاتساع والتصرف، ومن ذلك: ترك الأخف إلى الأثقل، من غير ضرورة، كقلب الياء واوًا في الأسماء، في مثل قولهم (الفتوى) و(البقوى) و(التقوى)، فالأصل فيها أن تكون بالياء، لأنها من (فتي) و(بقي) و(وقى) (يقي)، ولكن العرب خالفوا هذا الأصل، وقلبوا الياء فيها واوًا من غير علة قوية توجب قلبها، إذ من الممكن إبقاؤها على حالها من غير مخالفة شيء من الأصول، لكنهم قلبوا الياء واوًا استحسانًا للقلب، وللتفريق بين الاسم والصفة، وقد اختاروا الاسم وأحدثوا الإعلال فيه؛ لأنه أخف من الصفة، وهذه علة ضعيفة؛ ويدل على ضعفها أن الاسم، يشترك مع الصفة في أشياء كثيرة، منها اشتراكهما في وزن واحد لجمع التكسير في بعض الكلمات (صفات وأسماء)، إذ تُجمع الصفة (حسن) جمع تكسير على وزن (فِعال) فيقال (حِسان)، ويُجمع الاسم (جبل) جمع تكسير كذلك على الوزن نفسه، فيقال (جِبال)[2].

يمكن القول إن الاستحسان عند بعض الأصوليين والنحويين، يعترضه بعض اللبس والتداخل، وهو عند آخرين يُعد عملاً بالهوى والتشهي[3]. ولعل المقصد من الاستحسان – وهو طلب الاتساع والتصرف، وإن كانت العلة التي يقدمها المستحسن ضعيفة غير مستحكمة – هو الذي دفع بعض الأصوليين والنحويين إلى رفض هذا الدليل، أو احتسابه من الأدلة الضعيفة التي لا يُعول عليها، لأن ترك قياس الأصول، والتحكم بالعلة من خلال تخصيصها؛ فيه بُعد عن الصحة، وكمال التصور اللغوي السليم، إلا أن النحاة الذين لم يغلقوا باب الاستحسان، بل أدرجوه ضمن أصول النحو العربي، سواء باحتسابه أصلاً ضعيفًا، أم بعدّه ضمن الموجهات النحوية وقواعد الاستدلال، اعتبروه

---

[1] ابن الحسن، جمال الدين عبد الرحيم، نهاية السُّوْل في شرح منهاج الأصول للقاضي ناصر الدين عبد الله البيضاوي، ومعه حواشيه المفيدة المسماة (سلم الوصول بشرح نهاية السول) تأليف محمد بخيت المطيعي، د. ط، عالم الكتب، د. ت، 4/ 400.

[2] ابن جني، الخصائص، 1/ 133 – 134.

[3] الكيلاني، عبد الرحمن، نظرية الاستحسان عند الأصوليين وإمكانية التجديد في التوصيف والتوظيف، بحث مقدم لندوة فقه العصر ومناهج التجديد الديني والفقهي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، سلطنة عمان، د. ت، 5.

مقبولاً في حالة شُفع الأمر اللغوي بضوابط، من شأنها أن تشعر الدارس بالحرج الذي يكتنف هذا الدليل، الأمر الذي يعني ضعفه.

المبحث الثالث

التصحيح اللغوي عند القدماء

عُرف (التصحيح اللغوي) عند العرب القدماء، على الرغم من عدم استخدامهم هذا المصطلح، فقد تنبهوا إلى مشكلة وقوع كثير منهم في شباك الأخطاء اللغوية، خاصة بعد مخالطة الأعاجم لهم.

والمقصود بالأخطاء اللغوية في هذا المجال، هو الانحراف عن قواعد العربية وسننها المعروفة، وهو ما أُطلق عليه قديمًا (اللحن).

الفرق بين اللحن والخطأ والغلط:

أشار العسكري إلى الفروق الدلالية بين الخطأ، والغلط، واللحن، فذهب إلى أن الخطأ يدل على خلاف الصواب، ولا يمكن أن يكون صوابًا على أي وجه. والغلط يدل على وضع الشيء في

غير موضعه، ويجوز أن يكون صوابًا في نفسه. أما اللحن، فيدلُّ على صرف الكلام عن جهته، ثم صار اسمًا لازمًا لمخالفة الإعراب[1].

وعلى الرغم من الفروق الدلالية بين الخطأ، والغلط، واللحن، إلا أنها استخدمت جميعًا بمعنى واحد عند أولئك الذين ألّفوا في مجال التصحيح اللغوي، فقديمًا تعارف اللغويون على مصطلح (اللحن)، وخصصوا مؤلفات تحمل في عنوانها ومضمونها هذه الكلمة، وتبعهم آخرون عبّروا عن المقصود نفسه من خلال كلمة (الأخطاء) أو (الأغلاط).

وقد قلّ استخدام مصطلح (اللحن) في التعبير عن مشكلة لغوية معينة، وحلّ مكانه مصطلح (الخطأ) في عدد من المؤلفات، ومصطلح (الغلط) في مؤلفات أخرى، وغالبًا ما ساوى الباحثون بين دلالة المصطلحين.

ولعل الذي دفع الباحثين في مجال (التصحيح اللغوي) إلى المساواة في الدلالة بين (الأخطاء) و(الأغلاط) هو تعبير كل واحد من المصطلحين عن مشكلة ما، تستدعي المعالجة اللغوية، فالخطأ الذي هو خلاف الصواب، لا يمكن تخريجه على أي وجه من الصحة؛ لأنه في ذاته يعبّر عن العدول عن الأصل ومفارقته، وهو يستأهل التغيير والتصحيح.

وكذلك الغلط الذي يدل على وضع الشيء في غير مكانه المناسب، هو بحاجة إلى إعادة توجيه؛ لتصحيح مساره، وهذا يدخل في باب التصحيح أيضًا، لأنه يستدعي التغيير الذي هو إحدى الدلالات الرئيسة التي تعبّر عنها مادة (صحح).

ولما كان تراث التصحيح اللغوي مرتبطًا بكلمة (اللحن)؛ فإنه لا مناص من تتبع هذه الكلمة من حيث دلالتها، ونشأتها، وتأثيرها، بغية تتبع حركة التصحيح اللغوي عند العرب القدماء.

تعريف اللحن

ذكر أهل اللغة للحن معاني مختلفة، ومن خلال تتبع ما ذكروه في معاجمهم وكتبهم، يمكن القول إن كلمة اللحن تحمل أكثر من معنى يمكن إجمالها فيما يأتي:

1- الخطأ والانحراف:

[1] العسكري، أبو هلال، الفروق اللغوية، تحقيق محمد إبراهيم سليم، د. ط، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، د. ت، 54-55.

يقال: لَحَنَ في كلامه؛ إذا مال به عن جهته الصحيحة في العربية،[1] وإذا أخطأ في الإعراب، فيُوصف بقولهم: فلان لحّان، ولحّانة، أي كثير الخطأ،[2] ويُقال أيضًا: لَحَنَ في كلامه؛ إذا صرفه عن موضوعه إلى الإلغاز.[3] ويعني اللحن أيضًا: ترك الصواب في القراءة والنشيد ونحو ذلك،[4] ولَحَّنَ فلان آخر؛ أي خطّأه.[5]

2- التورية والبعد عن المباشرة:

يقال: لَحَنَ له لحْنًا؛ أي قال له قولًا يفهمه عنه، و يخفى على غيره، ولَحَنتُ له لحْنًا: قلت له ما يفهمه عني، ويخفى على غيره.[6]

3- الفطنة والذكاء:

يقال: اللَحْن الفطنة،[7] وهو لَحِن بحجته، أي فَهِمٌ فَطِنٌ بها، يصرفها إلى أي وجه شاء، وفلان ألحَن بحجته من صاحبه، وفلان يلاحِن الناس، أي يفاطنهم ويغالبهم لفطنته ودهائه.[8]

ولَحِنَ الرجل فهو لَحِنٌ؛ إذا فهم وفطن لما لا يفطن له غيره،[9] وفي الحديث النبوي: "إنكم تختصمون إليّ، ولعل بعضكم أن يكون ألْحَن بحجته من بعض؛ فأقضي له على نحو مما أسمع منه، فمن قطعت له من حق أخيه شيئًا، فلا يأخذه؛ فإنما أقطع له به قطعة من النار".[10]

4- اللغة:

---

[1] ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة (لحن)

[2] الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد، تاج اللغة وصحاح العربية، مراجعة محمد تامر وأنس الشامي وزكريا جابر، د. ط، دار الحديث، القاهرة، 2009م، مادة (لحن)

[3] الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد، أساس البلاغة، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م، مادة (لحن).

[4] ابن منظور، لسان العرب، مادة (لحن).

[5] الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، مراجعة أنس الشامي وزكريا جابر، د. ط، دار الحديث، القاهرة، 2008م، مادة (لحن).

[6] الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، مادة (لحن)، والزمخشري، أساس البلاغة، مادة (لحن)، وابن منظور، لسان العرب، مادة (لحن)، والفيروز آبادي، القاموس المحيط، مادة (لحن)

[7] الجوهري، صحاح اللغة وتاج العربية، مادة (لحن)

[8] الزمخشري، أساس البلاغة، مادة (لحن)

[9] ابن منظور، لسان العرب، مادة (لحن)

[10] النووي، الإمام محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف، صحيح مسلم بشرح النووي، د. ط، مكتبة الإيمان، المنصورة، د. ت، 203/6

من المعاني التي تَحتملها كلمة اللحن أيضًا: اللغة؛ إذ روي عن شريك، عن أبي إسحاق، عن أبي ميسرة، في قول الله عز وجل: ﭽ ﭦ ﭧ ﭨ ﭽ (سبأ: 16) العرم المُسنّاة بلَحْن اليمن، أي بلُغتهم،[1] وقيل: وقيل: "ليس هذا من لَحْني ولا من لَحْن قومي" أي من نحوي ومذهبي الذي أميل إليه، وأتكلم به، يعني لغته ولِسْنَه،[2] ولَحَنَ الرجل يلحَن لحْنًا؛ أي تكلم بلغته، وقد رُوي أن القرآن نزل بلَحَنِ قريش أي أي بلغتهم.[3]

5- الترتيل أو التطريب

يقال: هو يقرأ بالألحان، لأنه إذا قرأ كذلك، أزال الشيء عن جهته الصحيحة؛ بالزيادة والنقصان في ترنمه.[4] ولحّن في قراءته تلحينًا، أي طرّب فيها وقرأ بألحان ولُحُون[5]

واللَحْن من الأصوات المصوغة الموضوعة، وجمعه ألحان ولُحُون، ويقال هو أَلْحَن الناس إذا كان أحسنهم قراءة أو غناء.[6]

6- فحوى الكلام ومعناه:

يقال: عرفت ذلك في لَحْن كلامه، أي في فحواه، وفيما صرفه إليه من غير إفصاح به، وإلى هذا المعنى ذهب كل من ابن فارس والجوهري، وعليه فسّروا قوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭽ (محمد: 30) بأن المقصود باللَحْن هو فحوى الكلام ومعناه.[7]

فالمعنى الأول الذي تذكره معاجم اللغة للحن، هو الابتعاد عن الفصيح والصحيح من القول، والانحراف عن المألوف من القواعد.

والمعنى الثاني الذي تحتمله هذه الكلمة، هو البعد عن الإيضاح، والتعمية عن المقصود.

---

[1] ابن الأنباري، محمد بن القاسم، الأضداد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، د. ط، المكتبة العصرية، بيروت، 1987، 240
[2] الزمخشري، أساس البلاغة، مادة (لحن)
[3] ابن منظور، لسان العرب، مادة (لحن)
[4] ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة (لحن)
[5] الزمخشري، أساس البلاغة، مادة (لحن)
[6] ابن منظور، لسان العرب، مادة (لحن)
[7] ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة (لحن)، والجوهري، صحاح اللغة وتاج العربية، مادة (لحن) والزمخشري، أساس البلاغة، مادة (لحن).

أما المعنى الثالث لـ (اللحن) فيبتعد عن المعاني السلبية التي ذُكرت، كالخطأ والانحراف والتعمية؛ ليعبّر عن معنى إيجابي هو النباهة، والقدرة على الإلمام بفكرة ما، وتقديمها بأسلوب متميز ومقنع.

والمعنى الرابع (للحن) هو دلالته على (اللغة)؛ ولعل الذي حدا بالعرب إلى اعتبار اللهجة الواحدة لحنًا؛ هو تميزها عن بقية اللهجات بسمات لغوية معينة، وبما أن اللحن يعبر عن العدول عن وجهة معينة؛ فإن اللهجة الواحدة تميل عمّا يُعتبر أصلًا بالنسبة للهجة أخرى، والعكس صحيح، فكل لهجة (لغة) من اللهجات العربية، تنفرد بملامح لغوية تختلف عن مثيلاتها، وهذا الاختلاف هو الذي أدى إلى تسمية كل لهجة أو لغة من لغات العرب لحنًا.

أما المعنى الخامس لـ (اللحن) فهو دلالته على الترتيل أو التطريب، فكل منهما يعد لحنًا؛ لأن من يقوم بأحدهما، يتلاعب بنبرات صوته صعودًا أو هبوطًا، ولا يسير في تلاوته أو غنائه على وتيرة واحدة.

والمعنى السادس لـ (اللحن) هو الذي يعبّر عن السياق الذي يفهم من خلاله المعنى المقصود، فيقال: عرفت ذلك من سياق كلامه، إذ قد لا يصرح المتكلم بغرضه بشكل مباشر ويكتفي بالإيحاء لإيصال فكرة معينة، وهو ما يطلق عليه أحيانًا في الاستعمال العامي (التلحين).

فالمعاني التي ذكرها أهل اللغة للحن متقاربة من حيث الدلالة التي يحتملها كل واحد من تلك المعاني، إذ إنّ دلالة البعد عن المباشرة، والميل عن الوجهة المعروفة، تتجلى بوضوح في المعاني السابقة.

وبناء على ما سبق؛ يمكن القول إنّ المعنى الأقرب لموضوع الدراسة، هو الذي يتعلق بالخطأ ومخالفة المتفق عليه من القواعد. فاللحن زيغٌ عن الصحيح، وبعدٌ عن الفصيح، ومخالفةٌ للأصول اللغوية.

نشأة اللحن

يمكن القول إن اللحن الذي يعبِّر عن الخطأ اللغوي، أمر لا يمكن نفيه بشكل قطعي عن أي فرد أو جماعة مهما بلغت فصاحتهم ونضجت؛ لأن العصمة من الخطأ ليست لأحد من البشر. إلاّ أن هذه المشكلة اللغوية تتفاوت في ذيوعها نسبيًا، فقد لا تظهر للحن آثار واضحة في بيئة لغوية معينة، وقد يشيع اللحن في بيئة أخرى، فتُلمَس آثاره جلية بين أهل تلك البيئة.

وقد تناول بعض الدارسين[1] موضوع نشأة اللحن في اللغة، وحاولوا تقصّي المرحلة التي ظهر فيها وشاع، فقد ذهب الزبيدي إلى أنّ اللحن لم يظهر إلاّ بعد انتشار الإسلام بين الشعوب، يقول: "ولم تزل العرب تنطق على سجيتها في صدر إسلامها، وماضي جاهليتها، حتى أظهر الله الإسلام على سائر الأديان، فدخل الناس فيه أفواجًا، وأقبلوا إليه أرسالًا، واجتمعت فيه الألسنة المتفرقة، واللغات المختلفة، ففشا الفساد في اللغة والعربية".[2]

فالزبيدي يرى أن اللحن لم يظهر إلاّ بعد ذيوع الإسلام بين القبائل والشعوب المختلفة، فهو ينفي وجود اللحن في العصر الجاهلي وفي صدر الإسلام، إلاّ أن الانتقادات المختلفة التي كانت توجه لبعض الشعراء الجاهليين تُشْعِر بوجود مشكلة ما، قد تكون خروجًا عن الإلف اللغوي والأدبي ومخالفة للذوق العربي الأصيل.

ومن هذه الانتقادات ما قد عابه طرفة بن العبد على المتلمس عندما سمع قوله:

وقَدْ أَتنَاسى الهَمَّ عِنْدَ احْتِضارِهِ بِنَاجٍ عَلَيْهِ الصَّيْعَرِيَّةُ مُكْدَمِ[3]

فقال طرفة: استنوق الجمل؛ لأن الصيعرية سمة تكون في عنق الناقة لا عنق البعير.[4]

فهذا الانتقاد، يعبر عن خروج على رؤية عربية سائدة في ذلك الوقت، وهذا الخروج يعد عيبًا بالنسبة للنقاد آنذاك، ويترتب عليه تخطيء ذلك الاستعمال.

---

[1] يُذكر منهم: أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي، ويظهر ذلك في كتابه طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، 1984، 11، وسلك مذهبه مصطفى صادق الرافعي في كتابه تاريخ آداب العرب، مراجعة وضبط: عبد الله المنشاوي ومهدي البحقيري، مكتبة الإيمان، المنصورة، جامعة الأزهر، د. ط، د. ت، 1/ 201.

[2] الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، طبقات النحويين واللغويين، 11.

[3] ديوان شعر المتلمس الضبعي، تحقيق حسن كامل الصيرفي، د. ط، معهد المخطوطات العربية، جامعة الدول العربية، 1970، 320.

[4] إبراهيم، طه، تاريخ النقد الأدبي عند العرب من العصر الجاهلي إلى القرن الرابع الهجري، د. ط، الفيصلية، مكة المكرمة، 2004م، 27.

إلاّ أن كلمة (اللحن) لم تظهر عند النقاد الجاهليين، إضافة إلى عدم وضوح منهج خاص بالتصويب أو التخطيء، في مجال الاستخدام اللغوي للشعراء الجاهليين أو غيرهم.

ولعل الذي دفع الزبيدي إلى تحديد المرحلة التي ظهر فيها اللحن، هو ما تناقله العرب من أقوال منسوبة إلى الرسول محمد ﷺ وبعض أصحابه تستقبح اللحن وتذمه، إذ رووا عن أبي الدرداء –رضي الله عنه– أنه قال: سمع النبي ﷺ رجلًا يقرأ، فلحن، فقال رسول الله ﷺ: "أرشدوا أخاكم".[(1)]

ومما رووه أيضًا أن عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – مرّ بقوم يرمون، فاستقبح رميهم فقال: ما أسوأ رميكم! فقالوا: "نحن قوم متعلمين"، فقال عمر: "لحنكم أشد عليّ من فساد رميكم".[(2)]

وهو الذي ورد إليه كتاب أوله "من أبو موسى الأشعري" فكتب عمر لأبي موسى بضرب الكاتب سوطًا[(3)].

ولقد تنبه المسلمون لخطورة اللحن، وسعوا إلى محاربته بعد أن تسرب إلى قراءة بعضهم للقرآن الكريم، إذ رُوي أن أعرابيًّا سأل أحدًا من المسلمين أن يقرئه شيئا من القرآن الكريم، وكان ذلك في عهد خلافة عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– فأقرأه رجل سورة براءة، فلما وصل إلى قوله تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂﮃ ﮄ (التوبة: 3) جرّ كلمة "رسوله" فقرأها بكسر اللام، فقال الأعرابي: "أو قد برئ الله من رسوله؟ إن يكن الله برئ من رسوله فأنا أبرأ منه"، فبلغ عمر – رضي الله عنه– مقالة الأعرابي فدعاه، فقال له: "يا أعرابي، تبرأ من رسول الله؟" فأعاد الأعرابي على مسامعه قراءة الآية كما قرأها عليه الرجل، فقال عمر – رضي الله عنه – له: "ليس هكذا يا أعرابي"، فقال: "كيف هي يا أمير المؤمنين؟" فقال ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂﮃ ﮄ فقال الأعرابي: "وأنا والله أبرأ ممن برئ الله ورسوله منه"، فأمر عمر – رضي الله عنه – أن لا يُقرئ القرآن إلاّ عالم باللغة، وأمر أبا الأسود الدؤلي أن يضع النحو.[(4)]

---

(1) النيسابوري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم، المستدرك على الصحيحين، دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 2002م، 2/ 477.

(2) ابن الأنباري، الأضداد، 244.

(3) الأفغاني، سعيد، من تاريخ النحو، د. ط، دار الفكر، د. ت، 9.

(4) الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السامرائي، ط3، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، 1985م، 19 – 20.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلها أهل اللغة آنذاك في الحد من ظاهرة اللحن، إلاّ أنّه شاع في العصر الأموي، إذ تكثر الأخبار المروية بشأن ذمّ اللحن واستهجانه في تلك المرحلة، فهذا عمر بن عبد العزيز يقول: "إن الرجل ليكلمني في الحاجة يستوجبها، فيلحن فأردّه عنها، وكأني أقضم حب الرمان الحامض لبغضي استماع اللحن، ويكلمني آخر في الحاجة لا يستوجبها فيُعرب، فأجيبه إليها التذاذًا لما أسمع من كلامه".[1]

ورووا عن عبد الملك بن مروان قوله: "اللحن في الكلام أقبح من التفتيق في الثوب، والجدري في الوجه".[2] ونقلوا عن لحن الوليد بن عبد الملك، أنه خطب الناس يوم عيد، فقرأ في خطبته: چ □ □ □ چ(الحاقة: 27) بضم التاء، فقال عمر بن عبد العزيز: عليك وأراحنا منك!.[3]

واستمر اللحن على حاله في العصر العباسي، إذ يُروى أن هارون الرشيد قال لبنيه يومًا: "ما ضرّ أحدَكم لو تعلّم من العربية ما يُصلح به لسانه؟ أيسُرُّ أحدكم أن يكون لسانه كلسان عبده وأمته؟"[4]

ولم يسلم من اللحن النحوي المشهور الفرّاء، إذ روي أنه دخل يومًا على الرشيد، فتكلّم بكلام لحن فيه، فقال جعفر بن يحيى: "يا أمير المؤمنين؛ إنه قد لحن" فقال الرشيد للفرّاء "أتلحن يا يحيى؟" فقال: "يا أمير المؤمنين! إنّ طباع أهل البدو الإعراب، وطباع أهل الحضر اللحن، فإذا حفظت أو كتبت، لم ألحن، وإذا رجعت إلى الطبع لَحَنْتُ"، فاستحسن الرشيد كلامه.[5]

فملكة اللسان عند العرب كانت سليمة قبل مخالطتهم الأعاجم، ودخول الناس من الأمم المختلفة في دين الإسلام، ولعلّ أحدهم يقول: تلك هي النتيجة السلبية لظهور الإسلام، فيُردُّ عليه، بأن الله الذي أنزل القرآن باللغة العربية، تكفّل بحفظه وحفظها، بل إنّ تلك العوامل مجتمعة أسهمت في حفظ الإرث اللغوي الخاص بالعرب الأقحاح، ونبهت على ضرورة رسم المعالم اللغوية أمام كل

---

(1) ابن الأنباري، الأضداد، 244 – 245.

(2) ابن عبد ربه، أحمد بن محمد، العقد الفريد، تحقيق مفيد محمد قميحة، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983م، 2/ 308.

(3) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل، البداية والنهاية، تحقيق محمد حسان عبيد، ط2، دار ابن كثير، دمشق، 2010، 353/9 والرافعي، مصطفى صادق، تاريخ آداب العرب، مراجعة وضبط : عبد الله المنشاوي ومهدي البحقيري، د. ط، مكتبة الإيمان، المنصورة، جامعة الأزهر، د. ت، 1/ 206 – 207.

(4) القلقشندي، أبو العباس أحمد، صبح الأعشى، د. ط، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1922م، 1./ 168.

(5) المصدر السابق، 1/ 173.

مريد للغة العربية، إضافة إلى تقدم العرب في مختلف المجالات والعلوم، وذلك بفعل مخالطتهم غيرهم، ولو أن العرب ظلوا منكفئين على ذواتهم، حريصين على عدم مخالطتهم الأعاجم حفاظًا على سليقتهم وألسنتهم لما ازدهروا وارتقوا كغيرهم من الأمم.

مواجهة اللحن

بذل العلماء جهودًا لمواجهة اللحن، تمثلت في الوعظ والإرشاد والحث على تجنب اللحن – كما تقدم – وبلغت أحيانًا حدّ التقريع ومعاقبة من يلحن،[1] وكان ذلك في صدر الإسلام، كما بدأت في تلك المرحلة محاولات تأسيس لأصول قواعد اللغة، تُعتمد ويُهتدى بها، ولعل أولى تلك المحاولات هي ما وضعه أبو الأسود الدؤلي، وقد اختلفت الروايات بشأن الحادثة التي كانت السبب المباشر وراء تدوين تلك القواعد، فقيل إن عمر بن الخطاب أمر أبا الأسود الدؤلي بوضع قواعد النحو بعد أن لحن أحد المسلمين في قراءة قوله تعالى: ﭽ ﭼ ﭽ ﭼ ﭽ ﭼ ﭽ ﭼ (التوبة: 3) بجر "رسوله"، ونقلوا عن أبي عبيدة معمر بن المثنى وغيره قولهم "أخذ أبو الأسود الدؤلي النحو عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه"[2].

ورُوي أيضًا عن صعصعة بن صوحان قال: جاء أعرابي إلى علي بن أبي طالب فقال: "يا أمير المؤمنين كيف تقرأ هذه الحروف: لا يأكله إلا الخاطون؟" كلٌّ والله يخطو، فتبسّم عليّ وقال: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﭼ (الحاقة: 37) قال صدقت يا أمير المؤمنين، ما كان الله ليسلم عبده، ثم التفت إلى أبي الأسود الدؤلي، فقال: إن الأعاجم قد دخلت في الدين كافة، فضع للناس شيئًا يستدلون به على صلاح ألسنتهم، فرسم له الرفع، والنصب، والخفض.[3]

كما ذكروا أن زياد بن أبيه بعث إلى أبي الأسود الدؤلي، وقال: يا أبا الأسود: إن هذه الحمراء قد كثرت، وأفسدت من ألسنة العرب، فلو وضعت لهم شيئًا يصلح به الناس، ويُعرب به كتاب الله، فأبى أبو الأسود، وكره إجابة زياد إلى ما سأل، فوجه زياد رجلًا، وقال له: اقعد على طريق أبي الأسود، فإذا مرّ بك فاقرأ شيئًا من القرآن، وتعمّد اللحن فيه، فقعد ذلك الرجل على طريق أبي الأسود، فلما مرّ به رفع صوته، وقرأ: ﭽ ﭼ ﭽ ﭼ ﭽ ﭼ ﭽ ﭼ (التوبة: 3) بكسر اللام،

---

[1] الأفغاني، سعيد، من تاريخ النحو، 9.

[2] الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، 19 – 20.

[3] المتقي الهندي، علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، ضبط وتفسير الشيخ بكر حياني، تصحيح الشيخ صفوت السقا، ط5، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م، 10 – 284.

فاستبعد أبو الأسود ذلك وقال: عزّ وجه الله تعالى أن يبرأ من رسوله، ورجع من فوره إلى زياد فقال: يا هذا قد أجبتك إلى ما سألت....[1]

ولعلّ أبا الأسود الدؤلي دوّن تلك القواعد بتوجيه من الإمام علي بن أبي طالب –كرّم الله وجهه– إذ سئل مرة من أين لك هذا النحو؟ فقال: "لقّنت حدوده من علي بن أبي طالب"،[2] وهو الذي دخل على الإمام علي كرّم الله وجهه فوجده مطرقًا مفكرًا، فقال: "فيمَ تفكّر يا أمير المؤمنين؟" فقال: "سمعت ببلدكم لحنًا، فأردت أن أصنع كتابًا في أصول العربية"، فقلت له: "إن فعلت هذا أبقيت فينا هذه اللغة العربية"، ثم أتاه بعد أيام، فألقى إليه صحيفة فيها بعض القواعد الأساسية وَوَجَّهَهُ أن يُكمل تلك القواعد، وأن ينحو نحوها.[3]

كما أن الروايات التي تزعم أن أبا الأسود الدؤلي رفض طلب زياد بن أبيه بشأن وضع قواعد للنحو، قد لا تكون صحيحة؛ لأن ثمة مبادرات سابقة، عُرضت على أبي الأسود بهذا الشأن، قد يكون أقواها ما طلبه علي بن أبي طالب منه، ومن المؤكد أن أبا الأسود لم يتوان في تنفيذ ذلك الأمر الذي صدر من إمام وخليفة راشدي، ولو افتُرض أن أبا الأسود لم يدوّن تلك القواعد، وأنّ زياد ابن أبيه طلب منه ذلك؛ فمن المستبعد أن يرفض أبو الأسود دعوة كهذه، وهو الذي عُرف عنه غيرته على اللغة العربية.

استمرار اللحن في الألسنة:

إنّ ما انتُهج من خطوات تتصل بذم اللحن واحتسابه عيبًا، والحط من شأن اللحانين، يُعد خطوة تمهيدية لمواجهته والحدّ منه، إلاّ أن ذلك ليس كافيًا، فكانت محاولات إرساء قواعد لغوية لتكون أساسًا ومرجعًا يُهتدى بها، ولم تطل السنون على ذلك العلم كباقي الفنون، وإنما اكتمل وضعه قبلها[4] وذلك لشعور العرب بالحاجة إليه قبل كل علم، وقد تكاتفت جهود العلماء لتدوينه حتى نضج واكتمل، فوُضع في العصر الأموي، ثمّ شاع النحو بعد ذلك وكثُرت المؤلفات فيه، وصار يُعلَّم في

---

[1] الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، 20.

[2] المصدر السابق، 22.

[3] القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1986، 1/ 39.

[4] الطنطاوي، محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ط2، دار المعارف، القاهرة، د. ت، 35.

المساجد وحلقات العلم، كما تناوله الموالي والمتعربون؛ إذ يروى أن الشعبي (سمير عبد الملك بن مروان) مرّ بقوم من الموالي يتذاكرون النحو، فقال: "لئن أصلحتموه إنّكم لأول من أفسده".[1]

إلاّ أن اللحن لم يجتث من ألسنة معظم الناس، بما فيهم بعض الأمراء والخلفاء، إذ كان من أعظم المصائب في نفس عبد الملك بن مروان، أن ابنه الوليد كان لحانة، وذكروا أنه قيل للوليد يومًا: "إن العرب لا تحب أن يتولى عليها إلا من يحسن كلامها"، فجمع أهل النحو، ودخل بيتًا ليتعلم، فأقام ستة أشهر ثم خرج أجهل من يوم دخل!![2]

أما عبد العزيز بن مروان فقد عُرف عنه حرصه على اللغة، ومقته اللحن واللّحانين، إلا أنه لم يسلم من اللحن أيضًا! فقد حُكي عنه أن رجلًا دخل عليه يشكو صهرًا له، فقال: "إن خَتَنَي فعل بي كذا وكذا". فقال له: "ومن ختَنَك؟" وفتح النون. فقال: "خَتَنَني الختّان الذي يختن الناس". فقال عبد العزيز لكاتبه: "ما هذا الجواب؟" فقال: "إنّ الرجل يعرف النحو، وكان ينبغي أن تقول: منْ خَتَنُكَ بضم النون". فقال: "والله لا شاهدتُ الناس حتى أعرف النحو"، وأقام في بيته جمعة لا يظهر، ومعه منْ يعلّمه العربية ثمّ صلى بالناس الجمعة الأخرى، وهو من أفصح الناس.[3]

وقد يكون في الروايات السابقة شيء من المبالغة، إلا أن المقصود من إيرادها في هذا المقام، هو إظهار الجهود المبذولة في مواجهة اللحن والحد منه.

فاللحن الذي فشا بين العرب لم ينحصر بفعل المؤلفات النحوية، والتحفيزات المادية والمعنوية من الخلفاء والأمراء بحقّ من لا يلحن، على الرغم من مساهمة تلك العوامل في إيجاد بيئة خصبة للتنافس الإيجابي بين بعضهم من حيث الحرص على تصحيح الألسنة وتثقيف المنطق، وذلك من خلال التبحر في الأصول العربية، والنهل من مظانها الأصيلة.

ولأن اللحن استمر في ألسنة العامة، ولم يسلم منه كثير من العلماء والبلغاء، ظهرت الحاجة حثيثة لإيجاد مصنفات تختص باللحن وتسعى لمواجهته.

مصنفات اللحن

كانت بداية التأليف في موضوع اللحن في العراق، وذلك خلال القرن الثاني الهجري الذي برز فيه أعلام مدرستي البصرة والكوفة من النحاة واللغويين[4] إذ ظهر أول كتاب في هذا المجال،

---

[1] ابن عبد ربه، العقد الفريد، 2 /307، والرافعي، مصطفى، تاريخ آداب العرب، 1/ 205.

[2] ابن كثير، البداية والنهاية، 352/9، والرافعي، مصطفى، تاريخ آداب العرب، 1/ 206.

[3] ابن الأنباري، الأضداد، 246، وذكرت الرواية ذاتها في كتاب العقد الفريد لابن عبد ربه؛ ولكن صاحب اللحن فيها هو الوليد بن عبد الملك، يُنظر: العقد الفريد 309/2 .

[4] قدور، أحمد، مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري، د. ط، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق، 1996، 55.

وهو كتاب "ما تلحن فيه العوام" الذي يُنسب للكسائي[1] (ت189هـ) وتلته مصنفات أخرى في الموضوع نفسه، منها: إصلاح المنطق لابن السِّكِّيت[2] (ت244هـ)، وأدب الكاتب لابن قتيبة[3] (ت276هـ) والفصيح لثعلب[4] (ت291هـ)، و"لحن العوام" للزبيدي[5] (ت379هـ) و"تثقيف اللسان وتلقيح الجنان" لابن مكي[6] (ت501هـ) وغيرها من المؤلفات.

وقد كان همّ هؤلاء المؤلفين في لحن العامة أن يجمعوا طائفة من الألفاظ التي يُخطئ فيها الناس في زمانهم، ويثبتوا خطأها من خلال الرجوع إلى المادة التي جمعها اللغويون الأوائل من أفواه العرب.[7]

وقد تناول أحد الباحثين[8] كتب التصحيح اللغوي ضمن دراسته، وصنفها وفقًا للمنهج الذي سلكته، فكانت كتب اللحن القديمة ثلاثة أصناف، أوّلها الذي لم يتخذ طريقة محددة في الترتيب، بل سُردت فيه الكلمات مباشرة دون اعتماد منهجية معينة، ويندرج تحت هذا الصنف معظم كتب اللحن القديمة، ويمكن التمثيل على هذا الصنف من خلال كتاب "ما تلحن فيه العامة" للكسائي (ت189هـ)، وكذلك كتاب "درة الغواص" للحريري (ت516هـ).

أما الصنف الثاني فهو الذي اعتمد أسلوب التقسيم إلى فصول؛ بحيث تشمل تلك الفصول مسائل متشابهة لمعالجتها، ويتمثل هذا النوع في كتاب "إصلاح المنطق" لابن السكيت، (ت244هـ) و"أدب الكاتب" لابن قتيبة، (ت276هـ) و"الفصيح" لثعلب، (ت291هـ) و"لحن العوام" للزبيدي، (ت379هـ).

أما كتب الصنف الثالث فهي التي سعى مؤلفوها من خلالها إلى إدراج المواد المدروسة وفقًا للترتيب الهجائي، مثل كتاب "تقويم اللسان"[9] لابن الجوزي (ت597هـ).

وقد صرّح بعض مؤلفي تلك الكتب بأنهم جمعوا موادهم من كتب السابقين في هذا المجال؛ فقد ذكر ابن الجوزي في كتابه (تقويم اللسان) أنه جمع كتابه من كتب العلماء بالعربية كالفرّاء، والأصمعي، وأبي عبيد، وأبي حاتم، ومن تبعهم من أئمة هذا العلم، وإنما له فيه الترتيب والاختصار.[10]

---

[1] الكسائي، أبو الحسن علي بن حمزة، ما تلحن فيه العامة، تحقيق رمضان عبد التواب، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، 1982م.

[2] ابن السِّكِّيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، إصلاح المنطق، شرح وتحقيق أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، د. ط، دار المعارف، مصر، د. ت.

[3] ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، أدب الكاتب، تحقيق محمد الدّالي، د. ط، مؤسسة الرسالة، بيروت، د. ت.

[4] ثعلب، أبو العباس، الفصيح، تحقيق ودراسة عاطف مدكور، د. ط، دار المعارف، مصر، د. ت.

[5] الزبيدي، أبو بكر محمد بن حسن، لحن العوام، تحقيق رمضان عبد التواب، ط1، المطبعة الكمالية، عابدين، مصر، 1964.

[6] ابن مكي، أبو حفص عمر بن خلف، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، تقديم مصطفى عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1990م.

[7] عبد التواب، رمضان، لحن العامة والتطور اللغوي، ط2، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2000م، 70.

[8] نصار، حسين، المعجم العربي : نشأته وتطوره، ط4، دار مصر للطباعة، 1988م، 1/ 78.

[9] ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن، تقويم اللسان، تحقيق عبد العزيز مطر، ط2، دار المعارف، د.ت.

[10] ابن الجوزي، تقويم اللسان، 29 – 30.

ولعل التصنيف الذي اعتمده الباحث (حسين نصار) يتصل بآلية ترتيب المواد في تلك المصنفات، ولا يصدق فيه وصف المنهج بالمعنى الواسع الذي يتضمنه، فالتصنيف السابق لا يوضح نظرة المصنّفين للمقياس الصوابي.

تجدر الإشارة إلى وجود نزعتين متعارضتين في مصنفات اللحن حتى القرن العاشر الهجري[1]، أولاهما نزعة التشدد في المقياس الصوابي، واختيار الفصيح وحده، والأخرى نزعة التوسع التوسع في المقياس الصوابي والتقليل من التخطئة، بقبول ما جاء عن العرب، من غير تدقيق في درجة الاحتجاج به، ويمثل النزعة الأولى معظم المصنفين الأوائل، ومن تبعهم من المتأخرين، كابن السِّكِّيت، وابن قتيبة، وثعلب، والزبيدي، والحريري، وابن الجوزي.

أما أصحاب النزعة الثانية فهم فريقان، أحدهما يقف عند المسموع عن العرب نصًّا، فهو لا يختلف عن أصحاب نزعة التشدد إلا في درجة الاحتجاج به، ويمثّل هذا الفريق "ابن مكي"[2] الذي يميل إلى التوسع في قبول ما نطقت به العامة، وكان جاريًا على لهجة عربية معروفة، ولكنه يرفض أي تطور في الاستعمال لا سند له من كلام العرب وإن كان صوابًا، وقد أدى التوسع في قبول اللهجات وعدم التدقيق في المسموع عن العرب إلى ظهور اتجاه جديد في القرن العاشر للهجرة؛ يسعى لرّد العامي إلى الفصيح، ويمثل هذا الاتجاه ابن الحنبلي صاحب "بحر العوام"[3] الذي يَعُدّ كل كل لغة – تستند إلى بيت مجهول القائل أو مثل غير معروف زمانه ومصدره – فصيحة، وكذلك يسوّغ أقوالًا كثيرة، ويصوّبها لأنها جرت على عادة الناس، إضافة إلى توظيفه كثيرًا من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، وغيرهم من العلماء لصالح تصويبه[4].

أما أصحاب الفريق الثاني، الذين ينتمون إلى نزعة التوسع، وعدم تقييد الفصيح والجائز بالمسموع نصًّا عن العرب، فيمثلهم ابن السيد صاحب "الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب"[5]، وكذلك

---

(1) قدور، أحمد، مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر هجري، 62.

(2) ابن مكي، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان.

(3) ابن الحنبلي، رضي الدين محمد بن إبراهيم بن يوسف، بحر العوّام فيما أصاب فيه العوام، تحقيق شعبان صلاح، ط1، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.

(4) قدور، أحمد، مصنفات اللحن والتثقيف حتى القرن العاشر الهجري، 66.

(5) ابن السيد، البطليوسي، أبو محمد عبد الله بن محمد، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، تحقيق مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، د. ط، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1996م.

البغدادي في كتابه "ذيل الفصيح"،[1] والخفاجي صاحب "شرح درة الغوّاص"[2]، الذي أدخل في الاحتجاج ما سمع عن العرب دون تحديد، وإن كان شاذًا، أو قليلًا، أو لغة لقبيلة من الأمثلة التي لم ترد في الفصيح، واستند إلى المجاز كثيرًا[3].

فالمصنفات التي أُلّفت قديمًا وحديثًا في مجال اللحن توصف بالكثرة، والغرض منها جميعًا هو رصد الأخطاء اللغوية، ومن ثم تصحيحها، وقد اختلفت مناهج تلك المصنفات في التعامل مع المواد اللغوية، كما تباين المقياس الصوابي فيها، وذلك وفقًا للمعايير اللغوية التي اعتمدها كل مصنف، إضافة إلى مواقف مؤلفيها من الأصول اللغوية.

---

[1] البغدادي، موفق الدين أبو محمد عبد اللطيف بن الحافظ بن أبي العز، يوسف، ذيل فصيح ثعلب، نشر وتعليق محمد عبد المنعم الخفاجي، ط1، مكتبة التوحيد، 1949م.

[2] الخفاجي، أحمد شهاب الدين، شرح درة الغوّاص في أوهام الخواص للحريري، ط1، نظارة المعارف، مطبعة الجوائب، قسطنطينية، 1299هـ.

[3] قدور، أحمد، مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر هجري، 69.

المبحث الرابع:

التصحيح اللغوي عند بعض المحدثين

تمثلت أولى محاولات العاملين – في مجال التصحيح اللغوي في العصر الحديث – في حصر مؤلفات التصحيح اللغوي القديمة والحديثة، وكان بدء ذلك عام 1871م على يد المستشرق الألماني (توربيكه)، الذي أنشأ أول قائمة لكتب (لحن العامة) ونشرها في مقدمة تحقيقه لكتاب (درة الغواص في أوهام الخواص) للحريري،[1] ثم ظهرت قوائم أخرى، حاول رمضان عبد التواب جمعها وتمحيصها، فكانت حصيلة دراسته قائمة مكوّنة من اثنين وخمسين كتابًا، بعضها وصل إلينا كاملاً بين مخطوط ومطبوع، وبعضها وصلت منه نصوص متفرقة، والقوائم التي جمعها هي قائمة توربيكه، عام 1871م، وقائمة عيسى اسكندر المعلوف، عام 1934، وقائمة عز الدين التنوخي، عام 1936م، وقائمة حسن حسني عبد الوهاب، عام 1953م، وقائمة حسين نصار، عام 1956م، وقائمة المستشرق الإيطالي ريزيتانو، عام 1956م[2]، ولم يذكر قوائم أخرى مثل قائمة المستشرق الألماني (فيلهم ألورد) عام 1894م، وقائمة مصطفى الشهابي، عام 1963م وقائمة (جورج كولان) عام 1965م، وقائمة عبد الحميد العلوجي، عام 1966م، وقائمة عبد العزيز مطر، عام 1967م، وقائمة إبراهيم السامرائي في العام نفسه، وهو العام الذي ظهر فيه كتاب رمضان عبد التواب[3]. والهدف من هذه القوائم هو التعرف على الكتب القديمة التي أُلفت في مجال التصحيح اللغوي، والتتبع التاريخي لتلك المصنفات.

أولًا: تراث التصحيح اللغوي في العصر الحديث عند (محمد ضاري حمادي):

تحدث (محمد ضاري حمادي) عن تراث التصحيح في العصر الحديث[4]، فذكر أن هناك تراثًا عامًا يقصد الأخطاء اللغوية الشائعة بشكل عام، وآخر خاصًا، يُعنى بمعالجة الأخطاء الصادرة

---

[1] عبد التواب، رمضان، لحن العامة والتطور اللغوي، 72، وحمادي، محمد ضاري، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، د.ط، دار الرشيد، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، 1980م، 16.

[2] عبد التواب، رمضان، لحن العامة والتطور اللغوي، 72، 76، 79، 81، 82، 84.

[3] حمادي، محمد ضاري، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، 17.

[4] حمادي، محمد ضاري، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، 35 – 176.

عن مؤلف، أو صحيفة، أو ديوان، ويشمل المناظرات اللغوية التي كانت تدور بين اللغويين حول قضية لغوية معينة، وبيان وجهات النظر المختلفة التي تؤدي بأصحابها إلى تخطيء الآخرين، والحكم على وجهة نظرهم بالصحة.

ويُعد أبو الثناء الألوسي، من أوائل الذين ألّفوا في مجال التخطئة والتصويب في العصر الحديث،[1] إذ قام بدراسة كتاب الحريري (درة الغوّاص)، ودوّن ملاحظاته عليه، واستعان بشرح الخفاجي لـ(الدرة)، وأجرى موازنة بين كل من ملاحظات الحريري، وملاحظاته الخاصة، وملاحظات الخفاجي، وانتهى به المطاف إلى ترتيب المادة المدروسة على نظام المعجم، في كتاب سمّاه (غاية الإخلاص بتهذيب نظم درة الغواص) المعروف باسم (كشف الطرة عن الغرة)[2] وهو يعدّ أقدم آثار التصويب في العصر الحديث.

بعد ذلك ظهر إبراهيم اليازجي، الذي اتخذ من الجرائد والمجلات ميدانًا للعمل في مجال التصحيح اللغوي، إذ أنشأ مجلة (الضياء) وذلك عام 1898م، وقد تميزت السنة الأولى التي صدرت فيها المجلة، والسنة السابعة،[3] بمقالات نُقدت فيها لغة الصحافة في ذلك الوقت، ولم يلتزم اليازجي نظامًا محددًا في معالجة المسائل التي تناولها، بل أوردها دون ترتيب معين[4].

وفي عام 1915م نشر أحمد أبو الخضر منسي مقالاته التصويبية في جريدة (الأفكار)، ونشر مقالات أخرى في جرائد متنوعة، ثم جمع تلك المقالات في كتاب عنوانه (حول الغلط والفصيح على ألسنة الكتاب)[5]. ثم ظهرت مقالات أسعد خليل داغر بعنوان (تذكرة الكتاب)[6] سنة 1921م، ولم يلتزم فيها بترتيب محدد كما فعل اليازجي، وما وُجّه للغة الجرائد لليازجي، وُجّه لـ (تذكرة الكتاب) لداغر، حيث انتقدت وخُطئ صاحبها، ورُدّ على تلك الانتقادات[7].

---

[1] حمادي، محمد ضاري، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، 35.

[2] الألوسي، أبو الثناء شهاب الدين السيد محمود أفندي، كشف الطرة عن الغرة، د. ط، المطبعة الحنفية، دمشق، 1883م.

[3] الضياء، مجلة علمية أدبية صحية صناعية، لصاحبها الشيخ إبراهيم اليازجي، السنة السابعة، مطبعة المعارف، مصر، 1904 – 1905م، 193 – 195، 225 – 228، 257 – 260، 289 – 292، 321 – 324، 353 – 356، 385 – 387، 417 – 421، 449 – 452، 482 – 484، 513 – 516، 545 – 548، 577 – 580.

[4] حمادي، محمد ضاري، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، 36

[5] منسي، أحمد أبو الخضر، حول الغلط والفصيح على ألسنة الكتاب، د. ط، مطبعة المدني، القاهرة، 1963م.

[6] داغر، أسعد خليل، تذكرة الكاتب، د. ط، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، 2012م.

[7] حمادي، محمد ضاري، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، 40-41

الموروث العام – في مجال التصحيح اللغوي– في العصر الحديث:

قسّم (حمادي) التراث العام في التصحيح اللغوي قسمين؛ أحدهما التراث المصنف على نظام المعجم، والآخر المصنف على غير نظام المعجم[1]؛ فقد اتجهت جماعة من مصنفي التراث التصحيحي العام إلى نظام المعجم، ورأوا في ذلك الترتيب تيسيرًا على من أراد الرجوع إلى مثل تلك المصنّفات. ويُعدّ كتاب (أخطاؤنا في الصحف والدواوين)[2] الذي ظهر سنة 1939م ضمن مصنّفات التصحيح اللغوي التي التَزمت نظام المعجم، حيث رتّب الزعبلاوي المواد المعالَجة حسب أوائل الكلم[3].

ومن أبرز المصنفات التي اعتمدت النظام المعجمي، معجم (الكتابة الصحيحة)[4] لزهدي حسن جار الله، الذي ظهر عام 1968م، حيث قصد مؤلفه من خلاله تصحيح الأخطاء في المؤسسة التي يعمل فيها، ثم اتسع نطاق معجمه ليشمل مجالات أوسع ممّا كان عليه[5].

كما يُعدّ (معجم الأخطاء الشائعة)[6] للعدناني، من أوسع معاجم التصحيح الحديث وأغزرها وأغزرها مادة، وقد ظهر هذا المعجم سنة 1973م، وكان العدناني ينشر منه نماذج في مجلة (الأديب) في بيروت، ويعتمد على استفتاء المجامع العربية والمكتب الدائم لتنسيق التعريب بالرباط، ولمّا غزُرت المادة اللغوية لديه، رأى أن يضعها في معجم يشتمل على (1187) مسألة لغوية، وقد رتّبها حسب الحرف الأصلي الأول.[7]

أما المؤلفات التي آثرت نظام الفصول بدلاً من نظام المعجم، فقد قسمت الأخطاء على أقسام، بحيث تجمع كل قسم من الأخطاء صفات مشتركة، ويُعدّ شقير اللبناني صاحب كتاب (لسان

---

[1] حمادي، محمد ضاري، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، 35، 62.
[2] يُعد هذا المصنف نواة المعجم الذي انشأه الزعبلاوي فيما بعد، وعنوانه: (معجم أخطاء الكتاب)، انظر: الزعبلاوي، صلاح الدين، معجم أخطاء الكتاب، د. ط، دار الثقافة والتراث، دمشق، 2006م.
[3] حمادي، محمد ضاري، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، 43
[4] جار الله، زهدي حسن، الكتابة الصحيحة، ط5، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990م.
[5] حمادي، محمد ضاري، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث،48
[6] العدناني، محمد، معجم الأخطاء الشائعة، ط2، مكتبة لبنان، بيروت، 1983م.
[7] حمادي، محمد ضاري، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، 50-51

غصن لبنان في انتقاد العربية المعاصرة)[1] من أوائل المصنّفين في هذا المجال[2]، وقد سار على الدرب نفسه إبراهيم المنذر، الذي كان يكتب فصولاً طويلة في التصويب اللغوي، وينشرها في الصحف العربية عام 1921م، ثم جمع الفصول التي كان ينشرها في رسالة قدّمها إلى المجمع العلمي العربي بدمشق، وانبثق عن ذلك كتابه المسمى باسمه (كتاب المنذر)[3] الذي تعرض – كغيره كغيره من المصنفات – للانتقادات والتعليقات بين مؤيد ومعارض[4]، وقد نتج عن كتاب (المنذر) كتاب مستقل لمصطفى الغلاييني هو (نظرات في اللغة والأدب)[5]، خلص من خلاله إلى أن المنذر المنذر انتقد ألفاظًا وخطأها وهي صحيحة، وصحح ألفاظًا خاطئة[6].

دور بعض المجامع اللغوية في التصحيح اللغوي:

تجلّى نشاط بعض المجامع اللغوية في التصحيح اللغوي، من خلال الأبحاث اللغوية – في مجال التصحيح اللغوي– التي كانت تُنشر في المجلات الخاصة بتلك المجامع[7]، وقد ظهر ذلك في في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، إذ نُشر بحث بعنوان (عثرات الأقلام) وذلك ابتداء من المجلد الأول للمجلة الذي صدر عام 1921م حتى المجلد السابع[8] الذي صدر عام 1927م، وكان بحثها بتوقيع المجمع دون الإشارة إلى اسم كاتب البحث، كما أن الأخطاء التي رُصدت في البحث وعولجت لم تكن منسوبة للأشخاص الذين صدرت عنهم، وإنما سيقت دون عزو، كما إنها لم تكن ضمن ترتيب محدد.

وقد تعرض المجمع العلمي بدمشق للردود والاعتراضات والمناقشات، من داخل المجمع وخارجه، وقد أشارت بعض الانتقادات التي خرجت من المجمعيين (من داخل المجمع) إلى أن تلك المقالات لم تُكتب بقلم المجمعيين كلهم، وأن بعضهم هو الذي كتب[9].

---

[1] شقير، شاكر، لسان غصن لبنان في انتقاد العربية المعاصرة، د. ط، المطبعة العثمانية، لبنان، 1891م.
[2] حمادي، محمد ضاري، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث،،62
[3] ابن المنذر، إبراهيم، كتاب المنذر، د. ط، مطبعة الاجتهاد، بيروت، 1927م.
[4] حمادي، محمد ضاري، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، 64-66
[5] الغلاييني، مصطفى، نظرات في اللغة والأدب، د. ط، المطبعة العصرية، بيروت، 1917م.
[6] حمادي، محمد ضاري، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، 67-68
[7] السابق، 85.
[8] مجلة المجمع العلمي العربي، الجزء السابع، تموز، 1921، 219.
[9] حمادي، محمد ضاري، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، 85 – 87.

ثم ظهر المجلد الأول من مجلة المجمع اللغوي المصري[1] يتضمن دراسات لأحمد العوامري العوامري بعنوان (بحوث وتحقيقات لغوية متنوعة) واكبت المجلة من المجلد الأول عام 1934م إلى المجلد الرابع عام 1939م[2]. وبالنسبة للمجمع العلمي العراقي، فقد نشر في مجلته مبحثًا واسعًا بعنوان (مبحث في سلامة اللغة) لمصطفى جواد[3]، وقد قُسّم إلى أجزاء ونُشر في المجلة على مراحل، وذلك ابتداء من المجلد الأول، الذي صدر عام 1950م، وانتهاء بالمجلد الرابع عام 1959م[4].

وكذلك مجمع اللغة العربية الأردني، الذي قدّم في العدد الأول من المجلد الأول من مجلته عام 1978م مقالاً لناصر الدين الأسد، بعنوان (العشرينات، العشرينيات)[5] وهو بحث تصحيحي وصل به الكاتب مباحث أخرى مماثلة، كان قد نشرها في مجلة المجمع اللغوي المصري قبل ذلك[6].

ذلك[6].

الموروث الخاص – في مجال التصحيح اللغوي – في العصر الحديث:

يُقصد به الجهود الخاصة في مجال التصحيح اللغوي، التي لم تصدر عن مؤسسات بحثية، ويمكن القول إنها تبدأ بالخلافات اللغوية التي كانت تدور بين (أحمد فارس الشدياق) وآخرين من معاصريه، وقد تُعدّ هذه الخلافات بداية النقد الأدبي العربي الحديث، والمنطلق الأساسي للمناظرات اللغوية التي تبعتها، وكان من أبرز تلك المساجلات اللغوية، مُعاركة الشدياق لسليمان الحرائري التونسي، التي كان ميدانها صحيفة الحرائري (البرجيس) في باريس، وصحيفة الشدياق (الجوائب) في الأستانة،[7]، وقد انتهت تلك المُعاركة اللغوية بظهور كتاب (النجم الثاقب في المحاكمة بين البرجيس

[1]مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، الجزء الأول، المطبعة الأميرية، القاهرة، اكتوبر، 1934 – 1935، 138.
[2]حمادي، محمد ضاري، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، 90
[3] السابق، 91
[4]مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الرابع، الجزء الأول، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1956، 167.
[5]مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، المجلد الأول، العدد الأول، كانون الثاني، 1978م، ط2، 1982م، 139.
[6]حمادي، محمد ضاري، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، 91
[7]حمادي، محمد ضاري، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، 97.

البرجيس والجوائب) لعبد الهادي نجا الإيباري[1]، حاول صاحبه من خلاله تقديم تحكيم لغوي بعيد عن الانحياز لأي من الطرفين.

كما دارت مساجلات أخرى في التصحيح اللغوي بين صحيفة (الجوائب) ومجلة (الجنان)، إثر خلافات لغوية، بين الشدياق، وإبراهيم اليازجي، وذلك عام 1871م، وقد نتج عن تلك الخلافات ظهور كتاب (سلوان الشجي في الرد على إبراهيم اليازجي) لميخائيل عبد السيد المصري[2]، وهو ينتصر للشدياق، ويردّ على اليازجي، وعلى صاحب مجلة الجنان، كما دخلت أطراف أخرى في ساحة المساجلات اللغوية، وذلك للانتصار لليازجي أو للشدياق[3].

نماذج مختارة من التصحيح اللغوي في المعاجم والمصنفات الأدبية:

اهتم بعض العاملين في ميدان التصحيح اللغوي بمعالجة الأخطاء اللغوية التي وقع فيها بعض من– ألّف أو نسخ أو حقق – معجمًا من المعاجم اللغوية، سواء القديمة والحديثة، ويعد الكرملي أبرز من عمل في هذا المجال، إذ نشر تحقيقاته المعجمية في جريدة الأهرام المصرية، وذلك بعنوان (أغلاط اللغويين الأقدمين)[4] وكانت نتيجة تلك التحقيقات، نشوب خلافات لغوية بين مؤيد ومعارض، وقد انتُقد الكرملي في تسميته تلك المقالات (أغلاط اللغويين الأقدمين) لما في هذه التسمية من مبالغة وتهويل، إذ لم تكن تلك المقالات إلا بحوثًا وتحقيقات لغوية، وليس في أكثرها تغليط للقدماء، بل إن كثيرًا مما آخذ به الكرملي أصحاب المعاجم؛ سببه التصحيف والتحريف، نتيجة خلل ما في النسخ أو الطبع[5].

كما انتقد أحمد فارس الشدياق (القاموس المحيط) للفيروز آبادي، وذلك في كتابه (الجاسوس على القاموس)[6]، حيث انتقد الشدياق قصور التعريفات التي أوردها الفيروز آبادي في قاموسه،

---

[1] الكتاب مذكور في مؤلف محمد ضاري حمادي: حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، 97، ولم تتمكن الباحثة من الحصول عليه.
[2] المصري، ميخائيل، سلوان الشجي في الرد على إبراهيم اليازجي، ط1، مطبعة الجوائب، الأستانة، 1872م.
[3] حمادي، محمد ضاري، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، 98
[4] الكرملي، الأب أنستناس ماري، أغلاط اللغويين الأقدمين، د. ط، مطبعة الأيتام، بغداد، 1933م.
[5] حمادي، محمد ضاري، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، 102 – 105.
[6] الشدياق، أحمد فارس، الجاسوس على القاموس، د. ط، مطبعة الجوائب، قسطنطينية، 1881م.

وانتقد طريقة ترتيب مفرداته وخلطه الفصيح بغيره، واضطراب منهجه اللغوي، وتناول أخطاءه، وتصحيفه، وتحريفه، وغير ذلك من الأمور المتصلة[1].

كما التفتت حركة التصحيح اللغوي إلى المعجمات العربية الحديثة، فعلى سبيل المثال حظي كل من (محيط المحيط) لبطرس البستاني[2] و(المنجد) للويس معلوف[3] و(المعجم الوسيط) لمجمع اللغة العربية[4] بنصيبه من التنقية والتصحيح، حيث تناول (محيط المحيط) لبطرس البستاني إبراهيم اليازجي في كتاب (تنبيهات اليازجي على محيط البستاني)[5]، وتناول (المنجد) للويس المعلوف كثيرون أبرزهم مصطفى جواد في مقاله (أوهام المنجد)[6]، وتناول المعجمَ الوسيطَ عدنان الخطيب في مقالاته (نظرات في المعجم الوسيط)[7] التي نشرها في حلقات متتابعة في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق[8].

كما شمل الجهد التصحيحي معجمات العلوم المختلفة[9]، ومن ذلك الانتقادات التي وُجّهت للمعاجم العلمية العربية المتخصصة، التي أصدرها المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الرباط، فمثلًا نقدت اللجنة الأردنية للتعريب والترجمة والنشر، معجم الكيمياء الذي أصدره المكتب، وتبعها فاضل الطائي في (ملاحظات حول معجم الكيمياء للمكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي بالرباط)[10] حيث أسهب في مأخذه على هذا المعجم من حيث (الاختلاف في صيغة المصطلح

---

[1] حمادي، محمد ضاري، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، 113 – 115.
[2] البستاني، بطرس، محيط المحيط، د. ط، مكتبة لبنان، بيروت، 1987م.
[3] معلوف، لويس، المنجد، ط19، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، د. ت.
[4] مجمع اللغة العربية بمصر، المعجم الوسيط، ط4، مكتبة الشروق الدولية، 2004م.
[5] اليازجي، إبراهيم، تنبيهات اليازجي على محيط البستاني، جمعها وحل رموزها: سليم شمعون وجبران النحاس، د. ط، مطبعة صلاح الدين، الاسكندرية، 1933م.
[6] مجلة لغة العرب: مجلة شهرية أدبية علمية تاريخية، الجزء الأول من السنة السادسة، كانون الثاني، 1928، 586 – 587 والسنة السابعة: 302 – 304، 876 – 878.
[7] مجلة المجمع العلمي العربي (دمشق)، المجلد الثامن والثلاثون، كانون الثاني، 1963م، ص169 – 172، 267 – 277، 481 – 496، 496، 651 – 659. والمجلد التاسع والثلاثون عام 1964: 65 – 77، 254 – 275، 404 – 420. والمجلد الأربعون والمجلد الثاني والأربعون عام 1967: 52 – 58، 229 – 234، 451 – 459، 690 – 702.
[8] حمادي، محمد ضاري، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، 121 – 128.
[9] السابق، 137.
[10] مجلة المجمع العلمي العراقي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1973م، المجلد الثالث والعشرون، 100 – 109.

العربي للمادة نفسها عندما يأخذ المصطلح من اللغة الفرنسية، عما لو ترجم عن اللغة الإنجليزية)[1].

الإنجليزية)[1].

كما اعتنت حركة التصحيح اللغوي بالمصنفات الأدبية[2]، فعلى سبيل المثال، نقد الكرملي تاريخ آداب اللغة العربية لجرجي زيدان[3]. إضافة إلى عنايتهم بلغة الشعراء، وتحليلاتهم استعمالاتهم استعمالاتهم اللغوية وعرضها على قوانين اللغة العربية، ومن ذلك ما كتبه إبراهيم اليازجي في لغة المتنبي، والمآخذ عليها، في نهاية شرح والده ناصيف اليازجي، لديوان المتنبي، وهو الشرح المسمى (العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب)[4]، وعني إبراهيم السامرائي بتصحيح أخطاء أبرز الشعراء العراقيين في القرن العشرين، في كتابه (لغة الشعر بين جيلين)[5]، إذ ضرب أمثلة من استعمالاتهم ومخالفاتهم عن وجه اللغة الفصحى، ونُقد حافظ إبراهيم، وكشفت له أخطاء كثيرة في مقالات لطه حسين، ومقالات لإبراهيم المازني[6].

تجدر الإشارة إلى أن ثلة من المصححين اللغويين، قاموا بنقد بعض النصوص العربية المحققة، كنقد مصطفى جواد لطبعة محمد محمود مصطفى، لكتاب المجازات النبوية للشريف الرضي[7] ونقد علي جواد الطاهر لطبعة إحسان عباس، لكتاب وفيات الأعيان لابن خلكان[8]. وكذلك الأمر بالنسبة لتحقيق بعض الدواوين الشعرية، التي لم تسلم من انتقادات المصححين اللغويين، إذ يتجلى ذلك في مقالات ومباحث معينة، طالب فيها كاتبوها بتصحيح الانحراف اللغوي،

---

[1] مجلة المجمع العلمي العراقي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1973م، المجلد الثالث والعشرون، 101.

[2] حمادي، محمد ضاري، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، 141.

[3] مجلة لغة العرب، الجزء الأول من شهر تموز 1911م: 392 – 397، 447 – 453، المجلد الثاني: الجزء الأول: جزيران 1912م: 52 – 52، 62، 139 – 146، 205 – 209، والمجلد الثالث 1913: 73 – 82، والمجلد الرابع 1914م: 82 – 90.

[4] اليازجي، ناصيف، العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب، صوّب نصوصه وضبطها وقدم لها عمر فاروق الطباع، د. ط، دار الأرقم الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، د. ت.

[5] السامرائي، إبراهيم، لغة الشعر بين جيلين، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1980.

[6] المقالات في جريدة العلم القاهرية في أعدادها الصادرة في 24/ 10/ 1910م، 24/ 2/ 1911م، 5/ 3/ 1911م، ولم تتمكن الباحثة من من الحصول عليها، ولكنها موجودة في كتاب حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث لمحمد ضاري حمادي، 147.

[7] مجلة المجمع العراقي، المجلد الخامس، 1958م، 212 – 245.

[8] الطاهر، علي جواد، ملاحظات على وفيات الأعيان، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1977م.

كنقد عامر محمد بحيري لطبعة حسن كامل الصيرفي لديوان عمرو بن قميئة[1] ونقد إبراهيم عبد الرحمن محمد، لطبعة محمد يوسف نجم لديوان عبيد الله بن قيس الرقيات[2] وغيرهما[3].

أما لغة العامة وما يتصل بها من لحن، فقد كانت – أيضًا – ضمن اهتمامات المصححين اللغويين، إذ ظهرت مؤلفات كثيرة، عُني واضعوها من خلالها بإرجاع العامي إلى أصله الأول، والكشف عما اعترى الألفاظ العامية من تغير وتبدل، أقصياها عن الأصل العربي الفصيح[4]، وكان هناك تراث تصحيحي جديد يعالج اللهجات الحديثة، ويعيدها إلى أصلها الذي إليه تنتمي، ولعل اللهجة العامية المصرية، هي أوفر اللهجات العربية الحديثة حظًا من هذه الجهود، فقد أُلف في أصولها مصنفات خاصة منها (التحفة الوفائية في اللغة العامية المصرية) لمحمد وفا القوني[5].

يمكن القول إن ما قُدّم في الجزء الأول من هذا المبحث، يتمثل في عرض الجهود المبذولة في التصحيح اللغوي، بالنسبة للعصر الحديث، وقد أورد (حمادي) في كتابه عرضًا مفصّلًا لتلك الجهود، إذ تُعدّ دراسته الأولى في مجال حصر المصنفات التي خُصصت للتصحيح اللغوي في العصر الحديث، إضافة إلى تناوله الأساليب اللغوية التي انتهجها بعض المصحّحين، وتبيان موقفهم من بعض القضايا ذات الصلة بتنمية اللغة وتطورها.

ثانيًا: أمثلة على المناهج المتبعة في كتب التصحيح اللغوي الحديثة

يلاحظ أن حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، شملت مجالات متنوعة، واتخذت مناهج مختلفة، وأنه تمخضت عن هذه الحركة، انتقادات لغوية كثيرة، صدرت عن بعض الباحثين في هذا المجال، وتعبر هذه الانتقادات عن خلل معين، يعتري تلك المناهج التي يسلكها المصححون اللغويون.

---

[1] مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد الثاني عشر، الجزء الثاني، نوفمبر 1966م، ط2، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، 1997م، 143 – 165.

[2] مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد الخامس، الجزء الأول، مايو 1959م ، 379 – 393.

[3] حمادي، محمد ضاري، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، 153 – 154.

[4] السابق، 157.

[5] القوني، محمد وفا، التحفة الوفائية في اللغة العامية المصرية، ط1، بولاق، 1892م.

وقد انتقد أحد الباحثين مناهج بعض المصححين اللغويين، إذ ذهب إلى أن الذين ألّفوا في اللحن قديمًا وحديثًا، لم يتفقوا على مقياس محدد يرجعون إليه في تحديد الخطأ والصواب، وإنما كانوا طائفتين: طائفة متشددة، تقف عند الأفصح وترد ما سواه، وطائفة متساهلة، تبيح كل صيغة وردت عن العرب، ومعنى ذلك أن مؤلفات التصحيح اللغوي، والمتأخرة منها على وجه الخصوص، تميزت بالفوضى[1] وظهر فيها التناقض والاضطراب، فالمتأمل في كتب التصحيح اللغوي، يجد الاستعمال الواحد جائزًا وصحيحًا عند جماعة من اللغويين، ومردودًا أو مُخطأً عند جماعة أخرى.

وعلة الاضطراب في حركة التصحيح اللغوي، هي أن المصحّحين لم يجمعوا أمرهم على موقف واحد من بعض القضايا الأساسية؛ حيث اختلف اللغويون حول بعض الصيغ والألفاظ التي سمعت عن العرب، فبعضهم يجيزها ولا يخطّئ من يأخذ بها، وبعضهم يرفضها لأنها لم تسمع عن قبائل موثوق بفصاحتها، وهذا الاضطراب موجود في كتب التصحيح القديمة والحديثة، ومن ذلك أن بعضهم يخطئ من يقول (الحماس)[2] على وزن (سحاب) ويرى أن الصحيح هو قولهم (الحماسة)، ولكن الزبيدي في التاج يرى أن (الحماس) كلمة صحيحة، وقد تكلم بها بعض العرب[3].

والقضية الثانية التي اختلف حولها اللغويون، هي القياس، فكما اختلف موقفهم من السماع اختلف من القياس، إذ إن بعضهم يأخذ به، وبعضهم يمنعه، ومن ذلك أن بعض اللغويين يرفض (زهور) جمعًا لـ (زهر) و(أمجاد) جمعًا لـ (مجد) ويرون أن الجمع الصحيح للأولى (أزهار) وأما الثانية فلم يسمع عن العرب جمعها، ولكن إذا تم تتبُّع آراء اللغويين في جمع هاتين الكلمتين، يُلاحظ أن جماعة منهم أجازت هذا النوع من الجمع، فيقال: (زهور) و(أمجاد)، إذ إنهم يقيسونها على (قلب) و(قلوب) و(سقف) و(سقوف) و(فرخ) و(أفراخ) و(بيت) و (أبيات) و (زند) و(أزناد)[4].

كما يختلف موقف اللغويين من ظاهرة التطور الدلالي لبعض الألفاظ، فهناك بعض الألفاظ التي توظف للتعبير عن معنى محدد، إلا أن دلالتها تختلف مع مرور الزمن، وقد وقع مثل هذا

---

[1] العزاوي، نعمة رحيم، فصول في اللغة والنقد، ط1، المكتبة العصرية، بغداد، 2004م، 62.
[2] ورد تفصيل ذلك في معجم الخطأ والصواب في اللغة لإميل يعقوب، ط2، دار العلم للملايين، بيروت، 1986م، 118.
[3] العزاوي، فصول في اللغة والنقد، 63.
[4] العزاوي، فصول في اللغة والنقد ، 63 – 64.

الاختلاف على كثير من الكلمات العربية، وكان موقف القدماء من تلك الكلمات هو قبولها، وحجتهم في ذلك أن التطور جرى عليها في العصور الأولى التي يُحتج بها، إلا أنهم لم يقبلوا ما حدث من تطور في كلمات أخرى بعد العصور الأولى[1].

إلا أن آراء اللغويين المعاصرين والمتأخرين تباينت اتجاه هذه الظاهرة، فكانوا فريقين: فريقًا متشددًا لا يقبل أي تطور دلالي للكلمة، ويُخطّئ من يستعملها في غير ما وضعت له من معنى، وفريقًا متساهلًا، يقبل التطور الدلالي، ويجيز استعمال الكلمات التي تطورت معانيها وتغيرت دلالاتها خلال العصور، فمثلاً هناك من يخطئ قولهم (حوّر الرجل الخبر) بمعنى (حرّفه) ويرى أن (حوّر) استعملت في الأصل بمعنى (بيّض) فقد كانوا يقولون (حوّر الثوب) أي (بيّضه) ولكنك تجد لغويين آخرين يجيزون الاستعمال الجديد لكلمة (حوّر) وذلك لذيوعه واستقراره بين أهل اللغة[2].

ويختلف موقف اللغويين أيضًا من قضية المعرب والدخيل، إذ انقسم المُصحّحون إزاء المعرب والدخيل فئتين أيضًا: فئة تجيز الأخذ اللغوي عن غير العرب، وتجده عاملاً من عوامل تنمية اللغة، وفئة ترفضه، وترى أنه من حق العرب الأوائل فقط. [3]

وقد أدى ذلك التناقض في الآراء اللغوية التي انتهت إليها جماعة من المصححين اللغويين إلى انتقاد بعض الباحثين مناهج المصححين، ووصفهم إياها بالمضطربة؛ إذ إن الاستعمال اللغوي الذي يبيحه أحد المصححين؛ يقابله مُصحِّح آخر يمنعه، ويخطئ من يستعمله، وسبب ذلك هو اختلاف موقفهم إزاء أدلة إثبات اللغة وعوامل تنميتها[4].

مظاهر اضطراب المناهج الخاصة بكتب التصحيح اللغوي الحديثة:

---

[1] العزاوي، نعمة، فصول في اللغة والنقد، 65.
[2] يعقوب، إميل، معجم الخطأ والصواب في اللغة، 122. والعزاوي، نعمة، فصول في اللغة والنقد، 65.
[3] العزاوي، نعمة، فصول في اللغة والنقد، 66.
[4] السابق، 67.

يمكن القول إن اضطراب المنهج، هو سمة كثير من المؤلفات الحديثة في مجال التصحيح اللغوي، إذ يظهر ذلك الاضطراب من ملاحظة بعض الأمور التي يقع فيها بعض المصححين؛ كوقوعهم في الخطأ الذي ينبّهون عليه، وحثّهم على أمر ما، ثم عملهم خلافه، واضطرابهم في استعمال المقياس الواحد، إضافة إلى نقلهم دون رويّة أو تثبّت، ومشاكل أخرى[1].

وقد رُصدت بعض الثغرات العلمية في مناهج بعض المُصححين قديمًا وحديثًا، ومن أهم تلك الثغرات: التسرع في التغليط؛ وقد تجلّى التسرع عندهم في صور مختلفة منها: الاعتماد على السماع الناقص، وتكرار النقل عن السابقين دون تأمل أو بحث، والاعتماد على مرجع لغوي واحد[2].

ومن الثغرات أيضًا الإفراط في تمسّك بعض المُصحّحين بالقياس، دون التفات إلى الضرورات التي تَخرج عن الأحكام المعروفة وتخالف القياس، فبعض المُصححين لم يعبؤوا بإباحة القدماء تلك الضرورات ضمن شروط معينة، فمثلًا: ذهب علماء اللغة إلى أن الصيغة إذا اطردت في الاستعمال وشذت عن القياس وجب اتباع السمع الوارد بها نفسها، لكنه لا يُتخذ أصلاً يُقاس عليه غيره[3]، ولا خلاف بين أئمة اللغة البصريين والكوفيين في قبول ما خالف القياس واعتباره فصيحًا إذا كان مطردًا في الاستعمال[4]، مثل قبولهم جمع (مصيبة) على (مصائب) التي أجمعت العرب على همزها والقياس فيها (مصاوب)، إلا أن بعض المصححين غلّطوا جمع (مصيبة) على (مصائب) وقالوا إن القياس (مصاوب)[5].

كما أن الإلزام بأحد الوجهين أو الأوجه الجائزة، يعد ثغرة في منهج بعض المصححين اللغويين، إذ إن هذا المسار الإلزامي ذو اتجاهين، أحدهما: الإلزام بأفصح الوجهين اللغويين الجائزين في الاستعمال، وردّ الوجه الآخر الفصيح، فالمُصحح يُقرّ ما يراه واردًا على الأصح والأفصح، وينكر ما سوى ذلك ولو كان على درجة من درجات الفصاحة، ومن أمثلة ذلك: تخطيء استعمال (نَعق

---

[1] يعقوب، إميل، معجم الخطأ والصواب في اللغة، 55 – 61.
[2] النملة، خالد بن إبراهيم، مراجعات في التصحيح اللغوي، مجلة الدرعية، العددان الرابع والخامس والأربعون، السنتان الحادية عشرة والثانية عشرة، ديسمبر 2008 – مارس 2009م، 663 – 668.
[3] ابن جني، الخصائص، 1/ 99.
[4] حمادي، محمد ضاري، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، 200.
[5] النملة، خالد بن إبراهيم، مراجعات في التصحيح اللغوي، 672، والعدناني، معجم الأخطاء الشائعة، 147.

الغراب) بالعين، بحجة أن الصواب هو (نغق) بالغين[1]، ويجيب ابن هشام اللخمي على هذا التضييق اللغوي بالإلزام: "جاء في كلامهم: نعق الغراب، ونغق بغين معجمة وغير معجمة، فلا معنى لإنكاره على العامة، ولكن نغق بالغين معجمة أحسن، وكذا حكى صاحب كتاب العين"[2].

ولا يخفى ما في هذا المنحى الإلزامي من مبالغة في التشديد، إضافة إلى الخروج عن مذهب أئمة اللغة في قبول ما سمع عن العرب، إذ ذكر ابن جني في (باب اختلاف اللغات وكلها حجة)[3] أنه إذا كانت هناك لغتان قريبتين من بعضهما في القياس والاستعمال، فإنه لا يجوز ردّ إحداهما بالأخرى؛ ولكن يجوز اختيار إحداهما، وإظهار وجوه القوة في تلك اللغة المختارة على صاحبتها، مع العلم أن الاثنتين صحيحتان.

فالتساهل في إطلاق الحكم بالخطأ على استعمال لغوي ما، دون التثبت، والاستنادُ إلى وجه لغوي محدد، ورفْضُ ما عداه، على الرغم من فصاحته؛ يُعد إجحافًا بحق اللغة، وتضييقًا لا طائل يُرجى منه.

أما الاتجاه الثاني في التضييق اللغوي، من خلال الإلزام بمذهب لغوي محدد؛ فهو الإلزام بالمذهب البصري، والدعوة إلى تبنّي آرائه النحوية، وقد ترتّب على ذلك الإلزام، استبعاد المذاهب النحوية الأخرى، كالمذهب الكوفي، مع العلم أن كثيرًا من المسائل التي تعرضها المذاهب الأخرى، وتخالف فيها المذهب البصري، هي على قدر من الدقة والصحة اللغوية[4].

يمكن القول إن العمل التصحيحي قديمًا وحديثًا لا يخلو من الخلل والاضطراب، اللذين هما سِمَتان من سِمات العمل البشري، أيًا كانت قدرة العاملين فيه، إلا أن هاتين السمتين تظهران بوضوح إذا كان العمل فرديًا، وتتناقص حدّتهما إذا اشترك في هذا العمل أكثر من طرف يُشهد للواحد منها بالكفاءة العلمية، فتجتمع تلك الأطراف لمدارسة مسائل لغوية معينة، وتختلف الآراء وتلتقي، إلا أنها

---

[1] ابن مكي، أبو حفص عمر بن خلف، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، تقديم وضبط مصطفى عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1990م، 43.

[2] الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، مادة (نعق)، وابن هشام اللخمي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، تحقيق مأمون بن محيي الدين الجنّان، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995م، 59.

[3] ابن جني، الخصائص، 2/ 10.

[4] السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال مكرم، د. ط، دار البحوث العلمية، الكويت، 1980م، 6/ 171. ويعقوب، إميل، معجم الخطأ والصواب في اللغة، 131، والنملة، خالد بن إبراهيم، مراجعات في التصحيح اللغوي، 676 – 677.

في نهاية المطاف، تتفق على حسم أمرها لغويًا، فهذا الحسم مبني على مُدارسة للأمور، والخروج بنتائج مقبولة لدى معظم الأطراف.

القسم الثاني

(التصحيح اللغوي عند مجمع اللغة العربية بالقاهرة)

مدخل

المبحث الأول: التصحيح اللغوي في المستوى الصوتي

المبحث الثاني: التصحيح اللغوي في المستوى الصرفي

المبحث الثالث: التصحيح اللغوي في المستوى النحوي

المبحث الرابع: التصحيح اللغوي في المستوى الدلالي (المعجمي)

المبحث الخامس: التصحيح اللغوي في المستوى الكتابي (الإملائي)

المبحث السادس: منهج المجمع في مسألة التصحيح اللغوي

مدخل

يعدّ مجمع اللغة العربية بالقاهرة أبرز هيئة علمية تمثل العمل اللغوي الجماعي. وقد تمثلت جهوده الأولى في مجال التصحيح اللغوي، بمجموعة بحوث لمسائل لغوية متنوعة، نشرها في المجلة

الخاصة بالمجمع كما تقدم ذكره، إلا أن هذه البحوث اللغوية على الرغم من صدورها ضمن مجلة المجمع، فإنها لا تحمل توقيعه، وإنما الواحدة منها بقلم عضو من الأعضاء، فعلى سبيل المثال كتب عبد القادر المغربي مقالاً بعنوان: "إقالة عثرة من عثرات الأقلام أو بحث طريف في أي الشرطية"[1].

وكتب محمد رضا الشبيبي في العدد الثاني عشر من المجلة: "إصلاح ما حرفه الأعاجم من أسماء الأعلام والبلدان"[2]. وكتب عبد الستار فراح في العدد نفسه من المجلة: "تصحيحات للسان العرب"[3]، وكتب إبراهيم السامرائي في العدد السابع والثمانين من المجلة مقالًا بعنوان "تصحيح التصحيح"[4]. ومع ذلك، فإن ارتضاء لجنة المجلة نشر هذه التحقيقات، يعبر عن موافقة المجمع المضمون الذي جاء به أولئك الباحثون، واعتماده النتائج التي خلصوا إليها.

وقد ظهرت صبغة الإجماع بوضوح لدى مجمع اللغة العربية بالقاهرة في مجال القرارات اللغوية الصادرة عنه، إذ بان ذلك في معرض التقديم لكتاب (مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا) الذي جاء فيه أن المجمع اهتم بتمحيص البحوث والدراسات اللغوية التي تتنوع موضوعاتها في جوانب مختلفة، إذ إن هناك دراسات في أقيسة اللغة وأوضاعها العامة، وبحوث في مجال الترجمة، والتعريب، وكتابة الأعلام الأجنبية، ودراسات في وضع المصطلحات والمعجمات، وأخرى في تيسير النحو والصرف، والكتابة العربية، وقد كانت نتيجة ذلك الاهتمام والتمحيص، خروج المجمع بقرارات محددة، وضوابط ثابتة، ونتائج معينة، يمكن تشبيهها بوجوه التشريع أو مواد القوانين، وقد حرص المجمع على أن تخضع تلك القرارات والضوابط لمزيد من الفحص والمذاكرة، الأمر الذي يضمن لها النصيب التام من التزكية، والقبول[5].

فالقرارات اللغوية الصادرة عن مجمع اللغة العربية، هي نتاج دراسات عميقة لمسائل لغوية متنوعة، وهي بمنزلة الفيصل بين المختلِفين في النظر إلى تلك المسائل.

---

[1] مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء الثامن، 320.
[2] السابق، الجزء الثاني عشر، 37.
[3] السابق، الجزء الثاني عشر، 171.
[4] السابق، الجزء السابع والثمانون، 133.
[5] مجمع اللغة العربية، مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا 1934 – 1984، إخراج ومراجعة محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي، د. ط، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1984م، ج (البيان والتعريف).

وبما أن السعي إلى الحفاظ على اللغة العربية، ومواكبة الحياة اللغوية العصرية، بعيدًا عن الخروج عن وجهة الصواب اللغوي، هو من الأهداف الأساسية التي وضعها المجمع نصب عينيه، فإن المفترض في هذه القرارات، أن تكون موجهًا ودليلًا للوصول إلى الصحيح من الاستعمالات اللغوية. فهل كانت قرارات المجمع كذلك؟ وهل ظهرت صبغة التصحيح اللغوي في تلك القرارات الحاسمة؟ أم أنها لم تنتهج سبيل التصحيح اللغوي واكتفت بسرد القواعد النحوية المعروفة؟ ثم ما المحتكم الذي استندت إليه تلك القرارات إن ظهرت فيها صبغة التصحيح اللغوي؟ وهل كانت هناك محاذير واضحة اتجاه استعمالات لغوية معينة حُكم عليها بالخطأ أو الضعف الشديد؟ هذا ما تحاول الباحثة كشفه في هذا الجزء من الدراسة، وذلك من خلال تناول بعض قرارات المجمع في مجالات لغوية مختلفة.

المبحث الأول

التصحيح اللغوي في المستوى الصوتي

القرار الأول:

" يُنْطَقُ بالاسْمِ المُعَرَّبِ عَلَى الصُّورَةِ الَتي نَطَقَتْ بِهَا العَرَبُ "[1]

[1] مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا لمجمع اللغة العربية، 189.

صدر هذا القرار في الجلسة الثالثة والثلاثين من الدورة الأولى لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، وهو مُدرج في كتاب (مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا لمجمع اللغة العربية بالقاهرة)[1]، إضافة إلى ذكره في العدد الأول من مجلة المجمع.[2]

تعقيب وتعليق:

يُعد هذا القرار من جملة قرارات المجمع التي عُنيت بموضوع التعريب ونظّمت قواعده، إذ إن تاريخ التعريب عند العرب قديم قِدم احتكاكها بثقافات الأمم الأجنبية عنها، وقد وظّف القرآن الكريم كثيرًا من الألفاظ المعرّبة التي كان العرب يتكلمون بها في زمانهم، كما تناول علماء اللغة القدماء هذا الموضوع في كتبهم، وأوردوا عددًا من الضوابط والقواعد المرتبطة به.

وطريقة نطق اللفظ المعرّب تتصل بالمستوى الصوتي؛ وذلك من حيث التغيرات التي تطرأ على اللفظ المعرّب، كالإبدال الحاصل في مجال الصوامت والصوائت فيما يتعلق بالكلمات المعرّبة، والحذف والإضافة، والتأثّر ببعض الصفات الصوتية، كالشدة والرخاوة، والجهر والهمس، والتفخيم والترقيق، وغيرها من الأمور ذات الصلة.

وفي قرار المجمع السابق إلزام بنطق اللفظ المعرّب على طريقة العرب في نطقهم، فالقرار يحدد مسألة معينة في موضوع التعريب، وهي طريقة النطق، إذ إن العرب تطرقوا في معالجتهم هذا الموضوع إلى مسائل كثيرة، منها تغيير حروف اللفظ المعرّب، وتغيير بنائه، أو إبقائه كما هو، كما تطرقوا إلى رسم اللفظ المعرّب، واستحداث حروف جديدة تقابل حروف اللفظ الأجنبي، إضافة إلى الاشتقاق والنحت من اللفظ المعرّب، وغيرها من الأمور المتصلة.

ومن خلال تتبع ما أورده القدماء بشأن التعريب، يُلاحظ أن أغلبهم يُفسر التعريب على أنه استعمال اللفظ الأعجمي عند العرب على طريقة العرب في اللفظ، إذ جاء في (صحاح اللغة) وفي (لسان العرب) أن تعريب الاسم الأعجمي هو "أن تتفوّه به العرب على منهاجها"[3]. وقد ذكر سيبويه

---

[1] السابق نفسه .
[2] مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد الأول، 37 .
[3] الجوهري، صحاح اللغة، مادة (عرب)، وابن منظور، لسان العرب، مادة (عرب).

في (الكتاب) أن العرب سلكوا مذهبين في تعريبهم اللفظ الأعجمي، أولهما هو مذهب تطويع لنظام العربية وأصواتها[1] وفيه يتعرض اللفظ الأعجمي إلى الانخراط في نظام العربية، من ناحية صوتية وصرفية، ويمكن أن ينقسم هذا المذهب قسمين: أوّلهما التطويع الصوتي دون البنائي، وفيه تتغير أصوات الكلمات الأعجمية دون التعرض لنظامها الأعجمي، إذ يقول سيبويه: "وربما غيروا الحرف الذي ليس من حروفهم، ولم يغيروه عن بنائه في الفارسية، نحو: فِرِند، وبَقّمٍ، وآجُرٍ، وجُرْبُز".[2]

والآخر هو التطويع البنائي والصوتي، الذي تُغير فيه بنية اللفظة الأعجمية، إضافة إلى تغيير أصواتها، يقول: "لما أرادوا أن يعربوه ألحقوه ببناء كلامهم كما يلحقون الحروف بالحروف العربية".[3]

أما المذهب الثاني الذي سار وفقه العرب في تعريبهم اللفظ الأعجمي – حسبما يرى سيبويه– فهو مذهب المطاوعة والاتباع، وهو ينقسم قسمين – أيضا – أولهما: مطاوعة اللفظ الأعجمي؛ بسبب مماثلته ومناسبته لنظام العربية، الصوتي، والصرفي، يقول سيبويه: "وربما تركوا الاسم على حاله إذا كانت حروفه من حروفهم، كان على بنائهم أو لم يكن، نحو خُراسان، وخُرَّم، والكُركُم".[4]

والآخر: مطاوعة اللفظ الأعجمي على الرغم من اختلافه لنظام العربية البنيوي والصرفي، وقول سيبويه: "وربما تركوا الاسم على حاله إذا كانت حروفه من حروفهم، كان على بنائهم أو لم يكن، نحو خُراسان، وخُرَّم، والكُركُم "[5] يوضح هذا الاتجاه.[6]

يتضح مما سبق أن سيبويه لا يشترط وجوب خضوع الكلمة المعرّبة لوزن عربي، إذ إنه يعرض مذاهب العرب في تعاملهم مع اللفظ المعرّب، ولم يعترض على من أخذ الألفاظ المعرّبة دون

---

[1] سيبويه، الكتاب، 4/ 304، وحشّاني، سليمان، مظاهر الدخيل في اللغة العربية: دراسة في الأساليب المعاصرة، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الآداب واللغة العربية، إشراف: عمّار شلواي، جامعة محمد خيضر، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2012-2013، 187.

[2] سيبويه، الكتاب، 4/ 304.

[3] السابق نفسه.

[4] سيبويه، الكتاب، 4/ 304.

[5] سيبويه، الكتاب، 4/ 304.

[6] حشّاني، سليمان، مظاهر الدخيل في اللغة العربية، 187- 188.

إلحاقها بأبنية كلام العرب، كما أن عدم إنكاره استخدام العرب بعض الألفاظ الأعجمية كما هي – دون تغيير بنائها أو حروفها إذا كانت موافقة لحروف العرب – يؤكد مذهبه في عدم اشتراطه إخضاع اللفظ الأجنبي لبناء اللفظ العربي، إلا أنه يعترض على استخدام اللفظ الأعجمي بحروفه، إذا كانت مخالفة لحروف العربية وأصواتها.

وقد التفت سيبويه ومن سار على نهجه في موضوع التعريب إلى إيجاد الحروف العربية البديلة في حال كانت حروف اللفظ الأعجمي مخالفة لحروف العرب، إذ جاء في (الكتاب) باب عنوانه (باب اطراد الإبدال في الفارسية)[1]، ذكر سيبويه من خلاله أن إبدال الحروف عند العرب – في بعض الكلمات الأعجمية – مطّرد في كل حرف ليس من حروفهم، فيُختار من الحروف العربية ما كان قريبًا من الحروف الأعجمية.

ونُقل عن ابن دريد قوله إن هناك حروفًا لا تتكلم بها العرب إلا ضرورة، فإذا اضطروا إليها حوّلوها عند التكلم بها إلى أقرب الحروف من مخارجها، ومن تلك الحروف: الحرف الذي بين الباء والفاء(P) مثل (بور) اذا اضطُروا قالوا (فُور) ومثل الحرف الذي بين القاف والكاف والجيم(G) وهي لغة سائدة في اليمن مثل (جَمَل) إذا اضطُروا قالوا: (كمل) [2]

إلا أن إحلال الأصوات العربية مكان الأعجمية ونطقها بالعربية وكتابتها كذلك؛ يؤدي إلى اللبس والابتعاد عن المعنى المقصود؛ خاصة إذا ما كان في العربية كلمات تماثل الكلمات المعربة، مثل (كمل) معرب (جمل) حيث إن (كمل) في العربية من الاكتمال، فيقال مثلا: (كمُل) البناء، وكذلك الأمر في الكلمة المذكورة أعلاه (فور) إذ توحي كتابتها على هذه الصورة إلى أنها من (الفوران)، فيقال (فار) الإناء(يفور) (فورًا).

كما ذكر الجواليقي أن العرب كثيرًا ما يجترئون على تغيير الأسماء الأعجمية إذا استعملوها، فيبدلون الحروف التي ليست من حروفهم إلى أقربها مخرجًا، والتغيير الذي يحدث على الكلمات

---

[1] سيبويه، الكتاب، 306/4.

[2] ابن فارس، أبو الحسين أحمد، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تعليق أحمد بسج ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997، 29-30.

الأعجمية، قد يكون بإبدال حرف من حرف، أو زيادة حرف، أو نقصان حرف، أو إبدال حركة بحركة أو إسكان متحرك، أو تحريك ساكن.[1]

ومما غيّره العرب من طريق الإبدال: أسماء الأنبياء – عليهم السلام – إذ إنها – كلها – أعجمية، نحو: إبراهيم، وإسحاق، وإلياس، إلا أربعة أسماء هي: آدم، وصالح، وشعيب، ومحمد.[2]

وقد نقل السيوطي عن بعض أهل اللغة قولهم في الحروف التي يكون البدل فيها بالنسبة للمعرّب، وأنها عشرة: خمسة يطّرد إبدالها، وهي الكاف، والجيم، والقاف، والباء، والفاء؛ وخمسة لا يطّرد إبدالها، وهي السين والشين والعين واللام والزاي، فالبدل المطّرد هو في كل حرف ليس من حروفهم كقولهم: كُرْبَجَ، الكاف فيه بدل من حرف بين الكاف والجيم، فأبدلوا فيه الكاف، أو القاف، نحو (قُرْبَق) أو الجيم، نحو (جورب)، وكذلك (فِرِند) هو بين الباء والفاء، فمرة تُبدل منها الباء، ومرة تُبَدل منها الفاء. وأما ما لا يطرد فيه الإبدال، فكل حرف وافق الحروف العربية، كقولهم: (إسماعيل) أبدلوا السين من الشين، والعين من الهمزة وأصله (إشمائيل)، وكذلك (قَفْشَليل) أبدلوا الشين من الجيم، واللام من الزاي، والأصل (قفجليز) وأما القاف في أوله فتبدل من الحرف الذي بين الكاف والجيم.[3]

ولم يغفل ابن خلدون طريقة نطق الأصوات الأعجمية، إذ يصرح في مقدمته أنه تطرق لذكر كثير من الألفاظ الأعجمية، التي تختلف بعض حروفها عن حروف اللغة العربية، وقد حاول تقريب تلك الحروف من الحروف العربية، وذلك من خلال رسم الحرف الأعجمي، الذي لا مقابل له في العربية، بطريقة تجعله متوسطًا بين حرفين عربيين، وقد رسم تلك الحروف بهيئة تختلف عمّا يتعارف عليه العرب بالنسبة لحروفهم، فمثلاً ذكر الصاد المعجمة، وهي التي تتوسط بين الصاد والزاي، وترسم صادًا في داخلها شكل الزاي، وكذلك (الكاف) عند البربر، المتوسطة بين الكاف العربية

---

(1) الجواليقي، أبو منصور موهوب بن أحمد، المُعَّرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تعليق خليل المنصور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998، 7.

(2) ليلى، صديق، طرائق قدماء اللغويين العرب في التعريب اللفظي، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 5، 2011م، 135، والجواليقي، المعرب،12.

(3) السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ضبط وتصحيح محمد جاد المولى بك وآخرون، د.ط، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د.ت، 274/1.

الصريحة، والجيم، أو القاف، إذ رسمها كافًا ونقطها بنقطة الجيم واحدة من أسفل، أو بنقطة القاف، واحدة من فوق أو اثنتين، للدلالة على أن هذا الصوت متوسط بين الكاف والجيم أو القاف.[1]

ولم يختلف نهج المحدثين من اللغويين عن القدماء في تصوير الحروف الأعجمية، وطريقة نطقها، إذ حاولوا استحداث صورة جديدة لتلك الحروف، بُغية تقريبها من الحروف العربية، وراعوا في مسألة التعريب الصوتي، إخضاع الصوت الأعجمي للنظام الصوتي العربي.[2]

يمكن القول بناء على ما تقدم، إن قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة – بشأن طريقة نطق اللفظ المعرب – ينأى عن الفوضى والاضطراب، وهما سمتان بارزتان في كثير من قضايا التعريب، إذ إن الدعوة إلى نطق الحروف الأعجمية بالطريقة التي نطقت بها العرب؛ يسُدّ باب الاجتهاد في هذه المسألة، لأن العرب القدماء لم يكونوا بمعزل عن الأمم الأخرى، التي تنطق بلغات أخرى، تختلف في أنظمتها وأصواتها عن لغتهم العربية، فاقترضوا منهم ألفاظًا تختلف في بعض حروفها عن حروفهم العربية، وهذا لم يمنعهم من إضفاء صبغتهم العربية على تلك الألفاظ، فغيّروا وبدّلوا فيها بما يتناسب مع أنظمة لغتهم، ودعوا إلى تقريب مخارج الأصوات الأعجمية من مثيلتها العربية.

فقرار المجمع السابق يتفق مع ما ذهب إليه القدماء في عدم إغلاقهم باب الأخذ عن الأعاجم – في مجال الألفاظ اللغوية – ولكن بشرط إخضاع هذه الألفاظ لما يتوافق مع النظام الصوتي العربي.

القرار الثاني:

قَبِلَ المَجْمَعُ أَنْ يُكْتَبَ الحَرْفُ ("v": ڤ) فاءً بِثَلاثِ نِقَاطٍ[3]

تعقيب وتعليق:

---

[1] ابن خلدون، ولي الدين عبد الرحمن بن محمد، مقدمة ابن خلدون، تحقيق عبد الله محمد الدرويش، ط1، دار يعرب، دمشق، 2004م، 122/1.

[2] مراد، إبراهيم، دراسات في المعجم العربي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987م، 318.

[3] صدر هذا القرار في الجلسة الثانية والثلاثين والثالثة والثلاثين من الدورة الرابعة، والقرار مُدرج في كتاب مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا لمجمع اللغة العربية، 196- 197.

يأتي هذا القرار ضمن مجموعة من القرارات التي أصدرها المجمع بشأن موضوع كتابة الأعلام الأعجمية، وتحت عنوان: (قرارات كتابة الأعلام الأعجمية بحروف عربية).[1] وعلى الرغم من أن ظاهر القرار يوحي بتعلقه بالجانب الكتابي للحروف في اللغة؛ إلا أن العلاقة جِدُّ وثيقة بين المكتوب والمنطوق بالنسبة للحروف والأصوات، وبناء على ذلك فإن تعريب الحروف الأعجمية يتصل بتعريب الأصوات، ويهتم بالطريقة التي يُنطق من خلالها الصوت المعرب، إضافة إلى تطرق القرار لمسألة استحداث رموز لغوية جديدة تعبر عن الأصوات المُعربة.

وقد يقول قائل إن موقف المجمع في هذا القرار يتناقض مع موقفه في القرار السابق بشأن نطق اللفظ المعرب على الصورة التي نطقت بها العرب، إلا إنه يمكن الرد على ذلك بالقول: إن الضوابط التي حددها المجمع في مسألة نطق اللفظ المعرب، لا تعني رفضه استحداث رموز لغوية جديدة تعبر عن تلك الأصوات المعربة، فعلى الرغم من ذكر سيبويه إن إبدال الحروف عند العرب في بعض الكلمات الأعجمية، مطرد في كل حرف ليس من حروفهم، فيُختار من الحروف العربية ما كان قريبًا من الحروف الأعجمية[2] إلا أنه نُقل عن ابن دريد قوله إن هناك أصواتًا لا تتكلم بها العرب إلا ضرورة، ومن تلك الأصوات: الصوت الذي بين الباء والفاء، والصوت الذي بين القاف والكاف والجيم[3].

وقد ذكر السيوطي القول نفسه في هذه الأصوات، ومثّل عليها بكلمة (فِرِند) إذ إن الحرف الأول من هذه الكلمة هو بين الباء والفاء (P) وقال إن العرب يكتبونه بالباء مرة، وبالفاء مرة أخرى، لأن الصوت المقصود يتراوح لفظه بين هذين الصوتين. وكذلك مثّل على الصوت الذي بين الكاف والجيم بكلمة (كُرْبَج) فذكر أن الكاف فيه بدل من حرف بين الكاف والجيم (G)[4].

فطريقة النطق تختلف عن الرسم، وعلى الرغم من ذكر العرب أن نطق الصوت المعرب، يكون كما يُنطق الصوت العربي القريب في مخرجه من ذلك المعرب؛ إلا أنهم نطقوا الأصوات

---

(1) مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا لمجمع اللغة العربية، 196.
(2) سيبويه، الكتاب، 306/4.
(3) ابن فارس، الصاحبي، في فقه اللغة، 29 – 30.
4 السيوطي، المزهر في علوم اللغة، 274/1.

المعربة بكيفية مختلفة، تتميز عن نطق الصوت العربي الأصيل، فقولهم إن هناك صوتًا بين الباء والفاء، يقتضي بالضرورة نطقه بكيفية خاصة، ليست كما يُنطق صوت الباء ولا الفاء، فالعرب يعترفون بهذه الأصوات المعربة، ولا ينكرونها، وهم يحاولون قدر المستطاع ردها إلى الأصوات العربية، إلا أن بعض تلك الأصوات المعربة لا يمكن إحلال الأصوات العربية مكانها، فتكون لها خصوصيتها، وهذا ما عبّر عنه المجمع في القرارين السابقين.

وقد تقدم القول في القرار السابق، إن ابن خلدون تطرق في مقدمته للأصوات الأعجمية، وبيّن رؤيته اتجاه التعامل مع هذه الأصوات، فهو لم يكتفِ بتبيين الصوتين العربيين اللذين يقع بينهما الصوت الأعجمي، بل عمد إلى ابتكار رمز يعبّر عن ذلك الصوت الأعجمي، كما أنه أشار إلى المصدر الذي أفاد منه في مسألة رسم الرمز الذي يعبر عن الصوت الأعجمي، إذ جاء في المقدمة أنه اقتبس ذلك من رسم أهل المصحف حروف الإشمام، كما هو في كلمة (الصراط) في قراءة خلف[1].

يمكن القول إن كتابة الأصوات الأعجمية بصور من الحروف العربية نفسها، كانت سائدة في بعض تجلياتها عند العرب، ولعل السبق في هذا المجال يعود لجماعة من كتبة المصحف الشريف، الذين وضحوا بالرسم طريقة نطق بعض الأصوات، في بعض القراءات المتواترة.

وقد تكون الخطوة التي أقدم عليها مجمع القاهرة بشأن معالجة الحرف العربي نفسه، للتعبير عن الصوت الأعجمي؛ من باب التيسير والتقريب بين الصوت الأعجمي والرمز العربي المستحدَث، إذ يتمكن الناطق من خلال نطق هذا الرمز، من تأدية الصوت المعرب بطريقة واضحة ودقيقة.

ولعل الدافع وراء ابتداع مثل هذه الرموز، هو ابتغاء الدقة، وتجنّب الكدّ الذهني في استحضار الطريقة المناسبة لنطق الصوت الأعجمي في الكلمة المعربة، إذ إن تمثيل الصوت الأعجمي من خلال كتابته بحرف عربي أصيل ينأى بالقارئ عن الكيفية الصحيحة لنطق ذلك

[1] ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، 122/1.

الصوت، فينطق الصوت المقصود بالكيفية التي يُؤدى بها الصوت العربي، خاصة إذا لم يكن على عهد بالكلمة المُعربة التي تحوي ذلك الصوت الأعجمي.

وبالنسبة لاختيار المجمع حروفًا عربية، وإجرائه بعض التغييرات عليها للتعبير عن الأصوات المعربة؛ فإنه لا يبتعد عن المألوف من حروف الهجاء العربية، وإن كانت لا تُعد منها، فَصُوَرُ الحروف المعربة تقترب من الحروف العربية الأصلية شكلًا ونطقًا، ولا ضير في ابتداع مثل تلك الحروف في ظل اتساع دائرة التعريب، ودخول هذه الحروف في كثير من الكلمات المعرّبة.

المبحث الثاني

التصحيح اللغوي في المستوى الصرفي

القرار الأول:

"عَدَمُ جَوَازِ وَصْفِ المَرْأَةِ بِدُونِ عَلامَةِ التَّأْنيثِ في أَلْقَابِ المَناصِبِ وَالأَعْمالِ"[1]

صدر هذا القرار في الدورة الرابعة والأربعين لمؤتمر مجمع اللغة العربية، الذي عُقد في المدة الواقعة من تاريخ الرابع من شهر ربيع الآخر الموافق 13 آذار (مارس) حتى تاريخ الثامن عشر من ربيع الآخر سنة 1398هـ الموافق 27 آذار (مارس) سنة 1978م.

[1] مجمع اللغة العربية، مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا، 128.

وكانت لجنة الأصول قد قدّمت دراسة في هذا الموضوع، وانتهت إلى القرار الآتي: "يجوز في ألقاب المناصب والأعمال – اسمًا كان أو صفة – أن يوصف المؤنث بالتذكير بشرط ذكر الموصوف منعًا للبس، فيقال: فلانة أستاذ، أو عضو أو رئيس أو مدير، استنادًا إلى ما نقله ابن السكيت عن العرب وما أورده من أمثلة". إلا أن هذا القرار – وبعد عرضه في مؤتمر المجمع– كان محلّ نقد الأكثرية، فلم يقتنعوا بوجود ضرورة مُلحّة للخروج على قواعد اللغة، وبخاصة حين تكثر الأسماء المشتركة بين الرجال والنساء، وفازت الأغلبية بالتصويت معلنة ضرورة التفرقة بين الذكر والأنثى في ألقاب المناصب والأعمال[1].

تعقيب وتعليق:

يتصل موضوع هذا القرار بمسألة التذكير والتأنيث في العربية، ويتناول تحديدًا قضية وصف المرأة بألقاب المناصب والأعمال، التي يغلب أن يتقلّدها الرجال، كقولهم فلان وزير، أو عضو، أو رئيس... وقد توصل المجمع إلى ضرورة التفريق بين الذكر والأنثى، إذا ما تقلد واحد منهما أحد هذه المناصب، وذلك بإضافة علامة التأنيث للأنثى، فيقال فلانة عضوة، وفلانة رئيسة، وفلانة مستشارة... والمثير للجدل في هذه المسألة، هو تعرض القدماء لمثلها وبتّهم في أمرها، إذ أورد الفراء في كتابه (المذكر والمؤنث) أن العرب كانت تذكّر مناصب قد تشغلها المرأة، كقولهم (أميرنا امرأة) و (فلانة وصي بني فلان) و (وكيل فلان)، وقال: "إنما ذُكّر هذا لأنه إنما يكون في الرجال دون النساء أكثر ما يكون، فلما احتاجوا إليه في النساء، أجروه على الأكثر من موضعيه. وتقول: (مؤذن بني فلان امرأة) و (شهوده نساء) و (فلانة شاهد له)، لأن الشهادات والأذان وما أشبه، إنما يكون للرجال، وهو في النساء قليل، وربما جاء في الشعر بالهاء، قال عبد الله بن همام السلولي:

فلو جاء بِبَرَّةَ أَوْ بِهِندٍ لبايعْنا أَميرَةَ مؤمنينا[2]

---

[1] موقع مجمع اللغة العربية الأردني على الشبكة العنكبوتية: www.majma.org.jo، آخر دخول للموقع يوم السبت 22 – 8 – 2015م الساعة 3:37 مساءً.

[2] البيت مذكور في كتاب (المذكر والمؤنث) لابن الأنباري، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، د. ط، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، القاهرة، 1981، 143، وفي لسان العرب مادة (أمر) ولكن باختلاف بسيط: (ولو جاءوا برملة...).

وليس خطأ أن تقول (وصية) و (وكيلة) إذا أفردتها وأوردتها بذلك الوصف، قال ابن أحمر فيما لم يذكر فيه الهاء: [1]

فليت أميرَنا وعُزلْتَ عَنَا مُخَضَّبَةً أَناملُها كَعابُ " [2]

فمثل هذا الاستعمال وارد عن العرب، وتذكير المؤنث وتأنيث المذكر، ليس بغريب على العربية، إذ إن كثيرًا من الصفات التي تختص بالإناث، تخلو من علامات التأنيث، كقولهم: (امرأة حائض) و (طاهر) و (طامث) و (طالق)، والذي دعا العرب لمثل هذا الاستعمال، هو أن هذه الأوصاف لا حظّ فيها للذكور، وإنما هي خاصة بالإناث[3]، فالأذن العربية تألف بعض الصفات الخالية من علامات التأنيث، على الرغم من اختصاصها بالإناث، كما تألف وجود علامات تأنيث في بعض الصفات الخاصة بالذكور، كقولهم (فلان منكرة من المناكير) و (إنه لراوية وعلامة)[4] إضافة إلى وجود بعض الكلمات التي تستعمل للدلالة على المؤنث والمذكر معًا، فيقال: امرأة (صبور) ورجل (صبور) إذا كانت فعول بمعنى فاعل، وامرأة (جريح) ورجل (جريح) إذا كانت (فعيل) بمعنى مفعول[5].

والذي دعا اللغويين إلى قبول هذا الخروج عن قواعد المطابقة في التذكير والتأنيث، هو استعمال العرب – الذين يحتج بعربيتهم – مثل تلك الصيغ، وورود آيات من القرآن الكريم على هذا النمط، كما في قوله تعالى: چ ۇ ۆ ۆ و و ۉ چ(الأعراف: 56)، وقوله تعالى: چ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ (الشورى:17) وقوله تعالى: چ گ گ گ گ ں ں چ (يس: 78)، فمثلاً في قوله تعالى: چ ۇ ۆ ۆ و و ۉ چ جاءت لفظة (قريب) على وزن (فعيل) وذلك لأن (فعيلا) في الصفة تدل على أن الوصف قائم وثابت ودائم في صاحبه، بخلاف (فعيلة) التي فيها تجدد وحركة متغايرة، كما أن إضافة علامة التأنيث إلى صيغة (فعيل) تكون غالبًا للإشعار بأن الفعل لم يقع بعد بالمفعول، أما صيغة (فعيل) فإنما تدل على أن الوصف ثابت في صاحبه أو كالثابت، ومثال ذلك قولهم كف خضيب، وطرف

---

[1] الأنباري، المذكر والمؤنث، 142.
[2] الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، المذكر والمؤنث، تحقيق رمضان عبد التواب، د. ط، مكتبة دار التراث، القاهرة، د. ت، 55.
[3] السابق نفسه.
[4] السابق، 60.
[5] الحملاوي، أحمد بن محمد، شذا العرف في فن الصرف، تقديم وتعليق محمد عبد المعطي، د. ط، دار الكيان، الرياض، د. ت، 137.

كحيل، فكأن (خضيبًا) و(كحيلاً) صفتان تدلان على أن ذلك الشيء طبيعي فيهما، ومثله قولهم (ذبيح)، إذ لا يقال (ذبيح) إلا لما ذُبح فعلاً، أما (الذبيحة) فإنها تطلق للإخبار عن الشيء المتخذ لذلك الفعل الذي يصلح له، فقد نقول (ذبيحة) وهي حية لمْ تذبح بعد، وإنما هي هدف للذبح[1]، وفي هذا إشارة إلى بلاغة التعبير القرآني الذي جاء بلسان عربي مبين، لا يخفى أسلوبه على أهل اللغة الأقحاح، الذين ألفوا مثل هذه الاستعمالات البليغة، وسبروا أغوارها.

وبالعودة إلى مسألة وصف المرأة من غير علامة تأنيث في ألقاب المناصب والأعمال، يمكن القول إن استحقاق بعض النساء مثل هذه الألقاب ليس بغريب على العرب، فقد كانت بعض القبائل تولي عليها النساء دون الرجال، وتتخذ منهن وكيلات ومندوبات عنها، وإن كان هذا الأمر غريبًا في ذلك الوسط، ولم يُغفل أهل اللغة تناول مثل هذه المسألة من ناحية لغوية، فوضحوا السبب وراء تذكير العرب بعض المناصب التي شغلتها النساء، وأرجعوا ذلك إلى أن مثل هذه الأعمال تشيع في أوساط الرجال أكثر منها في النساء.

أما منع المجمع إجازة مثل ذلك الاستعمال اللغوي، فيُمكن ردّه إلى إرادته رفع اللبس الذي يترتّب على وصف المرأة بلقب مذكّر من ألقاب المناصب والأعمال، إذ تكثر أسماء الأعلام المشتركة بين الذكور والإناث، وهذا يعني عدم رفع اللبس والاشتباه بالموصوف، إن كان ذكرًا أو أنثى، فعلى سبيل المثال: تُطلق أسماء كـ(رجاء) و(مجد) و(رأفت) و(يمان) و(إيلاف)... وغيرها من الأسماء على كل من الذكور والإناث، وهي وإن تقدّمت على اللقب أو المُسمّى الوظيفي ليست كفيلة بتبيين جنس صاحب الاسم؛ إن كان ذكرًا أو أنثى.

ويمكن التعليق على التعليل الذي بسطه القدماء لتوضيح المسألة المتعلقة بتذكير بعض ألقاب المناصب، في حال كان الموصوف أنثى، بأنه يغلب على الرجال تقلُّد مثل تلك الوظائف، وقلّما تشغل امرأة مثل تلك المناصب؛ بالقول إنه يغلب على أسماء الإناث – قديمًا – اشتمالها على علامة تأنيث تميّزها عن أسماء الذكور، وهذا يُعين على استظهار الموصوف إن كان ذكرًا أو أنثى،

---

[1] المرزوقي، مرزوق عطيوي، صيغة فعيل: دراسة نحوية صرفية دلالية، رسالة ماجستير، إشراف محمود محمد الطناحي، جامعة أم القرى، 1987م، 155 – 156.

إلا أن الأمر اختلف فيما بعد؛ إذ كثُرت المناصب التي يتقلّدها الرجال والنساء على حد سواء، إضافة إلى شيوع أسماء الإناث التي تخلو من علامة التأنيث، وتصلح أن تُطلق على كلا الجنسين.

القرار الثاني:

"جَوَازُ جَمْعِ (فَاعِلٍ) عَلَى (فَوَاعِلَ)"

أصدر المجمع قرارًا بشأن جواز جمع فاعِل على فواعِل، وقد جاء القرار في كتاب (في أصول اللغة) ونصه كما يأتي:

" **لا مانعَ مِنْ جَمْعِ فاعِلٍ– لِمُذَكَّرٍ عاقِلٍ– على فَواعِلَ، نَحْوَ: باسِلٍ وبَواسِلِ، وذلك لَما وَرَدَ مِن أَمْثِلَتِه الكَثيرةِ في فَصيحِ الكَلامِ** "[1]

صدر القرار السابق في الجلستين (التاسعة) و(الخامسة والعشرين) من مؤتمر الدورة (التاسعة والثلاثين) لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، إذ عُرض على اللجنة أن ممّا يكثر استعماله بين الكتّاب والمتكلّمين: جمعُ (فاعِل) – صفة لمذكر عاقل – على (فواعل)، مثل قولهم (بواسل) في جمع (باسل)، وقد درست اللجنة ما قُدِّم في هذا الموضوع، ورأت أنه لا ضرورة للقول بإطلاق القياس في هذه المسألة، وانتهت اللجنة إلى القرار الآتي: (لا مانع من جمع فاعل وصفًا لمذكر عاقل على فواعِل، نحو باسل وبواسل، وذلك لما ورد من أمثلته الكثيرة في فصيح الكلام) إلا أن المجلس اشترط حذف كلمة (وصفًا) من القرار، فحُذفت، وكان القرار بصيغته التي قُدِّمت آنفًا.[2]

أما الشواهد التي استند إليها الباحثون لإثبات صحة ذلك الاستعمال، فهي مأخوذة من المعاجم القديمة، إضافة إلى الشواهد الشعرية والنثرية المنسوبة للقدماء، وقد أُلحقت تلك الدراسات بالقرار[3].

تعقيب وتعليق:

---

[1] مجمع اللغة العربية بالقاهرة، في أصول اللغة، 42/2.
[2] السابق نفسه.
[3] مجمع اللغة العربية بالقاهرة، في أصول اللغة، 43/2- 49.

تناول القدماء هذه المسألة ضمن موضوع الجموع وأنواعها، إذ ذكر سيبويه أن الأصل في جمع (خالد) إذا كان اسمًا لذكر، أن يُجمع جمع تكسير، فيقال: خوالد، كما يقال (قوادم) و(أواخر) في جمع (قادم) و(آخر)، وذكر قولهم (الفوارس) في جمع الصفة لكلمة (فارس)، وقال إن هذا أجدر أن يكون، والدليل على ذلك أنهم يقولون في جمع القوم الذين يكثر فيهم اسم (خالد) أو (حَاتم): (الخوالد) و(الحواتم) وذلك كما يقولون (المناذرة) و(المهالبة)[1]

وذكر في موضع آخر أن (والد) و(صاحب) ونحوهما لا يُجمعان كما يُجمع (قادم الناقة) لأن هذه الكلمات تعبر عن صفة ما، ولها مؤنث يُجمع بفواعل، فأرادوا التمييز بين المؤنث والمذكّر. وجاء في حاشية الكتاب نقلًا عن السيرافي، أن سيبويه قد ذكر (والدًا) و(صاحبًا) قبل التسمية بهما، وأضاف بأنه بناء على ذلك لا يقول (صواحب) إذا أراد جمع صاحب، وكذلك لا يقول (أوالد) لأن هاتين الكلمتين صفتان، فيُقال والد، ووالدة، وصاحب وصاحبة، والصفة إذا كانت على فاعل للمذكر العاقل؛ لا تُجمع على فواعِل، وإنما تُجمع على (فاعِلون)، ولكن بعد تسمية بعض الناس بـ (صاحب) و(والد) فإنهما أُجريا مجرى الأسماء، فيُقال في جمعهما (صواحب) و(أوالد) إذا قُصد بهما جمع الأسماء لا الصفات للذكور العاقلين. [2].

كما ذكر ابن خالويه في كتابه (ليس في كلام العرب) أن (فاعِل) تُجمع على أوزان مختلفة، منها (فواعِل) مثل (حاجِب) و(حواجِب)، إلا أنه علّق بأن المقصود بالحاجب في هذا السياق هو حاجب العين، لأن (فواعِل) لا يكون جمعًا لفاعل المذكر، إلا إذا كان لغير العاقل، ويأتي لفاعِل المؤنث، وشذّ (فوارس) و(نواكس) و(هوالك)[3].

أما المرزوقي؛ فقد علّق على قول ثعلب: (فارس على الخيل) بقوله: مصدر (فارس) (الفَراسة) و(الفُروسة)، و(الفروسيّة) منسوبة إليها، وجمعه (فوارِس) و(فرْسان)، وذكر أن الجمع (فرسان) جاء على القياس، لأن فاعلًا يجمع على (فُعلان)، وأما (فواعِل) فإنه لم يجئ على القياس، لأن بابه أن يكون جمع (فاعلة) صفة للآدمي، و(فاعِل) اسْمًا، ومثال الفاعِلة (ضاربة) و(ضوارب)

---

[1] سيبويه، الكتاب، 399/3.

[2] سيبويه، الكتاب، 403/3- 404

[3] ابن خالويه، الحسين بن أحمد، ليس في كلام العرب، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط2، مكة المكرمة، 1979م، 332.

و(كافرة) و(كوافر) أما مثال الفاعل: (كاهل) و(كواهل) و(غارب) و(غوارب)، وأضاف المرزوقي بأن هناك كلمات أخوات لـ (كواهل) و(غوارب) منها قولهم (هوالك) و(نواكس) وذكر أن العرب استخدموا هذا الجمع لمثل هذه الكلمات؛ لأنها لا تَلتَبِس[1].

وجاء في (شرح جمل الزجاجي) لابن عصفور: أن الكلمة إذا كانت على وزن (فاعَل) جُمعت على (فواعِل) ومثال ذلك (طابَق) و(طوابق) و(خاتَم) و(خواتِم)، أما إذا كانت الكلمة على وزن (فاعِل) فهي قد تكون اسمًا أو صفة، فإذا كانت اسمًا، جُمعت على (فواعِل) نحو (قاسِم) و(قواسم) و(كاهِل) و(كواهل)[2].

وقال في موضع آخر[3]: وقد يُجمع على (فواعِل) للعاقل، ولم يُسمع منه في الكلام إلا (فوارِس) و(هوالِك) و(نواكِس).

وقد أورد ابن الحاجب في كتابه (الإيضاح في شرح المفصل) أن (فوارِس) و(هوالِك) و(نواكِس) شاذة عن قاعدة جمع الوصف للمذكر العاقل على وزن (فاعِل)، إذ إن قولهم (فوارِس) لا يؤدي إلى اللَبس واختلاط الأمر بأن الجمع لمذكر عاقل، أو لمؤنث عاقل، لأن العرب لا تقول (امرأة فارسة)، وقولهم (هوالِك) جاء في المثل، إذ قالوا (هالِك في الهوالِك) والأمثال تخرج عن القياس في كثير من الأحيان، أما (نواكِس) فقد جاء كضرورة شعرية، ولا يُعتد به، وذكر أيضًا إجازة جمع (فاعِل) على (فواعِل) إذا كان يدل على غير العاقل، إذ يقال للذكور من الخيل (روافِس)، وذلك لأن جمع ما لا يُعقل من المذكر؛ يُعامل معاملة المؤنث العاقل، أحيانًا في مفرده، وأحيانًا أخرى في صفاته وأخباره وأحواله، ولأن هذه الصفات هي لغير العاقل؛ عوملت تلك المعاملة، ودلّل على صحة ذلك بقوله إن (أَفْعَلَ) مُذكر (فُعْلى) لا يُجمع على (فُعَل)، بينما (فُعلى) في المؤنث تُجمع على (فُعَل)، ودليل ذلك قوله تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁﮂ ﮃ (البقرة:184) و(أُخَر) جمع (آخر) لأنه لليوم، ولكن (اليوم) لا يعقل، لذا أُجرى مجرى (أُخرى)، ويستوي في ذلك الأسماء التي فيها تاء، والأسماء

---

(1) المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسين، شرح الفصيح الثعلب، تحقيق سليمان العايد، د.ط، د.ت، 127.
(2) ابن عصفور، أبو الحسن علي، شرح جمل الزجاجي، تقديم فوّاز الشعّار، إشراف إميل يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998، 132/3.
(3) السابق، 134/3.

الخالية منها، لأن الهدف هو التفريق بين المذكر والمؤنث في المعنى، فلا فرق بين احتواء الاسم على التاء، أو عدم احتوائه عليها، كحائِض، وحاسِر[1].

أما (ابن هشام) فقد ذكر في (أوضح المسالك) أن الجمع (فَواعِل) يَطرد في مواضع سبعة: في (فاعِلة) اسمًا أو صفة، كما في قوله تعالى:چ پ چ (العلق: 16) وفي الاسم الذي على وزن (فَوْعل) كجوْهر، وكوْثر، أو (فَوْعلة)، كصوْمعة وزوْبعة، وفي (فاعَل) كـ (خاتَم) و(قالَب)، أو (فاعِلاء) كما في (قاصِعاء) و(راهِطاء)، وفي (فاعِل) كـ (جائز) و(كاهِل)، وفي وصف على (فاعِل) لمؤنث كـ (حائض) و(طالق) أو لغير العاقل كـ (صاهِل) و(شاهِق)، وشذّ عن ذلك (فوارِس) و(نواكِس) و(سوابِق) و(هوالِك)[2].

وجاء في (المزهر)[3] أن (فواعِل) جمع (فاعِل) لم تأت صفة لمذكر عاقل، إلا في (فوارِس) و(هوالِك) و(نواكِس)، لأن الأصل في (فواعِل) أن تأتي جمعًا لفاعِلة كـ (ضاربة) و(ضوارب) أو جمع صفة مؤنثة كـ (حائض) و(حوائض) أو جمع مذكر غير عاقل كقولهم: جمل (بازل) و(بوازِل) وعلّل سبب جمع (فارِس) على (فوارِس) لأن الفارس يدل على الذكر، ولا مجال لحدوث اللبس، لأنه لا يُقال امرأة (فارِسة)، وأما (هوالِك) فقد ورد في المثل، إذ يقال " هالِك في الهوالِك"، والأمثال يأتي فيها ما لا يأتي في غيرها. وأما (نواكِس) فقد جاء في بيت شعر للفرزدق كضرورة شعرية إذ قال:

وَإِذا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ خُضُعَ الرِّقَابِ نَوَاكِسَ الأبْصَارِ[4]

كما ورد تبيان هذه المسألة في كتاب (حاشية الصبّان على شرح الأشموني)، إذ ذُكر أن (فواعِل) هو من أمثلة جمع الكثرة، وأنه يطّرد في سبعة أنواع، أولها (فَوْعل) في مثل (جوهر) و(جواهر) وثانيها (فاعَل) في مثل (طابَع) و(طوابع) وثالثها (فاعِلاء) في مثل (قاصعاء) و(قواصع) ورابعها (فاعِل) سواء أكان علمًا أو غير علم، نحو (جابر) و(جوابِر) و(كاهل) و(كواهِل)، وخامسها (فاعِل) التي تأتي صفة لمؤنث عاقل، مثل (حائِض) و(حوائض) وسادسها (فاعِل) التي تكون صفة

---

(1) ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق موسى العليلي، د.ط، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، الجمهورية العراقية، د.ت، 545/1.

(2) ابن هشام، أوضح المسالك، إلى ألفية ابن مالك، 320/4-321.

(3) السيوطي، المزهر في علوم اللغة، 74/2.

(4) ديوان الفرزدق، 266

لمذكر غير عاقل مثل (صاهِل) و(صواهِل)، وسابعها (فاعِلة) مثل (ضارِبة) و (ضوارِب) و(ناصية) و(نواصٍ)، واستند في هذا الكلام إلى ما جاء به سيبويه من أن (فواعِل) تطرد في (فاعِل) صفة لمذكر غير عاقل[1].

يمكن القول إن النحاة جمعوا (فاعِل) على (فواعِل) بشرط أن لا يدل على المذكر العاقل، إلا أنهم استثنوا بعض الكلمات التي يكون مفردها على وزن (فاعِل) وتدل على المذكر العاقل، كقولهم (بواسل) و(هوالك) و(نواكس) و(خواشع) ولعل السبب الذي دفعهم إلى منع هذا الجمع؛ هو سعيهم إلى التفريق بين الجمع الدال على المذكر، والآخر الدال على المؤنث، إذ إن الجمع (فواعِل) يدلّ في أحد تجلياته على المؤنث العاقل، فيقال في جمع (ضاربة) (ضوارب) و(كافرة) (كوافر) و(فاطمة) (فواطم)...

مع العلم أنهم يجمعون الاسم الدال على المذكر العاقل الذي يكون وزنه (فاعِل) على (فواعِل) فيقولون في جمع الاسم (خالد) (خوالد) و(جابر) (جوابر) و(حامد) (حوامد)، وبناء عليه يكون مقصودهم إخراج (فاعِل) الدالّ على وصف المذكر العاقل من دائرة الجمع على فواعِل...

ومع ذلك لم يجد القدماء بدًا من جمع بعض الكلمات على وزن (فواعِل) التي واحِدُها يدلّ على وصف المذكر العاقل، ووَزْنُه (فاعِل).

ولم يبتعد مجمع اللغة العربية بقراره الذي أصدره بهذا الشأن عمّا ذهب إليه النحاة، إذ إن القرار السابق يوحي باستعمال هذا الجمع ضمن ضوابط، وذلك بخلاف قراراته الأخرى التي تتصدرها كلمات تعبّر بقوة عن الإجازة وصحة الاستعمال.

ولعل المنهج الوصفي الذي يوظّفه المجمع في تعامله مع الظواهر اللغوية الحديثة؛ يفرض عليه النظر في مثل هذه المسألة، وما يقترب منها، والبحث في الشواهد اللغوية التي تبيح مثل هذا الاستعمال، فهو ليس موافِقًا لما ذهب إليه النحاة، أي أنه ليس فصيحًا، إلا أنه يقع ضمن حالات

[1] الصبّان، حاشية الصبّان: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 4/197-198.

استثنائية ارتضاها النحاة القدماء، وأجازوا تداولها، ما يعني اضطرارهم إلى إباحة هذه الكلمات القليلة الخارجة عن القاعدة المعروفة، وهو ما ذهب إليه المجمع أيضًا.

وقد عبّر المجمع عن الحرج الذي يكتنف هذا الاستعمال بقوله: (لا مانع)، إضافة إلى أنه لم يُطلق العنان لهذا الاستعمال، فلم تأتِ كلمات في القرار تدل على ذلك، كقوله مثلًا (مطلقًا) وهو ما يذكره في كثير من قراراته – خاصة – المتعلقة بالجموع والمشتقات الصرفية.

كما أن المجمع وافق على هذا القرار بشرط إسقاط كلمة (وصفًا) التي تدل على وصف المذكر العاقل، وأبقى عبارة (لمذكر عاقل) التي تحتمل أن يكون المقصود اسم الشخص الذي يحمل صفة معينة، كالبسالة والخشوع مثلًا، وبناء على ذلك يمكن القول إن صياغة القرار بهذه الصورة، توافق ما ذهب إليه النحاة في هذه المسألة.

المبحث الثالث

التصحيح اللغوي في المستوى النحوي

القرار الأول:

"جَوَازُ دُخولِ (أل) عَلَى (غَيْرٍ)، واكْتِسَابِها التَّعْرِيفَ بِدُخولِ (أل) وبِالإِضَافَةِ إِلَى مَعْرِفَةٍ"[(1)]

" تختار اللجنة – وفاقًا لجماعة من العلماء – أن كلمة (غير) إذا وقعت بين ضدين لا قسيم لهما، تتعرف بإضافتها إلى الثاني منهما إذا كان معرفة. وإذا كانت (أل) تقع في الكلام معاقبة، فإنه يجوز دخول (أل) على (غير) فتفيدها التعريف في مثل الحالة التي تعرفت فيها بالإضافة، إذا قامت قرينة على التعيين"[(2)]

تعقيب وتعليق:

يسوّغ هذا القرار استخدام كثير من الكتاب والمتحدِّثين تعبير (الغير) الذي يُقصد به الطرف الآخر أو المغاير. وقد أُدرجت كلمة (غير) في كتب النحو القديمة في سياق الحديث عن الإضافة[(3)]

---

(1) صدر هذا القرار في الجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والثلاثين لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، والقرار مُدرج في (كتاب في أصول اللغة) 171/2، ومجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً،145، والقرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب من 1934-1987، 29

(2) كتاب في أصول اللغة ، 171/2.

(3) يُنظر مثلا : المبرد، المقتضب، 289/4، وابن السراج، الأصول في النحو، 153/1. الصبان، أبو العرفان محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، د.ط، المكتبة التوفيقية، د.ت، 366/2، وابن هشام، مغني اللبيب، 453/2.

والاستثناء[1]، والذي يذكره النحاة في مؤلفاتهم اعتبارهم (غير) من الأسماء المتوغلة في الإبهام، فقد ذكر ابن السراج في (الأصول) كلامًا مفاده أن من الأسماء ما يُضاف إلى معارف، إلا أنها لا تتعرف بها؛ لأنها لا تعبّر عن شيء محدد، وذلك مثل قولهم (مثلك، وشبهك، وغيرك)، لأن قولهم (مثلك) يحتمل أن يكون مثيل المخاطب في طوله، أو لونه، أو علمه، أو أشياء أخرى كثيرة ، والأمر ذاته ينطبق على (شبهك)، أما قولهم (غيرك) فهو نكرة، لأن كل شيء مثل الشيء عداك فهو (غيرك)[2].

وقد تنبه صاحب المقتضب – من قبل – إلى الغموض والإبهام الذي تكتنفه كلمة (غير) فذهب إلى أن تعبير أحدهم بقوله (غيرك) في مثل: " (مررت برجل غيرك) لا يكون إلا نكرة، لأنه مبهم في الناس أجمعين"[3]. وعليه فإن كلمة (غير) تُعدّ مما لا يقبل التعريف لشدة إبهامه، ويؤيد ذلك – إضافة إلى ما سبق– ما قيل في شرح الأشموني على ألفية ابن مالك؛ إذ قيل إن إضافة بعض الكلمات مثل (غير) أو (شبه) أو (مثل) لا يُزيل إبهامها إلا بأمر خارج عن الإضافة، كوقوع (غير) بين ضدين، مثل قول القائل: (رأيت الصعب غير الهيّن)، و(مررت بالكريم غير البخيل) و چ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڃ ڃ چ (الفاتحة7) إذ إنه بوقوع (غير) بين ضدين يرتفع إبهامها، لأن جهة المغايرة تتعين، بخلاف خُلوها من ذلك، كقولك: (مررت برجل غيرك)[4].

فمجيء كلمة (غير) بين ضدين متناقضين كفيل بإكسابها درجة من درجات التعريف، وإن لم ترقَ إلى كمال ذلك، أما إضافتها إلى الضمائر فلا يكسبها التعريف كبقية الأسماء؛ وذلك لكثرة الاحتمالات التي قد يُعبَر عنها من خلال تلك الإضافة.

---

[1] يُنظر مثلا: الزجاجي، الجمل في النحو، 230، وابن جني، اللمع في العربية،55، وابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، 69/2، وابن هشام، مغني اللبيب، 453/2، والسيوطي، همع الهوامع، 277/3.

[2] ابن السراج، الأصول في النحو،153/1.

[3] المبرد، المقتضب، 288/4.

[4] الصبّان، حاشية الصبّان: شرح الأشموني على ألفية بن مالك، 366/2.

أما مسألة دخول (أل) على (غير) فلم يرد عن العرب مثل ذلك الاستعمال، بل إن سيبويه صرح بعدم دخول الألف واللام على (غير) إذ قال في الكتاب: "و(غير) أيضًا ليس باسم متمكن، ألا ترى أنها لا تكون إلا نكرة، ولا تُجمع، ولا تدخلها الألف واللام"[1].

وفي ذِكر النحاة أن (غير) تلازم الإضافة، [2] وأنها اسم تعمل فيه العوامل، وما بعدها لا يعمل فيه سواها –لأن إضافتها إليه لازمة–[3] إشارة صريحة إلى عدم جواز تعريفه بـ (أل) التعريف، لأن الإضافة والتعريف بـ (أل) لا يجتمعان معًا.

كما أن الغرض من إدخال (أل) على الاسم هو تعريفها، وقد تقدم أن (غير) لا تتعرف مطلقًا، وإن كانت في بعض الحالات تكتسب درجة من درجات التعريف، وذلك إذا وقعت بين ضدين متناقضين، أما قطعها عن الإضافة وإدخال (أل) التعريف عليها، فإنه لم يرد عن العرب.

يمكن التعليق على ما استشهد به مجمع اللغة العربية لإثبات جواز دخول (أل) عليها – بإيراد ما نقله النووي عن أبي نزار الحسن بن أبي الحسن النحوي، بقوله: "منع قوم دخول الألف واللام على (غير) و(كل) و(بعض)، وقالوا هذه كما لا تتعرف بالإضافة لا تتعرف بالألف واللام، قال: وعندي أنه تدخل اللام على (غير) و(كل) و(بعض)، فيقال: (فعل الغير ذلك)، و(الكل خير من البعض)، وهذا لأن الألف واللام هنا ليستا للتعريف، ولكنهما تدلان على المعاقبة للإضافة، نحو قول الشاعر: كأَنّ بَيْنَ فَكِّها والفَكِّ فَأْرَةَ مِسْكٍ ذُبِحَتْ في سُكِّ[4] إنما هو (كأن بين فكها وفكها)، فهذا لأنه من نص على أن (غير) تتعرف بالإضافة في بعض المواضع، ثم إن (الغير) يُحمل على (الضد)، (والكل) يُحمل على (الجملة)، و(البعض) يُحمل على (الجزء)، فصلح دخول الألف واللام أيضًا من هذا الوجه"[5]– إن هذا الاستشهاد ضعيف؛ لأنه يتمسك بطرف محدد من المسألة، ويحاول

---

[1] سيبويه، الكتاب، 479/3.
[2] يُنظر مثلا: ابن هشام، مغني اللبيب، 453/2.
[3] ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، 69/2.
[4] جاء في النص الأصلي: (كان بين فكها والفك)، إلا أن الأصل إدراج البيت بالطريقة الصحيحة وبالضبط السليم، وقد ورد هذا البيت في (لسان العرب) مادة (فكك).
[5] النووي، أبو زكريا محيي الدين بن شرف، تهذيب الأسماء واللغات، د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، 65/4

تقديم حكم نحوي بناء على تلك الجزئية التي تناولها، مستبعدًا المعطيات المطروحة في المسألة نفسها، فالمتفق عليه بين النحاة أن كلمة (غير) نكرة ولا تتعرف كليًا، بغضّ النظر عن الاستثناء الخاص الذي يرفع عنها الإبهام الخالص، دون إكسابها التعريف تمامًا، وذلك بوقوعها بين ضدين من خلال إضافتها لواحد منهما، والمعروف أن (غير) تلازم الإضافة، أما القول بقطعها عن الإضافة، وإضافة (أل) التعريف عليها – لأن التعريف بأل مقابل للإضافة، ومؤدٍ للغرض الذي تؤديه – فإن هذا الأمر قد ينطبق على تعبيرات أخرى تُستثنى منها الكلمات التي حددها العلماء على أنها موغلة في الإبهام كـ (غير)، وإذا منح بعض القدماء كلمة (غير) استثناء يمكن من خلاله اعتبارها على درجة من درجات التعريف؛ فإن ذلك لا يعني قياسها على باقي الكلمات وإجازة إدخال (أل) التعريف عليها، خاصة وأن سيبويه منع دخولها عليها مطلقًا.

أما تصريح المجمع بأن تعريف (غير) أمر تقتضيه الحال، وعلى الأخص في لغة القانون[1]؛ فقد يُعترض عليه بالقول: إن في هذا الرأي، تجنبًا للصواب، وبعدًا عن الفصاحة؛ لأن المسألة الواحدة إذا قطع النحاة القدماء الأمر بشأنها، وجب اتباع رأيهم فيها، واستُنكرت مخالفتهم، لأن الأدلة التي قدّمها مَن بعدهم وتخالف وجهة نظرهم؛ أضعف من التي استدل بها الأوائل.

ولا ضير في اختيارهم بديلاً عن هذه الكلمة المختلَف في تعريفها كأن يقال (الطرف الآخر)، أو (الآخرون).

القرار الثاني:

" جَوَازُ تَقْديمِ لَفْظِ (النَّفْسِ) أَو (العَيْنِ) عَلَى المُؤَكَّدِ":

أصدر المجمع قرارًا في مسألة تقديم بعض ألفاظ التوكيد على المؤكَّد، وجاء نص القرار كالآتي:

[1] مجمع اللغة العربية، القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب من 1934-1987، 29.

"يُجازُ تَقَدُّمُ لَفْظِ النَّفْسِ أو العَيْنِ على المُؤَكَّدِ في مَعْنى التَّوكيدِ، ولكنَّهما لا يُعْربانِ توكيدًا، بل بِحَسبِ المَوقِعِ في الجُملَةِ، وذلك لِورودِ مِثْلِ ذلك في المْأْثورِ عن خاصَّةِ العُلماءِ والكُتَّابِ، ولإجازةِ (الزَّمَخْشَرِيِّ) و(ابنِ يَعيشَ) له، ولتَعْقيبِ (الصَّبّانِ) في حاشِيةِ الأَشْمونَيَّ على مانِعيه"[1].

تعقيب وتعليق:

التوكيد بألفاظ محددة تختلف عن لفظ المؤكَّد، هو أحد ضروب التوكيد، ويكون بإعادة المعنى المقصود بلفظ آخر، كقول أحدهم: مررت بزيد نفسه، وبكم أنفسكم، وجاءني زيد نفسه[2]. ومن الألفاظ التي تُوَظف في تأكيد المعنى: (النفس) و(العين) و(أجمع) و(أجمعون) و(جمعاء) و(جُمع) و(كُلّ) و(كلاهما) و(كلتاهما)[3].

وبعض هذه الألفاظ مقدَّم على الآخر، فمثلًا: (النفس) و(العين) مقدمان على (كُلّ)، و(كُلّ) مقدّم على (أجمع)[4]، إضافة إلى شيوع استخدام الألفاظ السابقة – النفس والعين وكل– أكثر من غيرها في مجال التوكيد المعنوي.

ومما يحكم استخدام التوكيد عمومًا والتوكيد المعنوي خصوصًا: الرتبة المحفوظة؛ إذ إن المؤكِّد يأتي بعد المؤكَّد[5]، فيقال (حضر الرجل نفسه)، أو (تكلم الأمير عينه) فالنفس والعين في هذا المقام هما لرفع المجاز عن الذات، ولا بدّ من اتصالهما بضمير عائد على المؤكَّد[6].

ومن خلال تتبّع ما قدّمه العلماء بالنسبة لالتزام الترتيب الأصلي في أسلوب التوكيد، يتضح أن المقصود منها ما عرف عند النحاة في باب التوكيد مع التوابع، وهذا ما أشار إليه الكفوي في

---

[1] مجمع اللغة العربية، مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا، 149 .
[2] ابن السراج، الأصول في النحو، 20/2.
[3] ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، 220/2.
[4] السابق، 230/2.
[5] عبيزة، عائشة، دراسة وظيفية لأسلوب التوكيد في القرآن الكريم، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في اللغة العربية، جامعة الحاج لخضر بباتنة، الجمهورية الجزائرية الشعبية، إشراف الاستاذ الدكتور السعيد هادف، 2008-2009م، 84
[6] ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين، شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ط4، دار الكتب العلمية، بيروت، 2004م، 274.

كتابه بنصه على أن وجوب تأخير التأكيد إنما هو في التأكيدات الاصطلاحية لا اللغوية[1]. "ويدل ذلك على تفطنه إلى الفرق بين تصنيف النحاة ما يسمى بالتوكيد، وبين حديثهم عن فكرة التوكيد في أبواب متعددة وأشكال متنوعة"[2]. فألفاظ التوكيد المعنوي إذا كانت لغرض التوكيد وجب أن يسبقها المؤكَّد وأن تكون مثله في الضبط الإعرابي، وأن يُضاف كل واحد منها إلى ضمير مذكور يطابق المؤكَّد في التذكير والتأنيث والإفراد، وما يتصل بذلك، ليربط بين التابع و المتبوع، وهذا الضمير لا يجوز حذفه ولا تقديره[3].

يمكن القول إن التأكيد في مجال النحو كما تناوله القدماء يُدرج ضمن التوابع، وصيغته معروفه؛ فإما أن يكون بتكرير اللفظ أو الجملة وهو التوكيد اللفظي، أو باستخدام ألفاظ محددة تتبع اللفظ المقصود بالتأكيد، فهي تابعة لما قبلها، ومضافة إلى ضمير يطابق المتبوع في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية، وفي حال تقديم أحد ألفاظ التوكيد المعنوي على المؤكَّد كقولهم (كلّ الدراهم) و(عين الشيء) و(نفس الرجل) فإن ذلك التعبير لا يُعد من قبيل التوكيد النحوي المعروف، وإن كان يؤدي معنى التوكيد، وقد تنبه القدماء لهذا الاستخدام اللغوي، إذ أورد ابن جني في خصائصه أن بعض التعبيرات اللغوية لا تأتي على سَمْت التوكيد؛ إذ لا يكون فيها اللفظ المعتاد له، إلا أنها بمعنى التوكيد، ومن ذلك قوله تعالى:چ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ چ (النمل:23) وقوله تعالى: چ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ چ (الزمر:62) وقوله تعالى: چ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ چ (يوسف 76) [4]. وفي هذه الحالة لا يصح إعراب لفظ التوكيد توكيدًا، بل يجب إعرابه حسب موقعه في الكلام[5]. إلا أن تقديم لفظ (النفس) أو (العين) (العين) على المؤكَّد في معنى التوكيد قد يؤدي إلى لبس؛ لأن هذين اللفظين يعبّران عن جوهر الشيء وأساسه، أو عن جزء مهم فيه[6]، ففي قولهم (نفس الشيء) إشارة إلى نقطة أو جزئية أساسية فيه، وأحيانًا تعبّر كلمة (النفس) عن (سرّ وجود الشيء) وكنهه. وكذلك كلمة (العين) التي تحتمل أكثر من دلالة، أهمّها عضو الإبصار، إذ المعنى الأول الذي يتبادر إلى الذهن عند تلقيه قول

---

(1) الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، الكليات،1067.
(2) عبيزة، عائشة، دراسة وظيفية لأسلوب التوكيد في القرآن الكريم، 85.
(3) حسن، عباس، النحو الوافي،ط3، دار المعارف، مصر، د.ت، 504/3
(4) ابن جني، الخصائص، 457/2.
(5) الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، ط1، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2007، 25
(6) ابن منظور، لسان العرب، مادة (نفس)، وانظر: القاموس المحيط، مادة (عين)

أحدهم: (عين الرجل) هو العين الحقيقية التي يبصر بها ذلك الرجل، على الرغم من دور السياق الذي يحدد للمتلقي المعنى المقصود.

وفي قول أحدهم (قرأت نفس الكتاب) أو (قرأت عين الكتاب) إشارة إلى قراءته المضمون الأساسي للكتاب، أو الفكرة الرئيسة فيه، وهذا يختلف عن قول آخر: (قرأت الكتاب نفسه) أو (قرأت الكتاب عينه) إذ الدلالة المحتملة في هذا التعبير قد تكون قراءته للكتاب كله، صفحة صفحة سواء أكانت تلك القراءة متأنّية أو عابرة، بخلاف التعبير السابق الذي حدّد مجال القراءة في محتوى معين من الكتاب؛ قد يكون فصلًا، أو بابًا معينًا ينطبق عليه الوصف بأنه عين الكتاب أو نفسه.

وفي استناد المجمع إلى ورود استخدام أسلوب التوكيد بهذه الصورة عند القدماء – كسيبويه الذي قال في سياق حديثه عن التوكيد إن العرب تقول: " نزلت بنفس الجبل ونفس الجبل مقابلي"[1]– إشارة إلى استبعاده الدلالة التي تحتملها هذه الكلمة، فقد يكون المراد وسط الجبل أو قمته على اعتبار أن كلمة (نفس) تعبّر عن الجزء الأساسي في الشيء، فيكون النزول مقتصرًا على منطقة محددة من الجبل، بخلاف التعبير الآخر، الذي يُؤخَر فيه لفظ التوكيد عن المؤكَّد، في مثل قولهم (نزلت بالجبل نفسه) إذ يحتمل المعنى أن يكون المقصود النزول بالجبل المحدد، في أي منطقة منه، سواء أقتصر النزول على تلك المنطقة التي لا تعد الجزء الأساسي في الجبل، أو شمل النزول معظم مناطق الجبل المقصود.

وقد استخدم ابن السراج تعبير (نفس الجبل) في سياق غير التوكيد، إذ قال بضعف تعبير أحدهم (قمتَ نفسُك) "لأن النفس لم تتمكن في التأكيد، لأنها تكون اسمًا، تقول (نزلت بنفس الجبل) و(خرجت نفسه) و(أخرج الله نفسه)... "[2].

إذ يظهر من توضيحه أن كلمة (نفس) التي هي من ألفاظ التوكيد المعنوي، تكون اسمًا ذا دلالة كغيرها من الأسماء، وبناء عليه، فإنها تخرج عن سياق التوكيد النحوي المعروف، إذ في قولهم (أخرج الله نفسه) يكون المقصود بنفسه روحه، وتعرب مفعولًا به، وكذلك قولهم (نزلت بنفس الجبل)،

---

[1] سيبويه، الكتاب، 379/2.
[2] ابن السراج، الأصول في النحو، 20/2

يغلب أن يكون المقصود وسطه، أو أهم منطقة فيه، لأن هذه الجملة سيقت إلى جوار جمل استُخدمت فيها كلمة (نفس) للدلالة على الروح التي هي أساس الجسد، وسر حياته، وليس المقصود بها أداء غرض التوكيد.

إلا أن توظيف هذا الأسلوب لم يكن بعيدًا عن جماعة من البلغاء المتقدمين والمتأخرين، ويظهر ذلك من خلال استقصاء قام به أحد الباحثين، إذ رصد بعض المواطن التي استخدم فيها كل من الجاحظ (ت255هـ) وابن قتيبة (ت 276 هـ) وابن جني (ت392هـ) والجرجاني (ت471هـ) والأنباري (ت577هـ) وغيرهم، هذا الأسلوب في مؤلفاتهم[1]، وذلك بوصفه ضربًا من ضروب التوكيد، وإن لم يكن خاضعًا لشروط التوكيد النحوي المعروف.

يمكن القول إن المعنى الذي يستفاد من تقديم اللفظ المؤكِّد على المؤكَّد؛ ليس ذاته المستفاد من تأخير اللفظ المؤكِّد على المؤكَّد، ويتضح ذلك من خلال المثال الآتي: (لم أقابل كلّ الموظفين)، إذ يختلف المعنى في هذا التعبير عن مثيله في قولهم (لم أقابل الموظفين كلّهم)، ففي المثال الأول ينفي المتكلم فكرة لقائه الموظفين مجتمعين في وقت واحد، فكأن مقصوده هو لقاؤهم معًا في الوقت نفسه، ولم يتمكن من ذلك. أما المثال الثاني؛ فيحتمل أنه أراد مقابلتهم دون أن يشترط اجتماعهم معًا في وقت المقابلة، فيكون قد قابل جزءًا منهم ولم يتمكن من مقابلة الآخرين.

ويمكن القول– أيضًا – إن بعض ألفاظ التوكيد المعنوي وهي (نفس) و(عين) و(كل) تحتمل دلالة مستقلة في ذاتها، إضافة إلى استخدامها في مجال التوكيد المعنوي كتابع، وقد صرّح العلماء أن الأسلوب المشترط لأداء غرض التوكيد النحوي، هو تأخّر المؤكِّد عن المؤكَّد لأنه من التوابع، والغاية منه هي التركيز على اللفظ المقصود؛ إما بالتكرار، وإما بمجيء لفظ بعده يختلف عنه، والأصل اتباع الأسلوب الذي وضعه العلماء وبيّنوه، لأن استخدام الصيغة الأخرى التي تتمثل في تقديم اللفظ المؤكِّد على المؤكَّد – وإن كانت خارج سياق التوكيد المعنوي بصيغته النحوية المعروفة – قد تؤدي إلى إحلال تلك الصيغة في مجال التوكيد المعنوي عند الناشئين من المتعلمين وغيرهم

[1] أبو الهيجاء، ياسين، مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى عام 1948، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2008م، 67-68

من المتكلمين والكتّاب، وهذا ما حصل فعلًا، إذ لا يكون مقصد الأغلبية ممّن يقدمون اللفظ المؤكِّد على المؤكَّد هو التعبير عن كنه الشيء، أو حقيقته، أو أساسه، وإنما يكون غرضهم الأساسي هو التعبير عن التوكيد المعنوي ذاته، وهو ما لا يعد صحيحًا في ذلك المجال.

وعلى الرغم من الفرق الدقيق بين الحالتين في موضوع التوكيد؛ إلا أن هذا الفرق قد يتلاشى إذا ما اعتُبر (كنه) الشيء أو أساسه ضمن فكرة التوكيد، لأن المتكلم يسعى إلى تأكيد فكرته من خلال الاستعانة بتعبيرات تضمن له إيصال فكرته إلى المتلقي بشكل مباشر، وقد تكون مسألة تقديم اللفظ المؤكِّد على المؤكَّد تجليًا واضحًا من تجليات ذلك التعبير، فيتم التأكيد بجوهر الشيء المُتحدّث عنه، أو أهم شيء فيه، بدلا من تأكيده بكلِّيته، وذلك من خلال إتباعه بكلمة تدل على ذلك؛ فتعبير أحدهم بقوله (قرأت نفس الكتاب) لا يبتعد عن أسلوب التوكيد المعروف (قرأت الكتاب نفسه) إذا ما أُخذ بعين الاعتبار أنه لا بد من الإحاطة بالكتاب كلِّه، حتى يُستنبط جوهره، أو أهم جزئية فيه، وهذا ما يحصل فعلا في حال قراءة الكتاب كلِّه ورقة ورقة.

إضافة إلى أهمية فكرة التقديم والتأخير التي تنبّه لها علماء اللغة، إذ إن (التقديم) أسلوب بلاغي معروف، يُرجى من خلاله التأكيد على الأمر المُقدّم، بغضّ النظر عن الأصل والفرع في المسألة الواحدة، وهذا ما دفع كثيرًا من المتكلمين– قديمًا وحديثًا – إلى تقديم اللفظ المؤكِّد على المؤكَّد بُغية التركيز على فكرة التوكيد، ونقل المتلقي إلى اللفظ المؤكِّد مباشرة قبل ذكر الأمر المراد توكيده، وهذا ما حصل فعلًا عند أغلب المتكلمين، إلا أن هذا لا يعني تغيير قواعد التوكيد المعروفة، ولا يؤثر في طريقة إعرابها، فكما لا يجوز إعراب المبتدأ المؤخر خبرًا، لا يجوز إعراب اللفظ المؤكِّد المقدَّم توكيدًا، وهذا ما نبّه عليه المجمع في صياغته النهائية للقرار الذي تقدمت دراسته.

القرار الثالث:

"الجَمْعُ بَيْنَ (لَمْ) وَ(لَنْ) أَو (لا) و(لَنْ) بِالوَاوِ في اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ"[1]

"يرد في التعبير العصري مثل قولهم: (إن صورتها لم ولن تغيب عني، ومثل قولهم إن موقفك لا ولن يغير رأيي)، ويرد على هذين التعبيرين الجمع بين (لم) و(لن)، أو بين (لا) و(لن)، ولم يرد ذلك في المأثور، ويرى المجمع تسويغ الصيغتين على أنهما من باب تنازع العاملين معمولًا واحدًا، أخذًا برأي البصريين الذي يجعل العمل في المعمول للعامل الثاني، مع السعة في تطبيق تلك القاعدة على الحروف"[2]

تعقيب وتعليق:

يناقش هذا القرار مسألة التنازع في الحروف، ولم يُعرف عن القدماء إقرارُهم هذا النوع من التنازع – بغض النظر عن توظيفهم مصطلحًا آخر للتعبير عن هذه المسألة[3]– إذ من المتفق عليه بين النحاة، أن التنازع هو ارتباط عاملين متقدمين، أو أكثر، بمعمول متأخر، حيث يكون المعمول مطلوبًا لكلٍّ منهما، والعاملان قد يكونان فعلين، أو اسمين، أو فعلا واسمًا، أو فعلا واسمًا يشبهه في العمل[4]، ولم يُؤثر عنهم أن التنازع يكون بين حرفين.

وقد فسّر العكبري التنازع في العمل، من خلال إيراده شرحًا يوضح من خلاله مفهومه له، إذ قال: "إذا كان معك فعلان، والمعمول فيه لفظ واحد، وصح عمل كل واحد منهما فيه؛ فأولاهما بالعمل، الثاني"[5] كما يورد رأي الكوفيين في تلك المسألة؛ وهم الذين ذهبوا إلى أن الأولى في العمل

---

[1] صدر القرار في الجلسة السادسة من الدورة السابعة والأربعين لمؤتمر مجمع اللغة العربية، يُنظر: في أصول اللغة، 156/3.

[2] في أصول اللغة، 3/ 156.

[3] لم يذكر القدماء مصطلح التنازع في مؤلفاتهم، ولكنهم قدّموه بالصورة التي تعبر عنه، وقد ظهر مصطلح التنازع فيما بعد، وسُمي عند بعضهم الإعمال، يُنظر مثلا: سيبويه، الكتاب، 73/1، والمبرد، المقتضب، 72/4

[4] يُنظر مثلا: سيبويه، الكتاب، 73/1، والمبرد، المقتضب، 72/4، وابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 186/2، والأزهري، شرح التصريح، 475، والسيوطي، همع الهوامع، 5/ 137.

[5] العكبري، أبو البقاء، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986م، 252.

هو الأول، إلا أن العكبري يورد أدلة من السماع والقياس، يثبت بها صحة رأي البصريين في إعمال الثاني، كما يعرض أدلة الكوفيين لإثبات وجهة نظرهم[1]. وستقف الباحثة على تلك الأدلة فيما بعد.

أما أبو حيان، فقد بيّن في كتابه (تذكرة النحاة) أن العوامل إذا طلبت العمل في معمول ما؛ فإن هذه العوامل، إما أن تطلب المعمول متفقة، أو مختلفة، فإن طلبته متفقة، نحو (جاء وذهب خالد) و(صافحت وعانقت خالدًا) فإن في المسألة ثلاثة مذاهب؛ أولها مذهب سيبويه ومن تبعه، إذ ذهبوا إلى جواز إعمال أيهما شئت، واختاروا إعمال الثاني، والمذهب الثاني، هو مذهب الكسائي ومن تبعه، وقد ذهبوا إلى جواز إعمال أيهما شئت، واختاروا إعمال الأول، والمذهب الثالث، هو مذهب الفراء الذي ذهب إلى أن العاملَين معًا، يعملان في هذا المعمول الواحد، ولا يجوز الحذف عنده في مثل هذه المسألة، ولا الإضمار، بشرط أن لا يكون أحد العاملين معطوفًا على الآخر بحرف لا يتطلب المشاركة في المعنى؛ كقول أحدهم (جاء أو ذهب خالد)[2].

وإذا طلبت هذه العوامل المعمول مختلفة؛ فالعامل الأول إما أن يطلب مرفوعًا، أو لا يطلب، فإن كان الأول يطلب مرفوعًا، فاعلًا أو مفعولًا لم يُسمّ فاعله، كما في قول أحدهم (أكرمني وأكرمت خالدًا) فإن في مثل هذه المسألة ثلاثة مذاهب؛ أولها مذهب سيبويه، وهو ذاته الذي ذهب إليه في حال طلبت العوامل المعمول متفقة، والمذهب الثاني، هو مذهب الكسائي، وهو –أيضًا– يسلك مذهبه نفسه، الذي بيّنه في حال طلبت العوامل المعمول متفقة، أما المذهب الثالث، وهو مذهب الفراء؛ فإنه يقول بوجوب إعمال الأول؛ لأن إعمال الثاني يؤدي إما إلى الإضمار قبل الذكر، كما يقول سيبويه، أو إلى حذف الفاعل، كما يقول الكسائي، وكل منهما غير جائز عند الفراء، فأوجب إعمال الأول للتخلص من ذلك[3].

وذكر السيوطي في (همع الهوامع) رأي الفراء في مسألة (تعلق العاملين باسم ما) ولأي منهما يكون حق الإعمال؛ إذ قال " كلا العاملين يعملان فيه، إن اتفقا في الإعراب المطلوب، نحو

---

[1] العكبري، أبو البقاء، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986م، 252.

[2] الأندلسي، أبو حيان، تذكرة النحاة، تحقيق عفيف عبد الرحمن، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1986، 343.

[3] السابق نفسه، 344.

(قام وقعد زيد) فجعله مرفوعًا بالفعلين، كما يُسند للمبتدأ خبر إن، وكما يُرفع (منطلقان) في (زيد وعمرو منطلقان) بالمعطوف والمعطوف عليه معًا؛ لأنهما يقتضيانه"[1].

وبيّن السيوطي أن الجمهور منعوا ذلك "لئلا يجتمع مؤثران على أثر واحد، وذلك مفقود في الخبرين عن مبتدأ، كما هو واضح في مسألة (زيد وعمرو منطلقان) لأن الاثنين فيهما كل واحد منهما جزء علة، فالعلة مجموعهما، بخلاف مسألة الفعلين، إذ لا يصح إسناد كل من زيد وعمرو وحده إلى (منطلقان) وذكر أيضًا أن الأقرب من العاملين أحق بالعمل في الاسم من الأسبق عند البصريين؛ وذلك لقربه وسلامته من الفصل بين العامل ومعموله. والأمر مختلف عند الكوفيين، الذين يرون أن الأسبق أحق بالعمل في الاسم؛ وذلك لسبقه، وسلامته من تقديم مضمره على مفسره[2].

كما ذكر السيوطي أنه في حال عمل الأول في الاسم، وأُلغي الثاني، فإنه يجب الإضمار في الثاني، فيقال مثلًا (قام وقعدا الزيدان) وفي حال أُلغي عمل الأول من العمل في الاسم، وأُعمل الثاني فيه؛ فإنه يضمر في الأول، كقول القائل:

خالَفاني ولم أُخالِف خليليَّ ولا خَيْرَ في خِلاف الخَليل[3]

وذهب الكسائي، وهشام، والسهيلي، وابن مضاء، إلى أنه يُحذف؛ انطلاقًا من رأيهم إجازة حذف الفاعل، وذلك لتجنب الإضمار قبل الذكر، المخالف للأصول المعروفة، وإلى ذلك ذهب الفراء، إذ نُقل عنه قوله (لا تصح المسألة إلا به) فأوجب إعمال الأول في تلك الحالة[4].

وأما الأدلة التي بسطها كل من البصريين والكوفيين لإثبات صحة تصورهم في مسألة إعمال واحد من العاملين، وأيهما أحق بالعمل؛ فقد كانت كالآتي: احتج الكوفيون على صحة منهجهم بأن المتقدم أولى بالإعمال من خلال اعتمادهم على النقل والقياس، إذ احتجوا بأبيات شعرية أعمل فيها الشعراء العامل الأول، وأهملوا الثاني، منها قول امرئ القيس:

---

(1) السيوطي، همع الهوامع، 137/5.
(2) السيوطي، همع الهوامع، 137/5.
(3) البيت قائله مجهول، وقد ورد في الهمع 140/5.
(4) السيوطي، همع الهوامع، 140/5-141.

فلو أَنَّ ما أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشةٍ كَفاني –ولم أَطْلُبْ– قليلٌ من المالِ[1]

حيث أُعمل الفعل الأول، ولو أُعمل الثاني لنصب (قليلًا)، ولم يروه أحد بالنصب.

وقال آخر:

ولمَّا أنْ تَحَمَّلَ آلُ لَيْلَى سَمِعْتُ بِبَيْنِهِمْ نعَبَ الغُرَابَا[2]

إذ أُعمل الأول، ولذلك نصبَ (الغراب) ولو أعمل الثاني لوجب أن يرفع.

كما اعتمد الكوفيون على القياس في إثبات صحة توجههم، وقالوا إن الفعل الأول سابقُ الفعل الثاني، وهو صالح للعمل كالفعل الثاني، ولأنه مبدوء به كان إعماله أولى؛ لقوة الابتداء والعناية به، وذكروا أيضًا أن مما يؤيد إعمال الأول وإهمال الثاني، استغناؤهم عن الإضمار قبل الذكر في العامل الأول الذي يؤدي إليه إعمال الثاني ، كقول أحدهم: شربا وتمهل العاطشان[3].

ولم يهمل البصريون توظيف النقل والقياس في إثبات صحة منهجهم القائل بإعمال العامل الثاني بدلًا من الأول، فاستشهدوا بقوله تعالى:چ □ □ □ □ □ □ چ (الكهف:96)، إذ أُعمل الفعل الثاني وهو (أُفرِغْ) ولو أعمل الفعل الأول لقال: أفرغْهُ عليه، وقوله تعالى: چ ں ں ڻچ (الحاقة: 19) فأُعمل الثاني وهو (اقرؤوا) ولو أُعمل الأول لقال: (اقرؤوه). إضافة إلى استشهادهم بشعر الفرزدق:

وَلَكِنَّ نَصْفًا لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَّنِي بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِن مَنَافٍ وَهَاشِمِ[4]

فأعمل الثاني ولو أعمل الأول لقال (سببتُ وسبّوني بني عبد شمس) بنصب (بني) وإظهار الضمير في (سبّني).

كما ذكروا أن القياس يقتضي قرب الفعل الثاني إلى الاسم من الفعل الأول، وليس في إعمال الثاني دون الأول نقض للمعنى، فكان إعماله أولى، ويستشهدون بقول أحدهم (حسنت بصدره

---

(1) ديوان امرئ القيس، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، ط4، دار المعارف، د.ت، 39.

(2) البيت مذكور، في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري وغير معزو لقائله، 80.

(3) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة، 79/13، والعكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، 255

(4) الرواية في ديوان الفرزدق: ولكن عدلاً لو سببتٌ وسبّني بنو عبد شمس من مناف وهاشم، ديوان الفرزدق، شرح وضبط علي فاعور،ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987م، 606.

وصدرِ زيد)[1] إذ جرى إعمال الباء في المعطوف، ولم يعمل الفعل فيه، لأن الباء أقرب إليه منه، وليس في إعمالها نقض معنى، فكان إعمالها أولى.[2]

فالشواهد التي قدّمها النحاة لإثبات صحة توجههم في إعمال الأول أو الثاني بالنسبة للعوامل التي تسبق المعمول (المتنازَع فيه) تثبت صحة إعمال أي منهما – على الرغم من تباين قوة الحجج التي يقدمها كل فريق – إلا أن ورود مثل تلك الإعمالات النحوية في كلام العرب المُحتج بعربيتهم وأشعارهم، إضافة إلى ورودها في آيات القرآن الكريم والأحاديث النبوية؛ يثبت صحة إعمال أي من العاملين.

إضافة إلى أن الأحكام التي ذكرها القدماء بشأن العوامل التي تسبق المتنازَع فيه تتعلق بكون العوامل أسماء أو أفعالًا، ولم يذكر القدماء أحكامًا تتعلق بتنازع الحروف في معمول ما، بل إنهم لم يتطرقوا – أساسًا– لتنازع الحروف.

أما المتأخرون من النحاة، فقد سار بعضهم على نهج القدماء، فلم يتطرقوا لتنازع الحروف، وصرح آخرون بعدم جواز تنازعها، إذ ذكر ابن هشام أن التنازع لا يقع بين حرفين، ولا بين حرف وغيره[3]، وكذلك ذكر المرادي في (توضيح المقاصد)، إذ قال " إنه لا مدخل للحروف في باب التنازع[4]، إضافة إلى الأشموني الذي ذهب إلى أنه لا تنازع بين حرفين[5].

أما الذين أجازوا إعمال الحروف من النحاة المتأخرين، فيُذكر منهم الصبّان، الذي علّق على قول الأشموني بشأن امتناع التنازع بين الحروف؛ لضعف الحرف، وفقْد شرط صحة الإضمار في المتنازعين، لأن الحروف لا يضمر فيها، إذ ذهب الصبّان إلى إجازة التنازع بين الحروف، " لأن المراد بالإضمار في هذا الباب ما يشمل اعتبار الضمير ولو مع حذف، كما في ضربت وضربني

---

[1] جاء في (الكتاب) لسيبويه: (خشّنتُ بصدره وصدر زيد)، الكتاب، 74/1.

[2] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 80/13-83، والعكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، 252

[3] ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 2/ 192.

[4] المرادي، ابن أم قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق عبد الرحمن علي سليمان، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2011م، 629/2.

[5] الصبّان، محمد بن علي أبو العرفان، حاشية الصبّان: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، د.ط، المكتبة التوفيقية، د.ت، 146/2.

زيدٌ، وهذا يتأتى في الحروف كما في قوله تعالى: چ چ چ چ چ چ چ (المزمل:20)[1] " وأشار الأزهري في (شرح التصريح) إلى إجازة (ابن العلج)[2] التنازع بين حرفين، " مستدلًا بقوله تعالى: چ □ □ □ چ (البقرة:24)، فقال: تنازع (إن) و(لم) في (تفعلوا)، ورُدّ بأن (إن) تطلب مثبتًا، و(لم) تطلب منفيًا، وشرط التنازع الاتحاد في المعنى[3] ".

فالصبّان يجيز الإضمار أو حذفه في الحروف كما هو في الأفعال، إلا أنه لم يأتِ بشاهد يتضمن التنازع بين حرفين. أما ابن العلج الذي أشار إليه الأزهري في شرحه، فهو يرى في قوله تعالى: چ □ □ □ □ □ چ (البقرة:24) تنازعًا بين (إن) و(لم) في الفعل (تفعلوا)، والحق أنه لا تنازع فيه، إذ إن الشرط في هذا السياق هو بين أمرين؛ أحدهما هو (عدم فعلهم) وثانيهما هو وجوب اتقائهم النار التي وقودها الناس والحجارة، فالعامل في الفعل (تفعلوا) هو حرف النفي(لم)، ولا شك في ذلك، أي أنه لا تنازع بين (إن) و(لم) في هذا الفعل.

يمكن القول إنه على الرغم من عدم تطرق القدماء لتنازع الحروف، وعدم ورود مثل ذلك التنازع في أشعارهم وكلامهم، إلا أن ذلك لا يعني خطأه. كما أن إجازة بعض النحاة المتأخرين تنازع الحروف لا تُعد دليلًا واضحًا على صحة ذلك الاستخدام، وإن وُجدت شواهد شعرية ونثرية في زمانهم تؤيد توظيف تنازع الحروف؛ إذ لا يُحتج بتلك الشواهد التي تلت عصر الاحتجاج، ولكن ذلك لا يمنع قياسهم مسألة مستحدثة كهذه على ما يشبهها من مسائل سابقة وُضعت لها أحكام واضحة، كتنازع الأسماء والأفعال.

وهذا يعني أن المجمع أخذ بالجواز تماشيًا مع نهجه العام في تجويز كثير من الظواهر المُستحدثة، وفي ذلك توسيع وتسهيل يجعل اللغة العربية تجاري العصر الحديث وتطوراته، وتجافيًا للتحجّر في العبارات والأساليب.

---

[1] الصبّان، محمد بن علي أبو العرفان، حاشية الصبّان: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، د.ط، المكتبة التوفيقية، د.ت، 2/ 146.

[2] ذكر السيوطي في (بغية الوعاة) أنه ضياء الدين بن العلج، وهو صاحب البسيط، وقد أكثر أبو حيان وأتباعه من النقل عنه، ولم يقف السيوطي على ترجمة له، يُنظر: السيوطي، جلال الدين، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1965.

[3] الأزهري، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م، 477.

المبحث الرابع

التصحيح اللغوي في المستوى الدلالي (المعجمي)

يتناول هذا المبحث قرارين اثنين، يتصل أحدهما بمسألة التعريب، والآخر بمسألة الترجمة، وهاتان المسألتان من أبرز المسائل التي عُني بها مجمع اللغة العربية بالقاهرة، فقد رأى المجمع أنه لا بد من اللجوء إلى التعريب في ضوء التقدم العلمي، والنهضة التكنولوجية الحديثة، فأجازه ضمن قواعد محددة؛ وذلك للحد من تدفق سيل الكلمات الأجنبية إلى اللغة العربية – من غير ضوابط – واتبع وسائل متنوعة في سبيل تعريب مصطلحات العلوم، وتتصل معظم هذه الوسائل بفقه اللغة العربية وقواعدها[1].

وكذلك الأمر بالنسبة لترجمة المصطلحات والتعبيرات الأجنبية؛ إذ حدد طرائق علمية في سبيل وضع مقابل لها في العربية، من خلال التنقيب عن ذلك المقابل في كتب اللغة والعلوم القديمة، فإذا وجد المقابل العربي الذي يناسب الكلمة الأجنبية ويعبّر عنها؛ فإنه يعتمدها، وإلا لجأ إلى المجاز أو الاشتقاق وغيرها من قوانين اللغة المعروفة، وذلك لتكون أصولها عربية ما أمكن[2].

أولا: في التعريب:

دَلالَةُ كَلِمَةِ "الشَّفْرَةِ"

جاء في كتاب الألفاظ والأساليب الصادر عن مجمع اللغة العربية القرار الآتي:

"تَسْتَخْدِمُ اللُّغَةُ المُعاصِرَةُ كَلِمَةَ (الشَّفْرَةِ) لِلدَّلالَةِ على الكِتابَةِ بالرُّموزِ قَصْدَ الإخْفاءِ، وبخاصَةٍ في المُراسَلاتِ الدُّبْلُوماسِيَّةِ بَيْنَ الأَجْهَزَةِ السِّياسِيَّةِ لِلدَّوْلَةِ، وكَذلكَ تَرِدُ الشَّفْرَةُ في المُوسيقى بِمَعْنى الرُّقُومِ.

بَيْد أنَّ بَعْضَ المَصادرِ العَرَبِيّةِ الحَديثَةِ مِنَ المُعْجَماتِ الثُّنائيّةِ أَوْ غَيْرِها، تَسْتَعْمِلُ الكَلِمَةَ بِصيغَةِ (الجَفْر) تَعْويلًا على أَنَّ (الجَفْر) في قَدِيمِ العَرَبِيَّةِ هُوَ (الجِلْدُ)، وقَد كانَت تُكْتَبُ فِيه رُموز

---

[1] البع، محمد رمضان، المجمع اللغوي في القاهرة ودوره في تعريب المصطلحات الحديثة، ورقة بحث، د. ط، د. ت، 13.

[2] خليفة، عبد الكريم، اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث، ط2، من منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، عمّان، 1988م، 235.

للإنْباءِ بالكَوائنِ والدَّوْلاتِ. وترى اللَّجْنَةُ نظرًا لِشيوعِ كَلِمَةِ (الشَّفْرَةِ) أَنْ تَقْبَلَها على أَنَّها مُعَرَّبَةٌ من (cypher) وأَمَّا ضَبْطُها فَيَعْتَمِدُ على المَشْهورِ في الصِّيَغِ المُعَرَّبَةِ وَهُوَ الفَتْحُ".[1]

تعقيب وتعليق:

يُعدّ هذا القرار من جُملة قرارات المجمع المُختصة بالألفاظ والأساليب التي تعالج الجانب الدلالي في كثير من الكلمات الدارجة على ألسنة أهل اللغة. وكلمة (الشَّفرة) عربية الأصل، إذ وردت في المعجمات العربية القديمة بهذه الصيغة، إلا أن المعنى الذي ذكرته المعجمات لهذه الكلمة يختلف عمّا أورده لها المجمع؛ إذ ذكر الخليل بن أحمد أن الشَّفرة (بفتح الشين) هي السكين، وجمعها (الشَّفْرُ) و (الشِّفار).

كذلك يُعبر عن حرف الوادي أي حافّته بكلمة (الشَّفير)، ومنها شفير جهنم، أما (الشُّفْرُ) (بضم الشين) فهو (شُفْرُ) العين والمقصود به مَنبت الهُدب من العين.[2]

كما أورد ابن فارس في (مقاييس اللغة) وتحت مادة (شَفَرَ) أن الشين والفاء والراء أصل واحد يدل على حد الشيء وحرفه، وشَفيرُ البئر حَدُّه، و(الشُّفْر) منبت الهُدب من العين، وذكر أيضًا (الشَّفرة) بفتح الشين، وقال إنها معروفة، ولم يذكر معناها، إلا أن المحقق وضّح المقصود بها في هامش الصفحة التي ذُكرت فيها، فقال: إنها السكين العريضة، كما ذكر مقولة بعضهم: "ما بالدار شُفْر" وبيّن أن المقصود بالشُّفر في هذا السياق هو (المرء)، فالمعنى: أنه ليس في الدار ذو شُفر، أي (ذو عين) كما يقال ليس في الدار عين تطرف.[3]

ولا تختلف المعاني الذي ذكرها الزمخشري في (أساس البلاغة) عمّا قدّمه الخليل وابن فارس، إذ بيّن أن (الشَّفير) هو حافة النهر، أو البئر، أو القبر، و(الشُّفْر) منبت الهدب، ويمكن نطقه

---

(1) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، كتاب الألفاظ والأساليب، الجزء الثالث، 14.

(2) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، معجم العين، ترتيب وتحقيق عبد الحميد هنداوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003، مادة (شفر)

(3) ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة (شفر).

بضمّ الشين أو فتحها، وذكر أن من المجاز قولهم "ما بالدار شُفْر وشَفْر" و "ما رأيت منهم شُفرًا وشَفْرًا" أي أحدًا، ومعناه ذا شُفر أو شَفْر.[1]

وذكر الرازي في (مختار الصحاح) أن (الشَّفْرة) (بفتح الشين) هي السكين العظيمة، وحرف كل شيء (شُفْره) و (شفيره) كالوادي ونحوه.[2]

وجاء في (القاموس المحيط) أن (الشُّفْر) (بضم الشين) هو أصل منبت الشعر في الجفن، وناحية كل شيء (شُفره)، وذكر أيضًا تفسير قول بعضهم (أراك بشرٌ ما أحارَ مِشْفَرٌ) أي أغناك الظاهر عن سؤال الباطن؛ لأنك إذا رأيت بَشَرَهُ سمينًا كان أو هزيلًا؛ استدللت به على كيفية أكْلِه، و(شَفَّرَ) المال تشفيرًا: قلّ وذهب، و(شَفّرَت) الشمس، أي دنت للغروب، والشَّفْرةُ السكين العظيمة، وعيش (مُشَفَّرٌ) أي ضيّق قليل.[3]

أما الزبيدي، فقد أورد في (تاج العروس) المعاني ذاتها التي ذكرها السابقون، وأضاف إليها (المِشْفَر) الذي يُعبَّر به عن المَنَعة والقوة، والشدة والهلاك، وبه يُفسّر قول أحدهم "تركته على مِشْفَر الأسد" أي عُرضة للهلاك. كما يقال (شَفّرَ) الشيء تشفيرًا أي استأصله.[4]

وجاء في معجم (متن اللغة) أن (الشَّفْرة) "كلمة موَلّدة، وهي تعني المراسلة السرية المبنية على رموز لا يحلها إلا المتواضعون عليها، وأنها قد تكون مأخوذة من (الجَفْر) الذي يطلق مجازًا على العلم المكنون"[5]

أما كلمة (الشِّفْرة) (بكسر الشين) فقد وردت في (معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب) إلى جانب مصطلحات أخرى، هي (الكتابة بالشِّفْرة) و(علم الجَفْر) وذلك للتعبير عن الكتابة برموز محددة، لا يفهمها إلا من يعرف مفتاحها.[6]

---

(1) الزمخشري، أساس البلاغة، مادة (شفر).
(2) الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، د.ط، مكتبة لبنان، بيروت، 1986م، مادة (شفر)
(3) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مادة (شفر).
(4) الزبيدي، تاج العروس، مادة (شفر).
(5) رضا، أحمد، معجم متن اللغة، مادة (شفر).
(6) وهبة، معجم المصطلحات العربية في اللغة والآداب،219.

يُلاحظ مما تقدم أن القدماء عرفوا كلمة (الشَّفْرة) وأن الصيغ التي ذكروها تحت مادة (شَفَرَ) كلها بفتح الشين أو ضمّها، ولم ترد عنهم بكسرها – كما وردت في معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب وغيرها من الكتب المتأخرة – كما أن المعنى الذي يذكره القدماء لهذه الكلمة يدور حول (حدّ الشيء وحرفه) و(منبت الهُدب من العين) و(السكين الحادة) إضافة إلى توظيفهم هذه الكلمة في سياق الحديث عن باطن الأشياء والأشخاص، ويظهر ذلك من خلال المقولة (أراك بشرٌ ما أحارَ مِشْفَرٌ) كما ذكرت بعض المعاجم أن (التشفير) من (شَفَّرَ) يعني (ذهاب الشيء وغيابه).

أما المعاجم المتأخرة؛ فبعضها كمعجم (متن اللغة) يورد المعاني السابقة ويضيف إليها المعنى الحديث الذي يعبّر عن المراسلة السِّرية بناء على رموز محددة، وبعضها – كمعجم المصطلحات العربية – يكتفي بذكر المعنى المُوَلّد لهذه الكلمة، وذلك تحت عنوان (الشِّفرة) بكسر الشين.

ومقصود المجمع من خلال القرار السابق في كلمة (الشِّفْرة)، هو إتاحة توظيفها دلاليًا للتعبير عن الشيء بالرموز قصد التعمية والإخفاء. وقد أشار المجمع من خلال القرار إلى استعمال بعض المعاجم كلمة (الشفرة) بصيغة (الجفر) اعتمادًا على استخدام القدماء (الجَفْر) بمعنى (الجِلْد) الذي كانت تكتب فيه رموز للتنبؤ بالغيب، واستظهار المخفي من الأمور، ويقرر أخيرًا قبول استخدام كلمة (الشَّفرة) على أنها معربة (cypher) ويضبطها بفتح الشين، وذلك حسب المشهور في الصيغ المعربة.

إلا أنه من خلال تتبع ما أورده القدماء بشأن كلمة (الجَفْر) تبيَّن استخدامُهم إياها للدلالة على معان مختلفة منها: (ولد الشاة الذي (استجفر) أي صار له بطن وسَعَة جوف) كما تستخدم للدلالة على (البئر أو الحفرة من الأرض). ويقال (أَجْفَرَنا) فلان أي (قطعنا وترك وصلنا)[1] ولم تذكر أي من المعجمات دلالة (الجَفْر) على العلم المكنون أو الكتابة بالرموز، كما ورد في المعاجم الحديثة التي استند إليها المجمع في مناقشة قراره، وقد يكون المقصود بعلم الجَفْر – في سياق

[1] الفراهيدي، معجم العين، مادة (جفر)، وابن فارس، مقاييس اللغة مادة (الجفر) والزمخشري، أساس البلاغة، مادة (جفر)، والفيروز آبادي، القاموس المحيط، مادة (جفر) والزبيدي، تاج العروس، مادة (جفر).

الحديث عن التواصل بالرموز – هو الكتاب المتعارف عليه عند الشيعة، وهو (كتاب الجَفْر) الذي يقول فيه بعض أئمة الشيعة إنه الكتاب الذي أملاه النبي محمد ﷺ على الإمام علي بن أبي طالب، وأن هذا الكتاب هو غير القرآن الكريم، وفيه ما يحتاج الناس إليه إلى يوم القيامة، إضافة إلى تَنَبُّئِه بكثير من الأمور التي تخفى على الناس، وسُمّي بكتاب الجَفْر؛ لأنه موضوع في جلد شاة ليست بالكبيرة ولا بالصغيرة.[1]

إلا أن المتفق عليه بين المسلمين وأئمتهم، أن هذا الكتاب لا يعرف له سند إلى الإمام علي بن أبي طالب.[2]

فتسمية الكتاب بالجَفْر، هي نسبة لجلد الشاة الموضوع كدفّة أو غلاف لما يدّعيه الشيعة من علم أملاه النبي محمد ﷺ على الإمام علي بن أبي طالب (كرّم الله وجهه).

ويلاحظ – أيضًا – أن المجمع ذكر صراحة في قراره استخدام كلمة (الشَّفرة) كمعرب للفظ الأجنبي (cypher) فقدّم صيغة معربة، تقارب في طريقة نطقها الكيفية التي يُنطق بها اللفظ الأجنبي (cypher) إلا أن هذه الصيغة المعربة لها وجود في اللغة العربية، ودلالتها لا تقترب من الدلالة الجديدة، فالشَّفرة بفتح الشين كلمة عربية أصيلة، وهي في الوقت ذاته كلمة معربة من لفظ أجنبي؛ حُوّرت فيه بعض الحروف، وحُذفت أخرى؛ لتقترب من اللفظ الأجنبي الأصلي (cypher) وقد نجم عن هذا التعريب وجود كلمتين متماثلتين شكلًا ومختلفتين مضمونًا، إضافة إلى أن إحداهما عربية، والأخرى معربة كما أراد لها المجمع أن تكون، وكان الأجدر بالمجمع تعريب هذه الكلمة بطريقة مختلفة عن الكلمة العربية الأصلية؛ لأن ذلك يرفع اللبس والإشكال الذي يتحصل من كون الكلمتين بالصيغة نفسها، فلو أن المجمع جعل الكلمة بكسر الشين بدلا من فتحها، كأن يقال (الشِّفرة) لسُهل التمييز بين الكلمة العربية والكلمة المعربة، ولما حصل اشتراك لفظي بين عربي ومعرب، وما يترتب على ذلك من استحضار المعاني القديمة والحديثة التي تحتملها كلمة (الشَّفرة).

---

[1] الصفار، محمد بن الحسن، بصائر الدرجات، من مجموعة مصادر الحديث الشيعية، تحقيق الحاج ميرزا حسن كوجه باغي، د.ط، مطبعة الأحمدي، طهران، د.ت، 170.

[2] مجلة المنار، المجلد 18، الجزء3، 181.

ثانيًا: في الترجمة:

دَلَالَةُ " تَمْشيطِ البُقْعَةِ "

أصدر مجمع اللغة بالقاهرة قراره في أحد التعبيرات الشائعة، وهو (تمشيط البقعة) وكان نص القرار كالآتي:

"**مِمَّا اسْتَحْدَثَ في التَّعْبيراتِ العَصْرِيَّةِ قَوْلُهُم: تَمْشيطُ المَكانِ بِمَعْنى تَفْتيشِهِ ومَعْرِفَةِ ما يُخْفَى فيهِ. ومَعْ أَنَّ هذا التَّعبيرَ مُتَرْجَمٌ، فإِنَّهُ في صيغَتِهِ وفي دَلالَتِهِ لَيْسَ عَن العَرَبِيَّةِ بِبَعيدٍ، فَهُوَ مِنَ الفِعْلِ مَشَّطَ الشَّعْرَ خَلَّلَهُ وسَوّاهُ، وتَضْعيفُ الثُّلاثِيِّ لِلتَّكْثيرِ قِياسِيٌ. وعَلَى هَذا يَجوزُ التَّمْشيطُ.**"[1]

تعقيب وتعليق:

عرف العرب القدماء (المَشْطَ) و(التَمْشيطَ)؛ إذ جاء في معجم (العين) أن (المُشْطَ) و(المُشُطَ) لغتان، و(المِشْطَةُ) ضرب من (المَشْط)، و(الماشِطَةُ) هي التي تُحسنُ (المَشَاطَة)، إضافة إلى (المُشْط) الذي يُعبر به عن سلاميات ظهر القدم. ويقال (مَشِطَتْ) يده تَمْشَطُ مَشَطًا، وهو أن يَمَسَّ الرجل الشوكَ أو الجِذْعَ فيدخل منه في يده.[2]

وذكر ابن فارس في (مقاييس اللغة) أن الميم والشين والطاء كلمة واحدة وهي (المُشْط)، و(مَشَطَ) شعره مَشْطًا، و(المُشَاطة) ما سقط من الشعر إذا مُشِط، ويطلق على سلاميات ظهر القدم لفظ (المُشْط) وذلك على معنى التشبيه.[3]

وجاء في (أساس البلاغة): مَشَطَتْ الماشطة، وهي حسنة المِشْطة، وسقطت مُشاطته، ويقال مجازًا: انكسر مُشْطُ رجله، وضرب الناسج بمُشطه وبمَشطه و بمِشطه وبأمشاطه..[4]

---

[1] مجمع اللغة العربية، بالقاهرة، كتاب الألفاظ والأساليب، الجزء الثالث،53.
[2] الخليل بن أحمد، العين، مادة (مشط).
[3] ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادة (مشط).
[4] الزمخشري، أساس البلاغة ، مادة (مشط).

وأورد ابن منظور في (لسان العرب) أن المقصود بقول أحدهم: مَشَط فلان شَعْره (يَمْشُطُهُ) و(يَمْشِطه) (مَشْطًا) أي رَجَّلَه، و(المُشَاطة) ما سقط منه عند (المِشْط)، أما (المِاشِطَة) فهي التي تُحسن المِشْط، ويطلق على العظام الرقاق المفترِشَة فوق القدم دون الأصابع، لفظ (المُشْط) وذكر أيضًا أن العرب تقول عن الشخص المُتملِّق (دائمُ المِشْط).[1]

أما الفيروز آبادي فقد عرَّف (المِشْط) بأنه الآلة التي يُمتشَطُ بها، وجمْعُه (أمشاط) و(مِشاط)، أما (المُشْطُ) فهو المِنسَجُ الذي يُنسَجُ به منصوبًا، وهو أيضًا سُلاميات ظهر القدم، إضافة إلى عظام الكتف العريضة، أما (المَشْطُ) فيعني (الخَلْط) و(ترجيل الشعر)، و(الماشطة) هي التي تُحسن (المَشْط) ويقال للمتملِّق: (دائم المَشْط).[2]

وذكر الفيّومي في (المصباح المنير) أن المقصود بقولهم (مَشَطَ) فلان شعره أي (سَرَّحه)، و(المُشاطة) ما يسقط من الشعر عند (مَشْطه).[3]

وجاء في تاج العروس أن (المُشْط) مِنْسَج يُنسج به منصوبًا، إذ يقال: ضرب الناسج بمُشْطِه وأمْشاطِه، من باب المجاز، ونقل الزبيدي عن (التهذيب) و(الصحاح) أن (المُشْط) يطلق على سُلاميات ظهر القدم، و(المُشْطُ) من الكتف هو العظم العريض، أما (المَشْطُ) فهو (الخلط) كما عبّر عن ذلك الزبيدي، وهو أيضًا ترجيل الشعر...[4]

يُلاحظ أن أصحاب المعاجم القديمة فسّروا دلالة (المَشْط) و(التمشيط) من خلال استخدام كلمة (المَشْط) نفسها، وكأنها غنية عن التعريف! فذكروا – مثلا – أن (المِشْط) آلة يُمتشطُ بها، و(الماشِطة) هي التي تُحسن المَشْط، و(المُشاطَةُ) ما سقط من الشعر إذا مُشِطَ، كما أنهم وظّفوا هذه الكلمة للدلالة على أشياء أخرى، منها: التعبير بكلمة (المُشْط) عن (سُلاميات ظهر القدم أو عظم الكتف العريض)، كما تعني – أيضًا – (آلة النسج)، أما (المَشْطُ) فهو (الخلط أو المزج)، إضافة إلى وصفهم الشخص المتملق بأنه (دائم المَشْط)...

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، مادة (مشط).
[2] الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مادة (مشط).
[3] الفيومي، أحمد بن محمد بن علي، المصباح المنير، د.ط، مكتبة لبنان، بيروت، 1987م، مادة (مشط).
[4] الزبيدي، تاج العروس، مادة (مشط)

إلا أن هذه الكلمة ترتبط بشكل أساسي بالشَّعْر وتسريحه، وهي تدل على ترتيبه وتخليصه من التشابك، ويظهر ذلك من خلال ذكر بعض المعاجم كلمات تفسّر معنى (المَشْط) كقولهم: إن المَشْط هو (ترجيل الشعر) و(تسريحه). وبالرجوع إلى أصل هاتين الكلمتين تتضح العلاقة بين الكلمات الثلاث، إذ إن المَشْط يؤدي إلى ترجيل الشعر وتسريحه أو تصفيفه.

فقد جاء في معجم (العين) وتحت مادة(سرح) أن التسريح هو تخليص الشعر بعضه عن بعض.[1]

وذكر ابن فارس أن ترجيل الشعر يعني تصفيفه، وأن في هذا التعبير استعارة؛ حيث يوصف الشعر كأنه قائم على رجليه، فيكون قويًا ومرتبًا.[2]

أما الزمخشري فقد ذكر أن ترجيل الشعر يعني تسريحه،[3] وفسّر تسريح الشعر بتمشيطه،[4] أي أنه جعل الكلمة الواحدة من الكلمات السابقة دالّة على أختها.

كما ذكر الفيّومي في (المصباح المنير) أن ترجيل الشعر يعني تسريحه، سواء أكان شَعرك أم شعر غيرك.[5] أما تسريح الشعر – عنده – فيعني تصفيفه.[6]

وجاء في (تاج العروس) أن التسريح يعني التسهيل والتفريج، إضافة إلى دلالته على حل الشعر وإرساله قبل (المَشْط)، وهو أيضًا ترجيله وتخليص بعضه من بعض.[7] كما ذكر الزبيدي أن ترجيل الشعر يعني تسريحه وتمشيطه.[8]

---

[1] الخليل بن أحمد ، معجم العين، مادة (سرح).
[2] ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة (رجل).
[3] الزمخشري، أساس البلاغة، مادة (سرح)
[4] السابق، مادة (سرح).
[5] الفيّومي، المصباح المنير، مادة (رجل).
[6] السابق، مادة (سرح).
[7] الزبيدي، تاج العروس، مادة (سرح).
[8] السابق، مادة (رجل).

فالمعنى الأول والأساسي لكلمة (المَشْط) هو إرسال الشعر، وتخليصه من العُقد التي تؤدي إلى تشابك بعضه ببعض، ليسهل تصفيفه وترتيبه على صورة محددة.

أما المعاني الأخرى التي تحتملها هذه الكلمة؛ فهي لا تخرج عن دلالة الاسترسال المؤدي إلى الانتظام، فعلى سبيل المثال: يُعبَّر عن العظم العريض في كل من منطقتي القدم والكتف بلفظ (المُشْط)، إذ إن العظم في كلتا المنطقتين مُنبسط، وخالٍ من المفاصل التي تحول دون اكتسابه هيئة ثابتة، فهذا العظم مُسطح ومستوٍ، ومجرد من كل ما يعوّق انبساطه وانبطاحه.

وكذلك الأمر بالنسبة لآلة النَسْج أو(المِنْسَج)، إذ تُستخدم كلمة (المُشْط) للتعبير عن هذه الآلة، ومعروف أن (النَسْجَ) يعني ضمُّ الشيء إلى الشيء، ويُقال نسج الحائك الثوب (يَنْسِجُه) و (يَنْسُجُه) (نَسْجًا) إذا ضمّ السَّدى إلى اللُّحمة.[1]

ففي تشابك الخيوط بطريقة منتظمة، يتَحصّل نسيج متكامل ومتتابع في نسق معين، وآلة النَسْج التي يستخدمها الحائك تشبه إلى حد كبير (المِشْط) الذي يستخدم في تسريح الشعر، والغرض منه هو ضمُّ الخيوط بعضها إلى بعض، بشكل متساوٍ ومُتّسق، كما هو الحال بالنسبة لمِشط الشعر، الذي يُرجى به ترتيب الشعر، وتخليصه من العُقد ليصبح مسترسلا ومرتبًا.

أما استخدام كلمة (المَشْط) للدلالة على (الخلط والمزج) ففيه إشارة واضحة إلى الاتحاد والانسجام الذي يتأتّى من هذه العملية، إذ لا بدّ من ضمان تمازج الشيئين في حال إرادة الخلط والمزج، كما في قول أحدهم (تَمازَجَ) السائلان أو الشرابان، وينتج ذلك من خلال استخدام آلة تعمل على مزج السائلين، وتداخل جزيئاتهما معًا بنسب متساوية، فهذه الآلية تحول دون أي عائق من شأنه أن يفصل بين السائلين، أو يضمن استقلالية كل واحد منهما عن الآخر.

وتلتقي هذه الدلالة مع الدلالات السابقة، من حيث إزالة العوائق والحواجز التي تمنع الانسجام والاتساق بين الأشياء.

[1] ابن منظور، لسان العرب، مادة (نسج)

أما توظيف بعض المتكلمين كلمة (المَشْط) للتعبير عن تملُّق المرء؛ ففيه إيماء إلى التكلف والمبالغة، إذ إن الشخص المتملِّق يسعى إلى إظهار خلاف طبيعته، فيحاول جاهدًا إخفاء كل ما من شأنه أن يؤثر عليه سلبًا، أو يقلل من إعجاب الآخرين به، وهذا التصرف يشبه إلى حد كبير عملية (مَشْط) الشَعر، التي يحاول صاحبها تخليص الشعر من كل ما يعيق استرساله، ويؤثر في شكله وجاذبيته، فهذا الشخص المتملِّق يكون دائمًا على أُهبة الاستعداد لإظهار كل مليح، وإخفاء القبيح من أخلاقه وتصرفاته، تمامًا كالشخص الذي يلازم المِشط والمرآة؛ ليضمن دوام ترتيب شعره وتسريحه.

يمكن القول إن تعبير (تمشيط البقعة) ليس ببعيد عن العربية، وذلك كما بيّن المجمع في قراره، إذ إن المزارع يَمشَط الأرض بمشط من حديد ليُخلصها من الحجارة الصغيرة وما شابهها؛ فتصبح صالحة للزراعة، وتُمشط الأراضي الحدودية بأمشاط حديدية –أيضًا– لتُسوّى سطوحها؛ فيسهل تتبع أثار الأقدام التي دخلت تلك الحدود، بل إن أمشاط الحديد لم يكن استخدامها مقتصرًا على الأراضي الزراعية أو المناطق الحدودية؛ وإنما كانت وسيلة من وسائل التعذيب، وقد جاء ذكر ذلك في الحديث النبوي، إذ بيّن النبي ﷺ لأصحابه – في سياق حثه إياهم على الصبر والثبات – أن المؤمنين من قبلهم كانوا يُعَذَّبون ويُفتنون، وكان الواحد منهم يُمشط بأمشاط الحديد، فيُفصل لحمه عن عظمه، وما كان ذلك يردّه عن دينه[1].

فتمشيط الأرض الزراعية، والمنطقة الحدودية و(الجسد البشري) كما تقدم تبيان ذلك؛ لا يختلف عن التمشيط المعروف للشعر.

يتّضح ما سبق أن توظيف المجمع تعبير (التمشيط) للدلالة على التحري والتفتيش الدقيق لا يبتعد عن المعاني التي يدور حولها هذا اللفظ، بل إنه يلتقي مع تلك الدلالات من حيث ابتغاء الوضوح، والسعي إلى كشف المُخبّأ من الأمور، إضافة إلى التخلص من كل ما يعوّق صفو الشيء واستقراره.

[1] السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي، سنن أبي داود، تحقيق وضبط شعيب الأرناؤوط ومحمد كامل قروبللي، (طبعة خاصة)، دار الرسالة، العالمية، دمشق، 2009م، 285/4.

المبحث الخامس

التصحيح اللغوي في المستوى الكتابي (الإملائي)

"ضوابط رسم الهمزة":

1. قواعد ضبط الهمزة وتنظيم كتابتها كما أقرها المجمع في الدورة السادسة والعشرين[1]

أولاً: الهمزة في أول الكلمة:

1. **ترسم الهمزة في أول الكلمة ألفًا توضع فوقها قَطعة (ء)، إذا كانت مفتوحة أو مضمومة، وتوضع تحتها القطعة إذا كانت مكسورة، مثل (إن أكرمني فسوف أكرمه إكرامًا).**
2. **وكذلك ترسم الهمزة ألفًا إذا دخل على الكلمة حرف، نحو: فإن، وبأن، ولأن، ولِإن، ولِألا، وأإذا.**

ثانياً: الهمزة في وسط الكلمة:

1. **إذا كانت ساكنة رسمت على حرف مجانس لحركة ما قبلها مثل: فأس، وبئر، وسؤل.**
2. **إذا كانت مكسورة رسمت على ياء، مثل: رئي، ويئس، ومئين.**
3. **إذا كانت مضمومة رسمت على واو، مثل: قرؤوا، شؤون، إلا إذا سبقها كسرة قصيرة أو طويلة، فترسم على ياء، مثل: يستنبئونك، ويستهزئون، وبريئون، ومئون.**
4. **إذا كانت مفتوحة رسمت على حرف من جنس حركة ما قبلها، فإن كان ما قبلها ساكنًا غير حرف مد، رسمت على ألف مثل: " يسأل، ويبأس، وجيأة، وهيأة، وإن كان هذا الساكن حرف مد رسمت مفردة، مثل " تساءل، وتفاءل، ولن يسوءه، وإن وضوءَه"، إلا إذا وصل ما قبلها بما بعدها، فترسم على نبرة مثل: " مشيئة، وخطيئة، وبريئة، وإن مجيئك".**
5. **تعتبر الهمزة متوسطة إذا لحق بالكلمة ما يتصل بها رسمًا، كالضمائر، وعلامات التثنية والجمع، مثل: " جزأين، وجزاؤه، ويبدؤون، وشيؤه".**

ثالثاً: الهمزة في آخر الكلمة:

1. **إذا سبقت بحركة رسمت على حرف مجانس لحركة ما قبلها، مثل: يجرؤ، ويبدأ، ويستهزئ.**
2. **إذا سبقت بحرف ساكن، رسمت مفردة، مثل: جزء، وهدوء، وجزاء، وشيء.**

---

[1] صدر القرار في الجلسة التاسعة من الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة، يُنظر: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً لمجمع اللغة العربية، 308-309.

3. **إذا سبقت بحرف ساكن وكانت منوّنة في حالة النصب، رسمت على نبرة بين ألف التنوين والحرف السابق لها إذا كانا يوصلان، نحو: بطئًا، وشيئًا، فإذا كان ما قبلها حرفًا لا يوصل بما بعده رسمت الهمزة مفردة مثل: بدءًا.**

2.ضوابط رسم الهمزة كما أقرها المجمع في الدورة السادسة والأربعين[1]:

"أولاً: تقوم هذه الضوابط على الدعائم التالية:

1. **تتجنب الكتابة العربية توالي الأمثال، فيكتب الحرف المضعف حرفًا واحدًا، في مثل (قدّم)، وكتب الحجازيون قديمًا (داوود) و(رووس) و(شوون) بواو واحدة هكذا (داود) و(روس) و(شون).**
2. **تعد من الكلمة اللواصق التي تتصل بآخرها مثل: الضمائر وعلامات التثنية والجمع، وألف المنصوب، ولا يعد منها ما دخل عليها من حروف جر والعطف وأداة التعريف والسين وهمزة الاستفهام ولام القسم.**
3. **الحركات والسكون في الكلمة ترتب من ناحية الأولوية ترتيبًا تنازليًا على النحو التالي: الكسرة، فالضمة، فالفتحة، فالسكون.**

ثانيًا: تتلخص قواعد كتابة الهمزة بعد ذلك في القاعدة التالية:-

تكتب الهمزة في أول الكلمة بألف مطلقًا، أما في الوسط؛ فإنه ينظر فيها إلى حركتها وحركة ما قبلها، وتكتب على ما يوافق أولى الحركتين من الحروف، فتكتب الهمزة على ياء في مثل: المستهزئين، والمنشئين، وتطمئن، وأفئدة، وفئة، وجئتنا، لأن الكسرة أَولى من كل الحركات والسكون. وتكتب على واو في مثل: يؤذي، ويؤدي، وسؤل، وأولياؤُهم؛ لأن الضمة أَولى من الفتحة والسكون. وتكتب على ألف في مثل: سأل، ويسأل، وكأس، لأن الفتحة أَولى من السكون.

---

[1] صدر القرار في الجلسة السابعة من الدورة السابعة من الدورة السادسة والأربعين لمؤتمر مجمع اللغة العربية، ينظر: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً لمجمع اللغة العربية، 210-211.

أما في الآخر فتكتب بحسب ما قبلها، فإن كان ما قبلها مكسورًا كتبت على ياء مثل: برئ، وقارئ، وإن كان مضمومًا كتبت على واو، مثل جرؤ، وتكافؤ. وإن كان مفتوحًا كتبت على ألف مثل: بدأ، وملجأ، وإن كان ما قبلها ساكنًا تكتب مفردة مثل: بطء، وشيء، وجزاء، وضوء، وبطيء، ومضيء.

ملحوظة: إذا ترتب على كتابة الهمزة على ألف أو واو توالي الأمثال في الخط، كتبت الهمزة على السطر مثل: يتساءَلون، و رءُوس، إلا إذا كان ما قبلها من الحروف مما يوصل بما بعده، فإنها تكتب على نبرة، مثل: بطئها، وشئون، ومسئول.

استثناءات من القاعدة:-

1. **إذا اجتمعت الهمزة وألف المد في أول الكلمة أو في وسطها؛ اكتفي بعلامة المدة فوق الألف، مثل: آدم، وآكل، وآخر، والآن، ومثل: مرآة، قرآن.**
2. **تعد الفتحة بعد الواو الساكنة في وسط الكلمة بمنزلة السكون، ولذلك تكتب الهمزة مفردة في مثل: مروءَة، وشنوءَة، ولن يسوءَك، وإن ضوءَها.**

كما تعد ياء المد قبل الهمزة المتوسطة بمنزلة الكسرة، ولذلك تكتب الهمزة على نبرة في مثل: خطيئة، ومشيئة، وبريئة".

تعقيب وتعليق:

يُفترض في القرار السابق أن يكون مُوجِّهًا ومرشدًا في مجال رسم الهمزة بصورها المتنوعة، إذ إن الهمزة حرف من حروف العربية، إلا أنها لا صورة محددة لها كبقية الحروف، فقد تكتب مرة على ألف، وأخرى على واو، أو ياء، أو مفردة، وقد تناول القدماء قضية رسم الهمزة في مؤلفاتهم، واقتفى عدد من المحدثين آثارهم في القواعد التي انتهوا إليها، وخرج آخرون عن بعض تلك القواعد، فغيروا وبدّلوا.

ويمكن القول إن قرارات مجمع اللغة العربية في مجال كتابة الهمزة، أسهمت في تنظيم قواعدها، وذلك من خلال إفادة المجمع من توجيهات المتقدمين والمتأخرين في هذا المجال واعتماده عليها.

وقد كان لقاعدة أقوى الحركات أثر واضح في صياغة المجمع قواعد الهمزة، وقد أشار رمضان عبد التواب إلى الدور الكبير الذي قدّمه أحد الباحثين في مجال كتابة الهمزة، وهو (بشير محمد سلمو) الذي قدّم بحثًا بعنوان (قاعدة الأقوى لكل الهمزات)[1]، إذ تتلخص هذه القاعدة في أن الهمزة إذا كانت في بداية الكلمة؛ فإنها تكتب بالألف، أما الهمزة المتوسطة أو المتطرفة، فإنه يُنظر لحركتها وحركة ما قبلها ويُحكم للأقوى، وأقوى الحركات هي الكسرة تليها الضمة، وبعد ذلك الفتحة، وأخيرًا سكون الحرف الصحيح، وبالنسبة للمعتل فإن له ترتيبه أيضًا بحسب الأقوى، إضافة إلى أن الهمزة في آخر الكلمة تعد ساكنة، وعليه يكون ترتيب القوة في الحركة والسكون والصحة والاعتلال كما يأتي:

سكون الياء، الكسرة، سكون الواو، الضمة، سكون ألف المد، الفتحة، سكون الصوامت[2].

ملاحظات بشأن القواعد التي أقرها المجمع بالنسبة لكتابة الهمزة في بداية الكلمة:

تجاوز المجمع بعض القواعد التي قال بها القدماء في موضوع الهمزة، ويتضح ذلك من خلال عدد من الإشارات التي جاءت في صدر القرارات؛ فقد جاء في القرار الأول للمجمع أن الهمزة في بداية الكلمة تكتب على ألف مطلقًا، بغضّ النظر عن حركتها، إضافة إلى احتسابه الحروف التي تدخل على الكلمات المبدوءة بهمزة، زوائد عليها، وليست منها كما هو الحال مع الضمائر، وهذا لا خلاف عليه عند القدماء ومن تبعهم، وقد ذهب المجمع من خلال هذا القرار إلى أن الأصل

[1] عبد التواب، رمضان، مشكلة الهمزة العربية، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1996، 88
[2] السابق، 88-89

في كتابة الكلمات التي تبدأ بهمزة إذا دخل عليها أحد الحروف مثل: الفاء، والواو، وباء الجر، وهمزة الاستفهام وغيرها، هو رسمها على ألف، ومثّل على ذلك بقوله: (فإن) و(لأن) و(بأن)... إلا أن القرار لم يستثنِ بعض الكلمات التي خرجت عن هذه القاعدة، فرُسمت عند جُلِّ القدماء على غير صورة الألف، والكلمات التي وردت في القرار هي: (لَإن) و (لِأَلا) برسم الهمزة على ألف، وذلك على الرغم من ذكر بعض المتقدمين استثناء هاتين الكلمتين من جملة الكلمات التي تبقى مرسومة على ألف وإن سُبقت بحرف أو غيره، وقد ذكر هذا الاستثناء كل من القلقشندي[1] والسيوطي[2]، إضافة إلى أنهما رُسمتا في القرآن الكريم على نبرة، في مثل قوله تعالى: چ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ى ى چ (الأحزاب:60)، وقوله تعالى: چ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ى ى چ (الحديد:29).

ولو أن المجمع استثنى –من قاعدته– هاتين الكلمتين وما شابههما من الكلمات التي لم تُذكر في القرار مثل (حينئذ)، و(يومئذ)، لكانت المسألة أوضح، إذ إن الصورة التي دعا إليها المجمع في كل من (لَإن) و (لِأَلا) كفيلة بإيقاع القارئ في شباك اللبس بكلمات أخرى تشابهها في الرسم مثل (لِأَن) التي تكون فيها اللام للتعليل، و(لا لا) في توكيد حرفي النفي (لا).

تعقيب على القواعد التي أقرها المجمع بالنسبة لرسم الهمزة المتوسطة:

أما قواعد رسم الهمزة المتوسطة كما أقرها مجمع اللغة العربية بالقاهرة، فهي قريبة من القواعد التي ذكرها القدماء، ومن سار على نهجهم من المتأخرين، كالقلقشندي، والسيوطي، والهوريني، وغيرهم، إذ يُلحظ في قواعدهم فيما يتعلق بكتابة الهمزة، تحكيمهم لقاعدة أقوى الحركات التي انتهى إليها المحدثون، ووضحت تفاصيلها على يد (بشير سلمو)، إلا أن بعض القواعد في رسم الهمزة اختلفت عما ذكره القدماء، وسيتضح ذلك من خلال مقارنة القواعد المُدرجة في قرار المجمع، مع قواعد بعض القدماء الذين تناولوا مسألة كتابة الهمزة في مؤلفاتهم كما يأتي:–

[1] القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، 209/3
[2] السيوطي، همع الهوامع، 310/6

القواعد التي انتهى إليها القرار بشأن الهمزة المتوسطة الساكنة:

جاء في قرار المجمع أن الهمزة المتوسطة إذا كانت ساكنة، فإنها ترسم على حرف مجانس لحركة ما قبلها، فإن كان ما قبلها مفتوحًا كتبت على ألف، وإن كان مضمومًا كتبت على واو، وإن كانت مكسورة كتبت على ياء، وقد ذكر ذلك كل من ابن قتيبة[1]، وابن درستويه[2]، وابن جني[3]، والقلقشندي[4]، والسيوطي[5]، ومن تبعهم من المحدثين كالهوريني[6] بينما ذكر الفراء أن الهمزة كانت تكتب قديمًا على ألف في حالاتها كلها، بغضِّ النظر عن موقعها، أو حركتها وحركة ما قبلها[7].

ولم يذكر عن الخليل بن أحمد تصويره الهمزة المتوسطة الساكنة، كما لم يتطرق الزجاجي في (جمله) لها.

وبناء على ذلك؛ فإن الضوابط التي أقرها المجمع بالنسبة للهمزة المتوسطة الساكنة لا تختلف عمّا جاء به القدماء.

القواعد التي أقرها المجمع بشأن رسم الهمزة المتوسطة المكسورة:

أما الهمزة المتوسطة المكسورة؛ فقد جاء في قرار المجمع أنها تكتب على ياء، وهذا ما ذهب إليه ابن قتيبة[8]. إذ ذكر في سياق حديثه عن الهمزة المتوسطة المكسورة المتلوة بحرف ياء، أنها تكتب على حرف ياء نحو (تستهزيْن)، على الرغم من أن ملاحظته في هذا المجال هي لتأكيد رسم الهمزة على ياء المخاطبة – بالنسبة لهذا المثال – دون أن تكون للهمزة تكئة أو حرف مستقل يخصص لها، وكذلك ذكر الزجاجي[9].

---

(1) ابن قتيبة، أدب الكاتب،262.

(2)ابن درستويه، عبد الله بن جعفر، كتاب الكتّاب، تحقيق إبراهيم السامرائي وعبد الحسين الفتلي، ط1، مؤسسة دار الكتب الثقافية، الكويت، 1977م، 31.

(3) ابن جني، الألفاظ المهموزة وعقود الهمز، 58.

(4) القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، 209/3.

(5) السيوطي، همع الهوامع، 311/6.

(6) الهوريني، أبو الوفاء نصر بن نصر، المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية، تحقيق طه عبد المقصود، ط1، مكتبة السنة، القاهرة،2005م، 156-166.

(7) الفراء، معاني القرآن، 135/2.

(8) ابن قتيبة، أدب الكاتب، 264

(9)الزجاجي، الجمل في النحو، 281.

وقد ذكر ابن درستويه أمثلة – في سياق حديثه عن الهمزة المتوسطة المتحركة بأي حركة كانت بعد ساكن – ظهرت من خلالها كتابته الهمزة المتوسطة المكسورة على نبرة، نحو (مُستلئم) و (مُسائِل)[1] على الرغم من عدم إفراده عنوانًا يظهر من خلاله أن الهمزة المتوسطة المكسورة تكتب ياء.

وصرّح ابن جني أن الهمزة المتوسطة المكسورة تكتب على ياء على كل حال، سواء أكان ما قبلها مفتوحًا، أم مضمومًا، أم مكسورًا[2]. وكذلك ذكر الهوريني وهو من المتأخرين[3]. ويمكن القول إن ما ذهب إليه المجمع بشأن كتابة الهمزة المتوسطة المكسورة، لا يختلف عمّا انتهى إليه المتقدمون.

الضوابط التي حددها المجمع بشأن رسم الهمزة المتوسطة المضمومة:

وبالنسبة لقرار المجمع في الهمزة المتوسطة المضمومة، فقد جاء فيه أنها تكتب على واو، إلا إذا سبقت بكسرة قصيرة أو طويلة. وقد أُثر عن الخليل بن أحمد كتابته إحدى الكلمات – التي تكون همزتها متوسطة بزائد – بهمزة على حرف الواو وهي كلمة (سماؤك)، إذ راعى حركة الهمزة بعد إضافة الزائد عليها[4].

وقد تحدث ابن قتيبة في (أدب الكاتب) عن الهمزة المتوسطة المضمومة حديثًا متفرقًا، يمكن من خلاله استنتاج مذهبه في كتابتها؛ إذ ذكر أن الهمزة إذا كانت متوسطة بزائد، أي أن أصلها متطرفة، وأُضيفت لمضمر مثلًا في حالة الرفع كما في: (يقرؤه) فإن الهمزة تكتب فيه على واو[5]، لكنّه فضّل ترك الحرف على حاله مكتوبًا بالألف[6] "

---

[1] ابن درستويه، كتاب الكتاب، 30.
[2] ابن جني، الألفاظ المهموزة وعقود الهمز، 59.
[3] الهوريني، المطالع النصرية، 166.
[4] حمادة، فؤاد رمضان، أثر صوت الهمزة على إنشاء صورتها الكتابية عند الخليل بن أحمد، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، المجلد الثالث والعشرون، العدد الأول، يناير،2015، 208.
[5] ابن قتيبة، أدب الكاتب، 262.
[6] السابق، 263.

كما تطرق ابن قتيبة للهمزة المضمومة في سياق حديثه عن الهمزتين المتوسطتين، المضمومة والمكسورة إذا أُلحقتا بحرف من جنس حركتيهما، إذ ذهب إلى حذف الهمزة – أي حذف الحرف الذي تكتب عليه– سواء أكان واوًا إن كانت الهمزة مضمومة، أم ياء إن كانت مكسورة، ودعا إلى كتابتها على الحرف الموجود في الكلمة، في نحو (اقرؤا) و(يَقرؤن) و(مستهزؤن)[1] وهو من خلال المثال الأخير لا يوظف قاعدة أقوى الحركات.

كما ذكر الهمزة المتوسطة المضمومة في سياق حديثه عن توالي الأمثال، وإن لم يصرح بهذه التسمية، إذ قال: "ومما اختلفوا فيه (مؤونة) و (شؤون)... كتبه بعضهم بوواين، وكتبه بعضهم بواو واحدة، وكله حسن"[2].

وذكر أيضًا أن الهمزة المتوسطة إذا كانت مضمومة، ومسبوقة بحرف ساكن؛ فإنها تكتب على واو، نحو (أَفْؤُس)، كما تكتب على واو، إذا كانت مضمومة وقبلها حرف مفتوح، نحو(لَؤُم)[3].

يمكن القول من خلال هذه الملاحظات المتفرقة إن الهمزة المتوسطة المضمومة عند ابن قتيبة تكتب على واو إذا سبقت بفتح، أو سكون، أو كسر، أو ضم، نحو (لَؤُم) و(أفؤس) و(مستهزؤن) و(شؤون)، ويتضح من المثال الأخير أنه يأخذ بمبدأ توالي الأمثال.

أما الزجاجي، فقد ذكر الحالات التي تكتب فيها الهمزة المتوسطة على واو، وذلك إذا كان ما قبلها مضمومًا، سواء أكانت حركة الهمزة الكسرة أم الفتحة[4].ولم يذكر الهمزة المتوسطة المضمومة معهما، إلا أنه بعد ذلك ذكر حالة الهمزة المتوسطة المضمومة المسبوقة بحرف مفتوح، وأنها تكتب على واو[5].

ويلاحظ على الزجاجي عدم التفاته إلى أن الكسرة أقوى الحركات، بدليل دعوته إلى كتابة الهمزة المتوسطة المكسورة على واو، في حال كان ما قبلها مضمومًا.

---

(1) السابق 264.
(2) ابن قتيبة، أدب الكاتب، 265.
(3) السابق، 265-266
(4) الزجاجي، الجمل في النحو، 280.
(5) السابق، 281.

والهمزة المتوسطة المضمومة لم تذكر عند ابن درستويه بهذه التسمية، إلا أنه ذكر أمثلة كتبت فيها الهمزة على (واو)، وذلك في سياق حديثه عن الهمزة المتوسطة المتحركة بأي حركة كانت بعد حرف متحرك، مثل (الزُؤُد) و(لَؤُم)[1]. إلا أنه لم يذكر كيفية كتابة الهمزة المتوسطة المضمومة في حال سبقت بكسر.

أما الهمزة المتوسطة المضمومة عند ابن جني؛ فهي تكتب على واو إذا انضم ما قبلها، نحو (تُؤُمل الشيء)، وإذا انفتح ما قبلها نحو (لَؤُم الرجل)[2]. أما في حال سبقت بكسر، فإنها تكتب على نبرة: (يقرِئُك)[3]. ولكنه يذكر أن الهمزة المتوسطة المضمومة[4] إذا سبقت بساكن؛ فإنه لا يكون لها حرف ترسم عليه، نحو(يَبْـلـُؤُم) ، كما ذكر أن الهمزة إذا كانت متوسطة من خلال إضافتها لمضمر؛ فإنها تكتب في حالة الرفع على واو، نحو(هذا خطؤك)[5].

وقد ذهب الهوريني إلى أن الهمزة المتوسطة المضمومة تكتب على واو، سواء أكان ما قبلها مفتوحًا، أم مضمومًا، أم ساكنًا، صحيحًا، أم معتلًا[6].

يتضح مما سبق أن قرار المجمع المتعلق برسم الهمزة المتوسطة المضمومة يوافق ما ذهب إليه القدماء في معظم حالاتها، باستثناء ما ذهبوا إليه من كتابتها على (واو) في حال سبقت بكسر، إلا أن ابن جني أثبتها على ياء كما تقدم.

قرار المجمع بشأن الهمزة المتوسطة المفتوحة:

أما قرار المجمع بالنسبة لكتابة الهمزة المتوسطة المفتوحة، فيتمثل في أنها تكتب على حرف من جنس حركة ما قبلها، فإن كان ما قبلها ساكنًا غير حرف مد، رُسمت على ألف، نحو (يسأل)، وإن كان هذا الساكن حرف مد، رُسمت مفردة، نحو (تساءل)، إلا إذا كان هذا الساكن يوصل بما بعده، نحو (بريئة).

---

(1) ابن درستويه، كتاب الكتاب، 28.
(2) ابن جني، الألفاظ المهموزة وعقود الهمز، 59.
(3) السابق، 62.
(4) السابق، 60.
(5) ابن جني، الألفاظ المهموزة وعقود الهمز، 62
(6) الهوريني، المطالع النصرية، 170.

ولم يُفرد ابن قتيبة عنوانًا ظاهرًا للهمزة المتوسطة المفتوحة، بل تطرق لطريقة كتابتها من خلال ذكر أمثلة في باب الهمزة، إذ ذكر أن الهمزة إذا كانت في آخر الكلمة، وأُضيفت لمضمر وهي في حالة النصب، فإن الهمزة تكتب فيها على ألف، نحو (رأيت ملأهم) و(لن أقرأه)[1] وأنها تكتب على نبرة إذا سبقت بكسر، نحو (هو يريد أن يستقرئك)[2]، وأن الهمزة إن كانت مفتوحة وانفتح ما قبلها، فإنها تكتب على ألف نحو (سأل)[3]، إلا أنه حذف الصورة التي تكتب عليها الهمزة في نحو المضارع من (سأل)، فكتب (يسـئـل) و(يزءر) و(يسـئـم) و(مسـئلة) وذكر أن كلمة (المشأمة) كتبت في القرآن دون تكئة، في قوله تعالى (وأصحاب المشـئمة)(الواقعة:9).

وبيّن أن الأصل في كتابة الكلمات التي تأتي الهمزة فيها متوسطة مفتوحة، ومتلوة بهاء التأنيث، هو كتابتها على ألف، نحو (المرأة) و(الكمأة) و(الجرأة)، إلا إذا كان قبل هاء التأنيث ياء أو واو أو ألف، فإن الهمزة لا تكتب على حرف معين، ومثل ذلك (الهيـئة) و (السوءة) و(الباءة)[4].

فابن قتيبة يختلف عمّا ذهب إليه الآخرون في كتابة الهمزة المتوسطة المفتوحة المسبوقة بساكن، سواء أكان صحيحًا أم حرف ياء، إذ إنه يكتبها دون تكئة، بينما خصص لها صورة في حال كانت متوسطة مفتوحة مسبوقة بساكن صحيح، ومتلوّة بهاء التأنيث، فرسمها على ألف، على الرغم من أن الهمزة في كلتا المجموعتين تُعدّ متوسطة مفتوحة.

وذهب الزجاجي إلى أن الهمزة المتوسطة بزائد من خلال اتصالها بمضمر، تكتب على ألف في حال النصب، كقول أحدهم (رأيت جزأك)[5]، و(لن يقرأه)[6] وأن الهمزة إذا كانت متوسطة

---

(1) ابن قتيبة، أدب الكاتب،262.
(2) السابق، 264.
(3) السابق، 266.
(4) ابن قتيبة، أدب الكاتب، 267.
(5) الزجاجي، الجمل في النحو، 279.
(6) السابق، 280.

ومفتوحة، فإنها تكتب على ألف[1].ولم يذكر الحالات التي تسبق فيها الهمزة المتوسطة المفتوحة بحركات أخرى مثل الضمة أو الكسرة.

لكنّ رأيه المثير للجدل؛ هو اختياره كتابة كل من (يسأل) و(يسأم) بالصورة الآتية: (يسئل) و(يسئم)، وتبريره ذلك بسبب كثرة دورها في الكلام، واجتماع أكثر الكتاب عليها، وقوله إن إثبات الهمزة، أي كتابتها على (ألف)، جائز فيما سوى المثالين السابقين، وإن الحذف جائز أيضًا[2].

ولا شك أن إجازة الزجاجي كتابة الهمزة في كلمات محدودة على صورة مغايرة لما هو مألوف بحجة كثرة دورها في الكلام، أمر غير مقنع، وحجته فيه ضعيفة، إذ إن الصورة التي اختارها لرسم الهمزة المتوسطة المفتوحة المسبوقة بحرف صحيح ساكن، تُعدّ شاذة؛ لأن النبرة تُنبئ عن وجود كسرة في الكلمة، سواء أكانت حركة الهمزة نفسها أم حركة ما قبلها، وهذا لا ينطبق على الكلمات التي ذكرها في الحالة المستثناة.

أما حديث ابن درستويه عن الهمزة المتوسطة المفتوحة، فقد تمثل في أن الهمزة إذا كانت في وسط الكلمة، وكانت حركتها الفتحة، والحرف الذي يسبقها متحرك، فإن الهمزة تكتب على صورة الحرف الذي منه حركة ما قبلها، مثل (الفئة)، و(يؤيد)، و(السأم)[3].

فابن درستويه يُجمل حالات كتابة الهمزة المتوسطة المفتوحة، من خلال نصه على أنها تُكتب على حرف يناسب حركة الحرف الذي يسبقها، إلا أنه لم يتطرق لطريقة كتابتها في حال سُبقت بأحد أحرف العلة.

وقد سلك ابن جني في (عقود الهمز) المسلك ذاته الذي سلكه ابن درستويه، إذ ذكر أن الهمزة إذا كانت مفتوحة، وانفتح ما قبلها، فإنها تكتب على ألف، نحو (سأل)، وإن انضم ما قبل

---

[1] السابق،281.
[2] الزجاجي، الجمل في النحو، 282.
[3] ابن درستويه، كتاب الكتّاب، 28.

المفتوحة، فإنها تكتب على واو، نحو(يؤذن)، وإن انكسر ما قبل المفتوحة، فإنها تكتب على ياء، نحو(مِئَر)[1] أي الثأر والعداوة.

كما ذكر أن الهمزة المتوسطة المفتوحة إذا سبقت بحرف صحيح ساكن، فإنها لا تثبت عند أكثر الكتاب، في نحو (مسـئلة) و(تجـئر)، أما إذا كان ما قبلها حرف ياء أو واو ساكنين، فإنها تكتب على ألف، نحو (حوْأبة) و(الجيْأل)[2].

وقد اقتفى ابن جني أثر ابن قتيبة في عدم إثبات صورة للهمزة المتوسطة المفتوحة في حال سُبقت بساكن صحيح، إضافة إلى أنه لم يبيّن كيفية كتابتها في حال سُبقت بأحد حروف المد.

والهمزة المتوسطة المفتوحة عند الهوريني، تكتب على ألف إذا كان ما قبلها مفتوحًا[3]، وتكتب على نبرة إذا سُبقت بكسر، نحو(رِئاء)[4]، وتكتب على واو إذا سبقت بضم، نحو(سُؤال)[5]، وتكتب على ألف، إذا سبقت بحرف صحيح ساكن، نحو (يسأل)، وتكتب على السطر، إذا سبقت بحرف ألف أو واو، نحو (تضاءل) و(توءم)، وتكتب على نبرة إذا سبقت بياء نحو (خطيئة)[6].

فالهوريني لم يختلف عن معظم ما نصه القدماء في كتابة الهمزة المتوسطة المفتوحة، كما أنه بيّن طريقة كتابتها في الحالات كلها، وهو ما ذهب إليه المجمع.

مذهب المجمع في كتابة الهمزة المتوسطة بزائد:

كما جاء في القرار –أيضًا– اعتبار الهمزة متوسطة، إذا لحق بالكلمة ما يتصل بها رسمًا مثل الضمائر، وعلامات التثنية والجمع. وهذا ما ذهب إليه الخليل بن أحمد، إذ عامل الهمزة المتوسطة بزائد، معاملة الهمزة المتوسطة أصلًا[7].

---

[1] ابن جني، الألفاظ المهموزة وعقود الهمز، 58.
[2] السابق، 61.
[3] الهوريني، المطالع النصرية،173.
[4] السابق، 174.
[5] السابق، 175.
[6] الهوريني، المطالع النصرية، 177.
[7] حمادة، فؤاد، أثر صوت الهمزة على إنشاء صورتها الكتابية عند الخليل بن أحمد، 208.

ولم يصرح ابن قتيبة بمعاملته الهمزة المتوسطة بزائد معاملة الهمزة المتوسطة أصلًا، إلا أن ذلك يظهر من خلال معالجته الكلمات التي أتت فيها الهمزة متوسطة بضمير أو ما شابهه[1].

وكذلك فعل ابن درستويه في الهمزة المتطرفة، المتحرك ما قبلها، إذا اتصلت بما بعدها من علامة ضمير، أو تثنية، أو جمع، أو تأنيث، إذ عاملها معاملة الهمزة المتوسطة، وأجرى عليها الأحكام التي خرج بها بالنسبة للهمزة المتوسطة[2]، إلا أنه عامَل الهمزة المتطرفة – الساكن ما قبلها، والمتصلة بما بعدها بضمير أو ما شابهه – معاملة مختلفة، إذ إنه لم يثبت الهمزة في تلك الحالة على حرف معين، بل كتبها مفردة، نحو قوله: (هذا جُزءُك)، و (رأيت جزءَك)، و(السوءة)[3].

أما ابن جني، فلم يصرح بمعاملة الهمزة المتوسطة بزائد معاملة الهمزة الأصلية، إلا أنه طبّق المعاملة نفسها بالنسبة لكتابة الهمزة في الحالتين، فاتضح من ذلك مساواته الهمزة المتوسطة بزائد مع الهمزة المتوسطة أصلًا[4].

وبالنسبة للهوريني، فقد صرّح أن الهمزة المتوسطة توسطًا عارضًا، تأخذ حكم الهمزة المتوسطة أصلًا[5].

فما أقرّه المجمع من معاملة الهمزة المتوسطة بزائد معاملة الهمزة المتوسطة أصلًا، هو مذهب الذين كتبوا في طريقة رسم الهمزة وبيّنوا قواعدها، باستثناء (ابن درستويه) الذي عامل الهمزة المتطرفة الساكن ما قبلها، والمتصلة بما بعدها من ضمير أو ما شابهه، معاملة تختلف عن الهمزة المتطرفة المتحرك ما قبلها، والمتصلة بما بعدها من ضمير أو ما شابهه؛ إذ إنه لم يثبت الهمزة المتوسطة المفتوحة على صورة محددة في حال سُبقت بساكن، بل كتبها مفردة.

الضوابط التي حددها المجمع بالنسبة لكتابة الهمزة المتطرفة:

---

(1) ابن قتيبة، أدب الكاتب، 262-263.
(2) ابن درستويه، كتاب الكتّاب،32.
(3) السابق، 34.
(4) ابن جني، الألفاظ المهموزة وعقود الهمز،61.
(5) الهوريني، المطالع النصرية، 181.

وبالانتقال إلى ما جاء في قرار المجمع بالنسبة للهمزة المتطرفة، فيتمثل في أن الهمزة إذا جاءت في آخر الكلمة، وسبقت بحرف متحرك، فإنها ترسم على حرف مجانس لحركة الحرف الذي قبلها، وفي حال سبقت بحرف ساكن، فإنها ترسم مفردة، كما أن الهمزة المتطرفة إذا سبقت بساكن، وكانت منوّنة في حال النصب، فإنها ترسم على نبرة بين ألف التنوين والحرف السابق لها، إذا كانا يوصلان، أما إذا كان ما قبلها حرفًا لا يوصل بما بعده؛ فإنها ترسم مفردة. ويمكن القول إن ما جاء في هذا القرار يوافق ما ذهب إليه القدماء ومن تبعهم من المتأخرين.

وقد ذكر ابن قتيبة أن الهمزة إذا كانت آخرًا، وكان الحرف الذي يسبقها مفتوحًا، فإنها تكتب على ألف[1]، فإن انضم ما قبلها، كُتبت على واو[2]، وإن انكسر ما قبلها، كُتبت على ياء[3]، كما ذكر أن الهمزة إذا كانت في آخر الكلمة وسبقت بساكن، فإنها تحذف في الرفع والخفض[4]، أي لا تثبت لها صورة تكتب عليها، بل تكتب على السطر.

وكذلك إذا كانت في موضع نصب غير منوّن، أما إذا كانت في موضع نصب منوّن؛ فإنها تلحق بألف توصل بالحرف الذي قبل الهمزة إن كان يوصل بما بعده، نحو (أخرجت خبـئًا) وتكتب وحدها إذا كان الحرف الذي يسبق الهمزة لا يوصل بما بعده، نحو(قرأت جزءًا).[5]

وجاء في (جُمل) الزجاجي أن الهمزة إذا كانت في آخر الكلمة، وسبقت بساكن؛ فإنها لا تثبت لها صورة في الخط، نحو(الجزء، والخبء، والدفء)[6]، ولم يذكر من حالات الهمزة المتطرفة المسبوقة بمتحرك، إلا التي تُسبق بفتح، فقال فيها: " إذا كانت الهمزة آخرًا، وقبلها فتحة، كتبتها (ألفًا) على كل حال، كقولك: زيد يقرأ الكتب..."[7].

---

(1) ابن قتيبة، أدب الكاتب، 262.
(2) السابق، 263.
(3) السابق، 264.
(4) ابن قتيبة، أدب الكاتب، 266.
(5) السابق، 267.
(6) الزجاجي، الجمل في النحو، 279.
(7) السابق، 279.

إلا أنه ذكر أن الهمزة المتطرفة إذا اتصل بها مضمر، فإنها تكتب (واوًا) إذا انضمت، نحو(يقرؤه)، و(ألفًا) إذا انفتحت، نحو(لن يقرأه)، و (ياء) إذا انكسرت، نحو: (عجبت من خطئه)[1]. وقد تكون في هذه الملاحظة إشارة إلى معرفة الزجاجي أن الهمزة المتطرفة إذا سبقت بحرف متحرك؛ فإنها تكتب على حرف من جنس حركة الحرف الذي يسبقها. ولم يتطرق الزجاجي لتنوين الهمزة المتطرفة.

وذهب ابن درستويه في (كتاب الكتّاب) إلى أن الهمزة المتطرفة إذا تحرك ما قبلها فإنها تكتب على صورة الحرف الذي منه حركة ما قبلها[2]، وأنها إذا وقعت بعد ساكن فإن الهمزة تحذف، أي لا تثبت لها صورة تكتب عليها، بل تكتب مفردة[3]. ولم يتطرق ابن درستويه لرسم التنوين على الهمزة المتطرفة في حالة النصب.

أما ابن جني فقد ذكر أن الهمزة إذا وقعت طرفًا؛ فإنها تكتب على حركة ما قبلها، فتكتب على واو إن انضم ما قبلها، وعلى ألف إن انفتح الحرف الذي يسبقها، وعلى ياء إن كان ما قبلها مكسورًا[4]، وأنها لا تثبت على صورة أي من الحروف إن سكن ما قبلها، نحو جزء، وخبء، وداء....[5] ولم يذكر اتصال الهمزة المتطرفة بألف التنوين في حالة النصب.

وقد ذهب الهوريني إلى ما ذهب إليه المتقدمون، فذكر أن الهمزة إذا كانت في آخر الكلمة، وكان الحرف السابق لها مفتوحًا كتبت على ألف، وإن كان مكسورًا كتبت على ياء، وإن كان مضمومًا كتبت على واو، أما إذا كان الحرف الذي يسبق الهمزة المتطرفة ساكنًا، فإنها تكتب مفردة، ولا ترسم على صورة حرف من الحروف[6]، ولم يذكر الهوريني اتصال الهمزة المتطرفة بتنوين الفتح، الفتح، إلا أنه وضّح مع خلال اتصال الهمزة بالضمائر، حكم كتابة الهمزة المتطرفة إذا اتصل بها تنوين الفتح، ومثّل عليها بقوله (ضحك مستهزئًا)[7].

---

[1] السابق، 279- 280
[2] ابن درستويه، كتاب الكتّاب، 31.
[3] السابق، 33.
[4] ابن جني، الألفاظ المهموزة وعقود الهمز، 62.
[5] السابق، 63.
[6] الهوريني، المطالع النصرية، 189.
[7] السابق، 202.

فقواعد الهمزة المتطرفة عند مجمع اللغة العربية، لا تختلف عمّا دعا إليه القدماء بشأنها، يُستثنى من ذلك دعوة ابن قتيبة لرسم الهمزة المتطرفة دون حامل لها، في حال اتصلت بألف تنوين النصب، إذ إن القرار دعا إلى كتابتها على نبرة، ووصل الحرف الذي يسبقها بالذي يليها.

الضوابط التي أقرها مجمع اللغة العربية بالقاهرة بالنسبة لرسم الهمزة في الدورة السادسة والأربعين:

أما الضوابط التي أقرها مجمع اللغة العربية بالنسبة لرسم الهمزة في الدورة السادسة والأربعين؛ فهي لا تختلف عن الضوابط التي أُقرت في الدورة السادسة والعشرين، باستثناء بعض الملاحظات المتمثلة فيما يأتي:[1]

- تجنُّب توالي الأمثال في الكتابة العربية، وبناء عليه كتابة الهمزة على السطر إذا ترتب على كتابتها على (ألف) أو (واو) توالي الأمثال، إلا إذا كان ما قبل الهمزة من الحروف ممّا يوصل بما بعده، فإنها تكتب على نبرة.
- كتابة الهمزة على صورة مدة فوق الألف في حال اجتماع الهمزة وألف المد في بداية الكلمة، أو في وسطها، نحو (آدم) و(مرآة).

والملاحظة الأخيرة هي اعتبار المجمع (الفتحة) بعد الواو الساكنة في وسط الكلمة بمنزلة السكون، وبالتالي تكتب الهمزة مفردة، مثل (مروءة)، إضافة إلى اعتبار ياء المد قبل الهمزة المتوسطة بمنزلة الكسرة، وبالتالي كتابة الهمزة على نبرة، مثل (مشيئة).

آراء القدماء وبعض المحدثين في الملاحظات السابقة ومدى تأثر المجمع بتلك الآراء:

رأي الخليل بن أحمد:

[1] مجمع اللغة العربية، مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً، 210- 211

يبدو أن المجمع تأثّر في الملاحظات السابقة بما ساقه القدماء من ضوابط بشأنها، إذ دعا الخليل بن أحمد إلى كتابة الهمزة على السطر في نحو (دءوب) و (رءوف) إذا لم يكن الحرف الذي يسبق الهمزة يوصل بما بعدها، إلا أنه كتب الهمزة على نبرة، في حال تم الاتصال بين الحرفين السابق واللاحق للهمزة نحو (سئول) و(يئوس)[1]. وعلى الرغم من عدم تصريح الخليل بدعوته إلى تجنب توالي الأمثال، إلا أن طريقة رسمه الهمزة في الحالات السابقة تؤكد تجنّبه توالي الأمثال.

ولم يكتب (الخليل بن أحمد) الهمزة على صورة مدة في الكلمات التي تجتمع فيها كل من الهمزة وألف المد، كما جاء في القرار السابق، في نحو (مآل) أو (مآب)، بل كتبها على نبرة نحو (مئال) و(مئاب)[2].

وتطرق أيضًا للهمزة المتوسطة المفتوحة المسبوقة بحرف مد، فكتبها مفردة في حال سبقت بالألف أو الواو، نحو (تساءل)، و(مروءة)، إلا أنه كتبها على ياء في حال سبقت بياء، نحو (هيئة)[3].

رأي ابن قتيبة:

ذهب ابن قتيبة إلى أن الهمزة إذا كانت مضمومة أو مكسورة، وبعدها (ياء) أو (واو)؛ فإن الكلمة تكتب بياء واحدة، أو بواو واحدة، وتحذف الهمزة – أي الصورة الخاصة بها – وتكتب على حرف المد الموجود سواء أكان واوًا أم ياءً، نحو (اقرؤا)، و(هم يقرؤن)،[4] وكذلك نحو: (مررت بقوم مُتكيِن)، و (أنت تستهزِين) ، إلا أنه ذكر فيما بعد أن من الأمور التي اختُلف فيها، كتابة بعض الكلمات بواوين نحو(مؤونة) و (شؤون) و(سَؤول)، وأن بعضهم كتبها بواوين، وآخرين كتبوها بواو واحدة، وعلّق بأن كلا الأمرين حسن[5].

---

[1] حمادة، فؤاد، أثر صوت الهمزة على إنشاء صورتها الكتابية عند الخليل بن أحمد، 207.
[2] السابق، 208.
[3] حمادة، فؤاد، أثر صوت الهمزة على إنشاء صورتها الكتابية عند الخليل بن أحمد، 208.
[4] ابن قتيبة، أدب الكاتب،264.
[5] السابق، 265.

كما ذكر اختلافهم في مثل (لئيم) و(رئيس)، فكتبه بعضهم بياء واحدة، وكتبه آخرون بيائين، وعلّق بأن كتابة مثل هذه الكلمات بيائين أحبّ إليه[1].

كما تطرق ابن قتيبة إلى أن العرب استثقلوا جمع ألفين في نحو (رآه) فكتبوها ألفًا واحدة عليها مدة[2].

ولم يتطرق ابن قتيبة للهمزة المتوسطة المفتوحة بشكل خاص، إلا أنه من خلال عرضه بعض الأمثلة تحت باب الهمزة التي تكون آخر الكلمة وقبلها حرف ساكن، يتبين مذهبه في كتابة الهمزة المتوسطة المفتوحة المسبوقة بحرف واو، ومثيلتها المسبوقة بياء[3]، إذ إنه كتب الأولى على السطر، نحو (السوءة)، وكتب الثانية دون تكئة نحو (الهيـئة) . إلا أن المجمع ذهب في قراره إلى كتابة الهمزة المسبوقة بياء على نبرة، وعدم إسقاط التكئة المرسومة عليها الهمزة.

رأي ابن درستويه:

أما رأي ابن درستويه في مسألة توالي الأمثال، فيتضح من خلال دعوته إلى عدم حذف أحد الحرفين المتماثلين في بعض الكلمات، نحو(المقرِئَيْن) و(المخطِئَين)، و (المستهزِئَين)، وذلك لئلا يلتبس بالجمع، إلا أنه حذف الواو من مثل (المُقرءون) و(المُستهزءون) لاجتماع الأشباه، وحذف الياء من مثل (المقرءين) و(المستهزءين) لاجتماع المثلين، وللتفريق بين الجمع والتثنية[4]. وهذا يؤكد تجنب ابن درستويه توالي الأمثال.

كما أنه لم يدعُ إلى كتابة الهمزة على صورة مدة فوق الألف، في حال اجتماع الهمزة وألف المد في بداية الكلمة، أو في وسطها، إذ ذكر أن الفعل (يقرأ) إذا أُسند لألف الاثنين؛ فإنه يكتب بالصورة الآتية: (يقرأن) بألف واحدة، وأرجع السبب وراء تلك الكتابة لتجنب اجتماع الأشباه، إضافة إلى أنه عامل الفتحة التي تأتي بعد الواو الساكنة – في الكلمة التي تكون همزتها متوسطة – معاملة

---

(1) السابق، نفسه.
(2) السابق، 269.
(3) ابن قتيبة، أدب الكاتب، 267.
(4) ابن درستويه، كتاب الكتّاب، 32.

السكون، فكتب الهمزة على السطر، نحو (السوءة)، وكتب الهمزة المتوسطة المفتوحة المسبوقة بياء على نبرة، نحو (هيئة)[1].

رأي ابن جني:

أما ابن جني فلم يتجنب توالي الأمثال، ويظهر ذلك من خلال تعليقه على الهمزة التي تكون متوسطة مضمومة، ومضموم ما قبلها، وتمثيله عليها بكلمات نحو(شؤون) و(كؤوس)[2]. كما أنه لم يتطرق للهمزة التي ترسم على صورة مدة. وعلى الرغم من ذكره كيفية كتابة الهمزة المتوسطة المفتوحة المسبوقة بحرف الواو أو الياء، إلا أنه مثّل بمثالين كتب فيهما الهمزة على ألف، وهما (حَوأبة) و(جيأل)[3]، ولم يذكر كلمات سُبقت فيها الهمزة المتوسطة المفتوحة بحرف مد (ياء) أو (واو)، وكتبت على السطر في حال سبقت بواو نحو (مروءة)، أو على نبرة في حال سبقت بياء نحو (خطيئة).

آراء المتأخرين في الملاحظات السابقة: (الهوريني) أنموذجًا:

بيّن الهوريني آراء القدماء في مسألة توالي الأمثال، فقال إن بعضهم يحذف صورة الهمزة التي يكون بعدها حرف مد كصورتها، نحو (رءوف)، و(مؤنة)، وإن آخرين اختاروا في (سؤول) و(شؤون) كتابتها بواوين، وعلّق بأن الأفضل في بعض الكلمات كـ (نؤوم) و(قؤود) و(قؤول) أن لا تحذف فيها صورة الهمزة، بل أن تكتب بواوين مخافة اللبس بـ (نوم) و(قود) و(قول)[4] كما قال في نحو (رؤس) و(فؤس) إن الأفضل حذف أحد الواوين لكثرة استعمالهما بالتخفيف، أما في (خؤولة) و(غُؤُور) فلا تحذف خوف اللبس[5].

---

[1] السابق، 34.
[2] ابن جني، الألفاظ المهموزة وعقود الهمز، 59.
[3] ابن جني، الألفاظ المهموزة وعقود الهمز، 61.
[4] الهوريني، المطالع النصرية، 170
[5] السابق، 171

فالهوريني يختار تجنب توالي الأمثال في الكلمات المتداولة التي لا يمكن أن تُوقع القارئ في اللبس لكثرة استخدامها، أما الكلمات التي تُوقع في اللبس فقد اختار فيها إثبات المِثلين من حروفها.

كما بيّن أن الهمزة إذا كانت متوسطة مفتوحة ومسبوقة بحرف ساكن معتل سواء أكان (ألفًا) أو (واوًا)، فإن الهمزة فيه ترسم مفردة نحو (تفاءل) و(توءم)، أما إذا كان قبل الهمزة المتوسطة المفتوحة حرف ياء؛ فإنها تكتب على نبرة، نحو (هيئة) و(خطيئة)[1].

كما تنبّه الهوريني إلى كتابة الألف على صورة مدة في نحو (نبآن) و(ملجآن)، وذلك كراهة اجتماع ألفين، ولجواز تسهيل الهمزة[2].

تعقيب على الملاحظات السابقة:

يمكن القول إن قرار المجمع فيما يتعلق بتجنب توالي الأمثال في الكتابة العربية، موافق لما جاء به بعض القدماء كالخليل بن أحمد، وابن قتيبة، وابن درستويه، الذين دعوا إلى رسم الهمزة على صورة تجنبها توالي الأمثال، ويمكن التعليق على كتابة بعض تلك الكلمات التي كتبت فيها الهمزة على نبرة على الرغم من عدم وجود حركة الكسرة في الكلمة المهموزة، سواء أكانت على الهمزة ذاتها، أم على ما قبلها مثل كتابتهم (شئون) و(مسئول)، بأن تلك الهيئة التي كتبت عليها الكلمات المذكورة توحي بوجود كسرة في الكلمة، وهو ما لا ينطبق عليها.

أما دعوة القرار إلى كتابة كلمات أخرى نحو (رءوس) و(رءوف) و(دءوب) مفردة على السطر، فهي وإن وردت عن بعض القدماء بهذه الصورة، إلا أنه كان الأولى بالمجمع اختيار الصورة التي تكون فيها مثل هذه الكلمات على تكئة تناسب لفظها، كأن توضع على حرف الواو– بالنسبة للكلمات السابقة – وإن أدى ذلك إلى توالي الأمثال، إذ ورد عن بعض أئمة من كَتَب في هذا المجال، عدم اعتراضه على توالي الأمثال، كابن درستويه، الذي لم يتجنب توالي الأمثال في بعض

[1] الهوريني، المطالع النصرية، 177.
[2] السابق، 198

الكلمات، بدعوى الابتعاد عن اللبس بكلمات أخرى مشابهة، فأثبت صورة الحرفين المتماثلين في حالة المثنى، وحذفها في حالة الجمع، في نحو (المقرِئَيْن) و(المقرِءين)، إلا أن إثباته اجتماع المتماثلين من الحروف في الكلمة نفسها، كان بدافع رفع اللبس، وإيضاح صورة الكلمة لتنطق بشكل سليم في حال التثنية، وقد يكون هذا المبرر سببًا في اختيار آخرين كابن جني – مثلًا – كتابة بعض الكلمات بصورة يجتمع فيها حرفان متماثلان، كدعوته إلى كتابة (شؤون) و(كؤوس) بهذه الصورة، بغرض الكشف عن الطريقة السليمة في نطق تلك الكلمات، ومناسبة طريقة رسمها مع كيفية نطقها، وهذا ما تؤدي إليه قاعدة أقوى الحركات، التي توحي من خلال تطبيقها إلى التوفيق بين الرسم والنطق، وتحفظ لكل كلمة خصوصيتها في الرسم، من خلال تطبيق القاعدة المعروفة عليها، فلا يكون هناك شذوذ في طريقة الرسم، خاصة إذا ما عُلم أن بعض القدماء قال بكتابة مجموعة من الكلمات بتوالي الأمثال.

أما دعوة المجمع إلى كتابة الهمزة على صورة مدة في الكلمات التي تجتمع فيها كل من الهمزة والألف، فهي موافقة لما جاء به ابن قتيبة، الذي استثقل اجتماع ألفين في الكلمة نفسها، بينما كتبها الخليل على نبرة –كما تقدم– واكتفى ابن درستويه بكتابتها ألفًا واحدة عليها الهمزة المعروفة، كما في (هما يقرأن) ولم يتطرق ابن جني لكتابتها.

ولا شك أن كتابة الهمزة على نبرة بدلًا من المدة كما دعا إلى ذلك الخليل، تُوقع في اللبس، لأن صورة النبرة خاصة بالكسرة، كما أن كتابتها بألف عليها همزة، يُلبس الأمر على القارئ، الذي قد يتوهم أن الفعل مسند لنون النسوة، في مثل (يقرأن)، فالأولى رسمها على صورة توحي بطريقة نطقها، وتُنبئ عن ألف اختُزلت في الألف الموجودة.

وبالنسبة لاعتبار المجمع الفتحة بعد الواو الساكنة في وسط الكلمة بمنزلة السكون– وكتابتها بناء على ذلك مفردة، مثل (مروءة)، واعتبار ياء المد قبل الهمزة المتوسطة بمنزلة الكسرة، وكتابتها على نبرة، مثل (مشيئة)– فإن فيه اقتفاء واضحًا لما خطه السابقون من قواعد في هذا المجال، إذ دعا كل من الخليل، وابن قتيبة، وابن درستويه، وغيرهم إلى كتابة الهمزة المتوسطة المفتوحة على السطر، في حال سُبقت بأحد حرفي المد الواو أو الألف، وكتابتها على نبرة حال سُبقت بياء.

رأي الباحثة في ضوابط رسم الهمزة كما أقرها مجمع اللغة العربية بالقاهرة:

في نهاية مسألة رسم الهمزة والضوابط التي أقرها المجمع بشأنها، يمكن القول –من خلال تتبع آراء القدماء وتمحيص توجيهاتهم في مسألة رسم الهمزة– إن ما انتهى إليه قرار المجمع لا يخرج عمّا جاء به أئمة هذا الشأن، وإن الاختلاف الذي ظهرت معالمه من خلال الدعوة إلى رسم الهمزة على صور مختلفة عمّا قرره بعض السابقين– كدعوة المجمع إلى رسم الهمزة المتوسطة المضمومة المسبوقة بكسر على نبرة في نحو(يستهزئون)، في الوقت الذي دعا فيه ابن قتيبة إلى كتابتها على واو في نحو(يستهزؤن) – ما هو إلا شكل من أشكال تطور الرسم الإملائي الذي أقرت به مجموعة أخرى من القدماء، إذ إن الهمزة المتوسطة المضمومة المسبوقة بحرف مكسور، تكتب عند ابن جني على نبرة، نحو(يقرِئك).

إضافة إلى صور أخرى تُكتب عند بعض القدماء بطريقة مغايرة لما يُكتب عند آخرين من القدماء أنفسهم، وقد يكون ذلك من الدواعي التي دفعت بالمجمع إلى اختيار صور محددة لرسم الهمزة، على حساب صور أخرى، فاستند إلى الصور التي أجازها بعض القدماء، وكانت موافقة للقواعد التي ارتضوها بالنسبة لرسم الهمزة، إذ إن المجمع من خلال إدراجه ترتيب الحركات حسب قوتها في قرار رسم الهمزة، يكشف عن تأثره بقاعدة الأقوى لكل الحركات، وبناء على ذلك فإن الصورة التي يختارها لرسم الهمزة عليها، مرهونة بقوة الحركة الخاصة بالهمزة وما قبلها، فيُختار الحرف الذي يكون من جنس الحركة الأقوى.

إلا أنه يؤخذ على المجمع تمسكه بكتابة بعض الكلمات على صورة تختلف عمّا قال به السابقون ومن جاء بعدهم، ويتمثل ذلك في دعوته إلى كتابة كل من (لئن) و(لئلا) على ألف، على الرغم من استثناء القدماء هاتين الكلمتين من جملة الكلمات التي ترسم فيها الهمزة على ألف في حال دخول حروف سابقة عليها.

إضافة إلى تطبيقه قاعدة تجنب توالي الأمثال، التي أدت به إلى كتابة الهمزة في بعض الكلمات على هيئات يمكن وصفها بالشاذة؛ سواء من حيث الشكل والنطق، إذ جاء في قرار المجمع الصادر في الدورة السادسة والعشرين جواز كتابة (شؤون) و(قرؤوا) على هاتين الهيئتين، ثم كان من المجمع أن أدرج في قرار رسم الهمزة الثاني– الذي صدر في الدورة السادسة والأربعين – كراهية العرب توالي الأمثال في الكتابة، والدعوة إلى تجنب ذلك، وقد ترتب على ذلك دعوته إلى كتابة الهمزة على السطر، أو على نبرة في بعض الكلمات التي يكون فيها توالي حرفين متماثلين، نحو (رءوس)، و(فئوس)، و(كئوس)، على الرغم من أن القاعدة –عند القدماء– في رسم الهمزة المتوسطة المضمومة والمضموم ما قبلها على واو، مثل (لُؤُم).

وكان الأولى بالمجمع تطبيق القاعدة التي تناسب رسم الكلمات السابقة ونطقها، وما كان على شاكلتها، خاصة إذا ما عُلم أن بعض القدماء لم يعبأ بتوالي الأمثال، ومن ثم لم يعترض عليها، مثل ابن قتيبة الذي علّق على كتابة الكلمات التي تتوالى فيها الأمثال من الحروف كـ (شؤون) و(رؤوس) بقوله إن كتابتها بواوين، أو واو واحدة أمر حسن.

وابن درستويه الذي أباح توالي الأمثال في حال دلّت الكلمة على المثنى، مثل (المُخطِئَين)، إضافة إلى ابن جني الذي أباح توالي الأمثال دون قيود.

كما يمكن القول إن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أسهم في تقديم تصوّر متكامل لقواعد كتابة الهمزة، وذلك من خلال الاعتماد على صور الهمزة المتنوعة التي بُثّت في كتب القدماء، وذُكرت في بعض حالاتها عند بعضهم، وسقطت عند آخرين، سواء أكانوا على علم بها –وافترضوا فيمن وجهوا إليه هذه القواعد معرفته بما لم يذكروه– أم كان عدم تعرضهم لها لغفلتهم عنها.

وبناء على ذلك يمكن اعتبار قرار المجمع في ضوابط رسم الهمزة مُنظِّمًا ومُوجِّهًا في هذه المسألة.

المبحث السادس

منهج المجمع في مسألة التصحيح اللغوي

تقدّم القول في مُستهلِّ هذا الجزء من الدراسة بأن القرارات العلمية التي صدرت عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة، هي نتاج دراسات مستفيضة لمسائل لغوية متنوعة، وقد حظيت هذه الدراسات بنصيب وافر من المذاكرة والتمحيص، وانتهى المطاف بها إلى اعتبارها قواعد ثابتة وقوانين محددة، الأمر الذي جعلها وجهة لغوية مُعتَمَدة، يقصدها كثير من أهل اللغة وطلابها.

وقد كان المجمع حريصًا على أن يقدّم قراراته بناء على ما جاء به علماء العربية الأوائل، فاستأنس بآرائهم، واسترشد بقواعدهم، إذ إن المتتبّع للدراسات والبحوث التي قُدِّمت في مواضيع تلك القرارات قبل أن يوافق المجمع عليها في صيغتها النهائية؛ يجد أن الأدلة التي قدّمها كل باحث من الذين أعدوا تلك الدراسات، تستند إلى ما أورده المتقدمون من أئمة اللغة في تلك المواضع المدروسة، فعلى سبيل المثال لا الحصر جاء في إحدى الدراسات المشفوعة بقرار المجمع بشأن "إجازة إلحاق تاء الوحدة أو المَرّة بالمصادر الثلاثية المزيدة"[1] بعض العبارات التي تبيّن استرشاد الباحثين بآراء

[1] مجمع اللغة العربية بالقاهرة، في أصول اللغة، 20/3

القدماء في جوانب مختلفة من المسألة ذاتها، كقول أحدهم: "ولكن المُتقدّمين من أئمة النحو فريقان في هذه المسألة..."[1]

موقف المجمع من الأصول اللغوية:

يمكن القول إن المجمع اتخذ من الأصول اللغوية منطلقًا لكثير من قراراته، وحجة قوية يدعم بها ما جاء به من أفكار ومقترحات؛ فهو يجد في الاستشهاد بالقرآن الكريم ما يثبت حججه، ويوافق قواعده، إذ جاء في معرض قراره بخصوص ضوابط اسم المصدر أن اسم المصدر قد يصطبغ بمعنى المصدر وهو الحدث، كما في قوله تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﭼ (آل عمران: 195) بمعنى الإثابة، وحينئذ يعمل عمله بنصب مفعوله...[2]

كما جاء في قرار المجمع بشأن جواز إلغاء النصب بإذن، أن النصب بإذن ورد في كلام العرب، وأن مجيئها في القرآن الكريم بالفصل بـ (لا) ليس يمنع عملها، ففي القراءة المشهورة ﭽ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭼ(الإسراء: 76)[3] تعمل إذن في الفعل المضارع على الرغم من فصل (لا) بينها وبين الفعل، وذُكر في القرار أن القراءات المشهورة كلها مناط احتجاج[4].

ويلاحظ أن المجمع في أغلب استدلالاته بالآيات القرآنية بالنسبة للمسائل المدروسة، لا يذكر في نص القرار الآية التي يستشهد بها؛ لأن القرار هو نص الحكم أو القاعدة التي انتهى إليها مؤتمر المجمع، وهو يقوم على أبحاث ومناقشات متنوعة[5]، وتتضمن هذه الأبحاث الآيات القرآنية التي يُراد الاستشهاد بها.

أما موقف المجمع من الاحتجاج بالحديث النبوي، فقد كان ضمن ضوابط أقرها وبيّنها؛ إذ جاء في كتاب (مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا)، أن المجمع يحتج ببعض الأحاديث

---

[1] السابق، 22/3

[2] مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا،105.

[3] الآية بالقراءة المشهورة "وإن كادوا ليستفزونك من الأرض ليخرجوك منها وإذاً لا يلبثوا خلافك إلا قليلًا" (الإسراء:76)، والقراءة ذكرت في البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق عادل عبد الموجود وآخرون، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993م، 63/6

[4] مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا،146.

[5] العصيمي، خالد بن سعود بن فارس، القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة: جمعًا ودراسة وتقويمًا إلى نهاية الدورة الحادية والستين 1995، ط1، دار التدمرية، دار ابن حزم، 2003م، 674

النبوية ضمن شروط محددة، وهي أنه " **لا يُحتجّ في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدوّنة في الصدر الأول، كالكتب الصحاح الستّ فما قبلها. وأنه يحتجّ بالحديث المدوّن في الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتي: الأحاديث المتواترة والمشهورة، الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات، الأحاديث التي تعدّ من جوامع الكلم، كتب النبي ﷺ، الأحاديث المروية لبيان أنه كان ﷺ يخاطب كل قوم بلغتهم، الأحاديث التي دوّنها من نشأ بين العرب الفصحاء، الأحاديث التي عُرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى، مثل القاسم بن محمد، ورجاء بن حَيْوَة، وابن سيرين، الأحاديث المروية من طرق متعددة، وألفاظها واحدة**"[1].

وقد انتهى المجمع إلى هذا القرار بعد أن أوكل إلى أحد أعضائه وهو الشيخ الخضر حسين ت(1958)هـ دراسة موضوع الاستشهاد بالحديث النبوي، فقدّم بحثًا بعنوان (الاستشهاد بالحديث في اللغة) وكان قد نُشر في العدد الثالث من مجلة المجمع، وقد تبنى المجمع رأي الشيخ الخضر بالنسبة للأحاديث التي أوردها في بحثه، وهي التي يُحتج بها، وأضاف المجمع إليها نوعين من الأحاديث، وهي الأحاديث المتواترة المشهورة، وكُتُب النبي ﷺ، ويمكن القول إن قرار المجمع في مجال الاستشهاد بالحديث النبوي كان وَفق الشروط التي أوردها المتأخرون كالشاطبي، والبدر الدماميني، وابن الطيب المغربي، وإنما كان للمجمع في هذا القرار الترتيب والتصنيف وبعض الإضافة[2].

وقد ظهر استشهاد المجمع بالأحاديث النبوية – لتدعيم ما يقدّمه من آراء – في قراره إجازة إدخال (ال) على العدد المضاف دون المضاف إليه، وذلك "استئناسًا بورود مثل ذلك الاستعمال اللغوي في الحديث النبوي، كما في صحيح البخاري..."[3] إذ أخرج البخاري في باب الكفالة في القرض والديون وغيرها من كتاب الكفالة قول (أبي هريرة): "ثم قَدِم الذي كان أسلفه فأتى بالألف دينار..."[4]

---

[1] العصيمي، خالد بن سعود بن فارس، القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة: جمعًا ودراسة وتقويمًا إلى نهاية الدورة الحادية والستين 1995، ط1، دار التدمرية، دار ابن حزم، 2003م،5.

[2] أبو الهيجاء، مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى عام 1984، 13 – 14.

[3] مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا، 169.

[4] صحيح الإمام البخاري،2/109-110

وجاء في الدراسة التي سبقت إصدار المجمع قرار (إجازة جمع اسم الفاعل واسم المفعول المبدوئين بميم زائدة جمع تكسير)[1] استشهاد أحد أعضاء اللجنة بورود مثل ذلك الاستعمال في الحديث النبوي، وهو ما جاء في كتاب النبي محمد ﷺ لوائل بن حجر: "من محمد رسول الله إلى الأَقْيال العَباهِلَة، والأَرْواع المشابيب من أهل حضرموت..."[2] حيث إن واحد المشابيب هو المَشبوب، ويعني الزاهر المُتوقِّد اللون[3].

أما موقف مجمع اللغة العربية من الاحتجاج بكلام العرب، فهو لا يختلف عمّا حدّده العلماء بخصوص الحدّين الزماني والمكاني، وقد ظهر ذلك في تعليق المجمع على القرار الذي أصدره بشأن تعريب بعض الألفاظ الأعجمية، الذي نصه كالآتي: " **يجيز المجمع أن تُستعمل بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة على طريقة العرب في تعريبهم**"[4] حيث بيّن أن المقصود بالعرب في هذا القرار، هم الذين يوثق بعربيتهم، ويُستشهد بكلامهم، وهم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى أواسط القرن الرابع[5].

وقد اعترض بعض أعضاء المجمع على منهج المجمع في هذه المسألة، واشتد الاعتراض بعد مجيء جيل ثان من أعضاء المجمع، إلا أن ذلك الاعتراض ظل مقتصرًا في صدوره على جماعة من الأعضاء، ولم يتجسد في قرار يختلف في مضمونه عمّا جاء به المجمع بالنسبة لهذه القضية، ولكن يلاحظ قبول المجمع ما قيل في العصرين الجاهلي والإسلامي، إلى حدود المئتين بإطلاق، إضافة إلى إنشائه بعض المسائل على القليل من المسموع بالنسبة لكلام العرب[6].

---

(1) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، في أصول اللغة، 34/2.
(2) الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم المتوفى سنة (388)هـ، غريب الحديث، تحقيق عبد الكريم إبراهيم العزباوي، د.ط، دار الفكر، دمشق، 1982، 280/1.
(3) السابق نفسه.
(4) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا،187.
(5) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 202/1.
(6) العصيمي، القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، 687 – 688.

وقد ذكر المجمع في كثير من قراراته عبارات تفيد احتجاجه بكلام العرب، إذ جاء في تعليق المجمع على قراره بخصوص وقوع المصدر حالًا، أنه قد ورد عن العرب جملة من التراكيب وقع المصدر المُنكّر فيها حالًا، مثل قولهم: قتلته صبرًا، ولقيته بغتة، وفجأة، وكلّمته مشافهة...[1]

وجاء في قرار جواز إلغاء النصب بإذن أن النصب بإذن ورد في كلام العرب... وذلك إلى جانب بعض القبائل التي تلغي عمل (إذن) مع استيفاء شروط الإعمال، ويستند في ذلك إلى جواز الإلغاء مع استيفاء الشروط وإن كان الإعمال هو الأكثر في استعمال العرب[2].

كما جاء في قرار المجمع بشأن حكم أبنية الكثرة في تمييز العدد المضاف رؤية المجمع قبول ما شاع استعماله جمع كثرة في تمييز أدنى العدد، وذلك لما ورد من أمثلة في القرآن والحديث وكلام العرب[3].

أما وجهة نظر المجمع بالنسبة للاحتجاج بالمولَّد والمحدث؛ فقد تجلت في قرار وضح من خلاله مفهوم المولد وأقسامه، إذ جاء في كتاب (مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا) أن "**المُوَلَّد هو اللفظ الذي استعمله الموَلِّدون على غير استعمال العرب، وهو قسمان: قسم جروا فيه على أقيسة كلام العرب من مجاز أو اشتقاق، أو نحوهما، كاصطلاحات العلوم والصناعات وغير ذلك. وحكمه أنه عربي سائغ. وقسم خرجوا فيه عن أقيسة كلام العرب، إما باستعمال لفظ أعجمي لم تعربه العرب، وإما بتحريف في اللفظ أو في الدلالة لا يمكن معه التخريج على وجه صحيح، وإما بوضع اللفظ ارتجالًا. والمجمع لا يجيز النوعين الأخيرين في فصيح الكلام**"[4].

ويمكن القول إن المجمع في قراره هذا لا يبتعد عن رأي المتقدمين من العلماء في مسألة تحديد المولد وقبوله، وقد كانت قرارات المجمع في دوراته الأولى لا تعتمد على كلام مولد ولا تستأنس به، إلا أن الأمر اختلف بعد رحيل الجيل الأول من المجمعيين، وظهور جيل جديد، يدعو إلى التجديد، وقبول كلام المولدين والمحدثين، وكانت النتيجة ظهور قرارات تستأنس بكلام المولدين

---

[1] مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا، 109.
[2] مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا 146.
[3] مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا، 168، وكتاب أصول اللغة لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، 121/3.
[4] مجموعة القرارات في خمسين عاما، 12.

والمحدثين[1] في مثل قرار المجمع بالنسبة لتقديم لفظ النفس أو العين على المؤكَّد، إذ جاء في القرار: "**لورود مثل ذلك في المأثور عن خاصة العلماء والكتّاب...**"[2]

أما موقف المجمع من القياس، فقد ظهر في كثير من قراراته، إذ إنه يعتمد على القياس بصورة أكبر من اعتماده على الأصول الأخرى، حيث صيغت قرارات كثيرة مبدوءة بلفظ القياس، أو ما يدل عليه، ومثال ذلك عناوين القرارات الآتية: "قيَاسية (مفعلة) للمكان الذي يكثر في الشيء[3]، وقياسية جمع مفعول على مفاعيل مطلقًا[4]، وقياسية جمع فعيلة بمعنى (مفعولة) وصفًا على فعائل،[5] وقياسية جمع الجمع[6]، وقياسية التعدية بالهمزة[7]. كما ذكر المجمع في تعقيبه على أحد القرارات مجموعة من الكلمات التي يستعملها قُدامى النحويين والصرفيين، وهي: "القياس، و(الأصل والمطرد)، والغالب، والأكثر، والكثير، والباب، والقاعدة"، وقال إن هذه الكلمات متساوية في الدلالة على ما ينقاس، وإن استعمال أيّ منها في كتبهم، يسوِّغ للمحدثين من المؤلفين وغيرهم قياس ما لم يُسمع على ما سمع، وأن المقيس على كلام العرب هو من كلام العرب[8].

أما استدلال المجمع بإجماع النحاة؛ فلم يظهر بوضوح في قراراته، إلا أن بعض القرارات ظهرت فيها تجليات هذا الأصل، فقد علّق المجمع على قراره إجازة (فَعْل) أو (فُعُول) مصدرًا لـ (فَعَل) اللازم بقوله: إن "المشهور في قواعد اللغة أن (فَعَل) اللازم مصدره (فُعُول)، وذلك ما ذهب إليه المجمع في قراره الخاص بتكملة فروع مادة لغوية لم تذكر بقيّتها..."[9] فتوظيف المجمع للتعبير الآتي: (المشهور في قواعد اللغة) يدّل على إجماع النحاة على الأمر السابق، وإن لم يصرح المجمع بذلك.

---

[1] العصيمي، القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، 696.
[2] مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما، 149.
[3] مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا،58.
[4] السابق، 76.
[5] السابق،85.
[6] مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا، 89.
[7] السابق،91.
[8] السابق،68.
[9] مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا، 89.

إضافة إلى ما جاء في قراره بشأن حكم لزوم العدد حالة التأنيث وجر المعدود بمن في أدنى العدد، حيث قال: "ليس في أقوال النحاة ما يمنع من جواز تأنيث أدنى العدد (من ثلاثة إلى عشرة) وجواز (جر المعدود بمن)[1]. وكذلك الأمر بالنسبة لهذا القرار، إذ إن ما نصّ عليه المجمع بقوله: (ليس في أقوال النحاة ما يمنع...) يدل على موافقة النحاة على الأمر المذكور في القرار، وعدم اعتراض واحد منهم عليه، وهذا ما يعبّر عنه مصطلح الإجماع.

ويمكن القول إن اعتماد المجمع على هذا الأصل، لم يكن قويًا كما اعتماده على الأصلين الأولين: السماع والقياس.

أما توظيف المجمع للأصول الأخرى، وهي استصحاب الحال والاستحسان، فلم يكن قويًا أيضًا، إلا أنه يمكن تلمُّس ما يشير إلى الاستصحاب في قرار المجمع بشأن منع وصف المرأة بدون علامة التأنيث في ألقاب المناصب والأعمال[2]؛ حيث آثر المجمع إبقاء حال المطابقة بين النعت والمنعوت كما هو الأصل، وذلك لتجنّب اللبس، وقد تقدم التعليق على ذلك.

ولا يختلف الأمر بالنسبة للاستحسان، إذ لم يظهر اعتماد المجمع عليه واضحًا، إلا أنه في قراره المتعلق بإباحة جمع (فَعْل) على (أفعال) بغير استثناء، ذكر أنه قرر – من قبل – أن قياس جمع (فَعْل) – الاسم الصحيح العين – هو أن يكون (أفعُل) أي جمع قلة، وعلى(فِعال) أو (فُعول) جمع كثرة، وأنه استنادًا إلى نص عبارة أبي حيّان في استحسان الذهاب إلى جَمْع (فَعْل) على (أفعال) مطلقًا، واستنادًا إلى الألفاظ الكثيرة التي وردت (أفعال) مطلقًا – مجموعة على هذا الوزن – فإن اللجنة ترى جواز جمع (فَعْل) اسما صحيح العين، مثل (بحث) على (أفعال)، ولو كان صحيح الفاء أو اللام...[3]

---

[1] السابق،165.
[2] مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا،128.
[3] مجموعة القرارات العملية في خمسين عامًا، 73.

وقد جاء في تعقيب المجمع على هذا القرار، أن أحد أعضاء اللجنة اعترض على قول ابن هشام بأن (فَعْلا) الصحيح العين لا يُجمع قياسًا على (أفعال) وما ورد من ذلك فشاذّ[1].

إذ تظهر دلالة الاستحسان في تغيير المجمع وجهة نظره بالنسبة لجمع (فَعْل) إذ إنه كان يرى قياسية جمع (فَعْل) على (أفعُل) جمع قلة، وعلى (فِعال) أو (فُعول) جمع كثرة، ولكنّه عَدَل عن هذا الاتجاه وأخذ برأي أبي حيان الذي استحسن جمع (فَعْل) على (أفعال) مطلقًا، على الرغم من تعرض ابن هشام لهذه المسألة.

إلا أن المجمع على الرغم من اعتداده بالأصول اللغوية وإيمانه بهذه الثوابت، فإنه – في بعض الأحيان – يجتهد في اتخاذ رأي يبتعد عمّا جاء به الأوائل في مسألة من المسائل، ومثال ذلك – كما تقدم– إجازته دخول (ال) التعريف على (غير)، وذلك بالرغم من صريح اعتراض أئمة النحاة على تعريف (غير) بـ (ال) التعريف.

إضافة إلى إنكار المجمع وصف المرأة من غير علامة تأنيث في ألقاب المناصب والأعمال، وذلك على الرغم من ورود مثل ذلك الاستعمال اللغوي عن العرب الأقحاح، وقد تقدم تبيان ذلك.

القرارات المجمعية والموضوعات المدروسة:

يُلاحظ أن المجمع أصدر قرارات متنوعة في مختلف المجالات اللغوية، فهناك قرارات نحوية، وصرفية، وصوتية، ومعجمية، وأخرى إملائية. إلا أن المجمع توسّع في القرارات الصرفية، والصوتية، وكذلك الدلالية، بينما كانت قراراته في القضايا النحوية أقل مقارنة مع المستويات السابقة، أما بالنسبة لقضايا الإملاء والكتابة؛ فقد كانت محدودة.

ويمكن تفسير ذلك التراوح بين المستويات اللغوية كما تناولها المجمع في قراراته؛ بأن إمكانية الاجتهاد في كل من القضايا الصرفية والصوتية والدلالية، مُتاحة أكثر من غيرها، إذ إن القواعد

[1] مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا، 73، ورأي ابن هشام في هذه المسألة مُدرج في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، 254/4.

النحوية معروفة، ويمكن الاستئناس بالآراء النحوية المختلفة في بعض المسائل؛ لتسويغ استخدام نحوي على آخر، إلا أن دائرة الاجتهاد في المسائل النحوية مهما كانت واسعة، إلا أنها تبقى أقل محدودية من مثيلتها في المسائل الأخرى.

وكذلك الأمر في مسائل الإملاء والكتابة، إذ يُلاحظ أن قرارات المجمع فيها محدودة، وذلك لأن قواعد الإملاء وأصول الكتابة العربية معروفة، وقلّما توجد مسائل إملائية مُختلف في أمرها، مثل مسألة كتابة الهمزة، وكتابة الألف في نهاية الكلمة، وقد أوضح المجمع ضوابط كتابة هاتين المسألتين.

أما المسائل اللغوية المتعلقة بالمستوى الصرفي، فإنها كانت موضوع كثير من قرارات المجمع، وذلك لأن أغلب الاستخدامات اللغوية التي تَصدر عن أهل اللغة، يمكن ردّها إلى المستوى الصرفي، فكثيرًا ما تصدر عنهم استعمالات لغوية جديدة لم يسبق أن تكلم بها مَن قبلهم، ومثال ذلك توظيفهم (جموع) كلمات مختلفة في كلامهم، إضافة إلى صياغتهم أسماء أماكن، وأسماء آلات، وأسماء فاعلين أو مفعولين، وتغييرهم بِنية كثير من الأفعال والأسماء بطرق مختلفة، قد يكون بعضها صحيحًا، و بعضها الآخر خاطئًا؛ فتصبح تلك الاستعمالات اللغوية الجديدة موضوع نقاش المتخصصين والمعنيين في مجال التصحيح اللغوي.

وقد أصدر المجمع كثيرًا من قراراته الصرفية بناء على ما جاء به أهل اللغة من استخدامات جديدة، كان أغلبها محل خلاف بين المصححين والمعنيين بالاستخدام اللغوي الصحيح.

وكذلك الأمر بالنسبة للقرارات المتعلقة بالمستوى الدلالي أو المعجمي، إذ إن الكلمات الجديدة التي يوظّفها أهل اللغة للتعبير عن حاجاتهم المختلفة، قد يكون بعضها صحيحًا وله أصل عربي قديم، وقد يكون بعضها دخيلًا لا أصل له في العربية، إضافة إلى كلمات عربية أخرى، كانت عُرضة للتطور الدلالي، واستخدمها أهلها بأسلوب معين، قد يتناسب مع التطور الذي استقرت عليه، وقد لا يكون مناسبًا؛ فكانت قرارات المجمع في هذا المجال لتوضّح صحة تلك الاستعمالات وتعلّق عليها.

أما القرارات المجمعية في المسائل الصوتية؛ فهي تتناول قضايا التعريب والترجمات اللغوية المختلفة التي دخلت اللغة العربية بشكل أو بآخر، وكثُر اعتماد أهل اللغة عليها، فكان من المجمع أن وضع قرارات في مجال التعريب توضح ضوابطه وقواعده.

أثر القرارات المجمعية في مسألة التصحيح اللغوي:

يمكن القول إن القرارات العلمية الصادرة عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة، أسهمت بشكل أو بآخر في موضوع التصحيح اللغوي، وأعانها على ذلك صدورها عن جهة علمية موثوقة تتناول بالدراسة مسائل وقضايا لغوية متداولة بين أهل اللغة؛ لتُعَرض بعد طول بحث وتمحيص بصورة واضحة ومختصرة، وهو ما يسعى إليه كثير من الكتّاب والمتكلِّمين في مختلف المجالات.

ويغلب على قرارات المجمع ابتداؤها بكلمات تدل على الإباحة وجواز الاستعمال، وقلّما يُستهلّ قرار منها بلفظ يعبّر عن المنع أو عدم الجواز، إضافة إلى مجموعة من القرارات ابتُدئت بكلمة تدل على نسبة المسألة المدروسة إلى الصِّحة أو الصواب، حيث صيغت بعض القرارات مبدوءة بإحدى الكلمتين: (تصحيح)، و(تصويب).

ولعل صياغة المجمع قراراته بهذه الصورة، كان له عظيم الأثر في كل من ينشد الصِّحة بالنسبة للاستعمالات اللغوية، سواء أكان من أهل التأليف في مجال التصحيح اللغوي، أو من أبناء اللغة الحريصين على تخيّر الصحيح من التعبيرات، والأساليب اللغوية، في مختلف مجالاتهم وتخصصاتهم.

وقد ظهر تأثير المجمع في غيره من أهل الاختصاص، من خلال استشهاد كثير منهم بقراراته وإجازاته، فعلى سبيل المثال جاء في كتاب (المعيار في التخطئة والتصويب) استدلال

المؤلف بقرار المجمع المتعلق بتكملة فروع مادة لغوية لم تذكر بقيتها[1]، وذلك لإثبات صحة استعمال الفعل الذي لم يرد عن العرب[2] كما استأنس المؤلف – في موضع آخر من الكتاب – بقرار المجمع بخصوص التعريب[3]، إذ إنه ذكر أن (المعتدلين في الرأي) بالنسبة لهذه المسألة هم الذين لا يغلقون باب التعريب تمامًا، ولا يفتحونه كذلك، لأنه لا خير في كلا الأمرين، فذكر أن هؤلاء المعتدلين اتخذوا موقفًا وسطًا معياره (الحاجة) إلى ذلك المعرب، ووضح أن هذه الحاجة هي (الضرورة) التي وردت في قرارات المجمع اللغوي الذي نصه كالآتي: "يجيز المجمع أن يستعمل بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة على طريقة العرب في تعريبهم"[4].

إضافة إلى مواضع أخرى من الكتاب نفسه استرشد المؤلف فيها بقرارات المجمع.

وظهرت قرارات المجمع أيضًا في معجم (الأغلاط اللغوية المعاصرة) إذ وُظفت – كدليل – في سياق التعليق على كثير من الاستعمالات اللغوية، وذلك لإثبات صحة تلك الاستعمالات، فذكر العدناني – مثلا – أنه ليس من الخطأ قول أحدهم (هو الآخر) أو (هي الأخرى)[5]؛ لأن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أقرّ صحة هذا الاستعمال[6].

كما ذكر في مادة أخرى أن الضبط الصحيح لاسم القارة الكبرى التي يقع فيها جزء كبير من العالم العربي هو(آسِيا) كما جاءت في معجم البلدان، ومستدرك التاج، وغيرهما، إضافة إلى ضبط آخر هو (أَسْيا) كما هو لفظها في الآرامية اليهودية، واستند العدناني إلى موافقة مجمع اللغة العربية بالقاهرة على استعمالها بالضبط الثاني[7]. إضافة إلى مواضع كثيرة[8] ظهر فيها استشهاد المؤلف بقرارات المجمع.

---

[1] مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا، 14.
[2] سليم، عبد الفتاح، المعيار في التخطئة والتصويب، ط1، دار المعارف، 1991م، 193.
[3] السابق،197.
[4] مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا،187.
[5] العدناني، محمد، معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، ط1، مكتبة لبنان، بيروت، 1984م، 1.
[6] القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب من 1934-1987، 125.
[7] العدناني، معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة،1
[8] يُنظر مثلا في الصفحات الآتية من الكتاب السابق: 4، 9، 13، 20، 21، 23.

وظهر تأثّر العدناني – أيضًا – بقرارات المجمع في كتابه (معجم الأخطاء الشائعة) فذكر مثلًا أن المجمع وافق على جمع كلمة (إطار) على (إطارات)[1].

وذكر في موضع آخر أن المجمع قرّر جواز جمع (فَعْل) على (أفعال)[2] وعلّق بقوله: "لذا علينا أن نُسلّم بجمع (فَعْل) على (أفعال) قياسًا مطردًا دون أن نخشى النحاة والمعجمات"[3]. إضافة إلى مواضع أخرى من الكتاب استشهد فيها المؤلف بقرارات المجمع.

وتجدر الإشارة إلى وجود مؤلفات أخرى – في مجال التصحيح اللغوي – استشهد مؤلفوها فيها بقرارات المجمع كما أوردها مؤلفون آخرون في كتبهم، مثل استشهاد صاحب (المعجم الوجيز في الأخطاء الشائعة) بقرار المجمع إجازة جمع (فاعل) المذكر على (فواعل)، إذ إنه استشهد بهذا القرار ووثّقه من كتاب (معجم الخطأ والصواب) لإميل يعقوب[4].

كما ذكر صاحب الكتاب السابق تصحيحات كثيرة لمجموعة من الألفاظ والأساليب، وعَزاها إلى (معجم الخطأ والصواب) مع العلم أن صاحب (معجم الخطأ والصواب) اعتمد على قرارات المجمع، وما جاء في المعاجم التي صدرت عنه، مثل المعجم الوسيط، والمعجم الكبير، وقد ظهر ذلك جليًّا في كتابه؛ إذ استشهد (إميل يعقوب) بقرار المجمع المتعلق بدخول بجمع (فَعْل) على (أفعال)[5].

واستدلّ بقرار المجمع المتعلق بدخول الباء على المتروك[6]، حيث ذهب إلى جواز ذلك، وعلّق بأن الأفصح دخولها على المتروك كما جاء في القرآن الكريم[7].

---

(1) العدناني، محمد، معجم الأخطاء الشائعة، ط2، مكتبة لبنان، بيروت، 1983م، 26، وينظر: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا:83.

(2) مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا، 73.

(3) العدناني، معجم الأخطاء الشائعة،35.

(4) محمد، جودة مبروك، المعجم الوجيز في الأخطاء الشائعة والإجازات اللغوية، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة، 2005م، 20.

(5) يعقوب، إميل، معجم الخطأ والصواب في اللغة ،ط2، دار العلم للملايين، بيروت، 1986م، 83.

(6) القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب، 1934- 1987م، 279.

(7) يعقوب، إميل، معجم الخطأ والصواب في اللغة، 86.

كما استند إلى إجازة مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال الفعل (برّر) بمعنى (سوّغ)[1]، وذلك لأن تضعيف الفعل للتكثير والمبالغة قياسي[2]. إضافة إلى مواضع أخرى في الكتاب نفسه، ظهرت فيها قرارات المجمع وإجازاته.

وهناك مؤلفات أُصدرت في مجال التصحيح اللغوي، أو التعريف بقواعد الاستخدام اللغوي الصحيح؛ وقد أشار مؤلفوها إلى استنادهم إلى مجمع اللغة العربية، وأوضحوا ذلك على أغلفة تلك المؤلفات، إذ جاء عنوان كتاب (اللغة العربية أداء ونطقًا وإملاء وكتابة) لفخري صالح مذيّلًا بعبارة تشير إلى اعتداد المؤلف بمجمع اللغة العربية بالقاهرة، وهي (أجازه مجمع اللغة العربية)[3].

إضافة إلى كتاب (الكافي في قواعد الإملاء والكتابة وفقًا لقرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة)[4].

وأشار أحد الباحثين[5]في مقاله (جهود العلماء في إصلاح الكتابة العربية) إلى جهود مجمع اللغة العربية بالقاهرة في هذا المجال، وتتبّع مسيرة المجمع في دراسة الموضوع المذكور، وما توصل إليه من قرارات وأحكام فيما بعد.

إضافة إلى مؤلفات أخرى في موضوع التصحيح اللغوي استعانت بقرارات المجمع، واستشهدت بإجازاته التي وردت في المعاجم الصادرة عنه، مثل المعجم الكبير، والمعجم الوسيط، يذكر من تلك المؤلفات (معجم الصواب اللغوي) لأحمد مختار عمر و(أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتّاب والإذاعيين) للمؤلف نفسه، و(معجم أخطاء الكتّاب) للزعبلاوي، و(معجم فصاح العامية) للنحّاس، وغيرها.

---

(1) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، في أصول اللغة، 224/1.

(2) يعقوب، إميل، معجم الخطأ والصواب في اللغة، 87.

(3) صالح، فخري، اللغة العربية أداء ونطقًا وإملاءً وكتابة، ط2، الوفاء للطباعة والنشر، د.ت.

(4) عبد الغني، أيمن، الكافي في قواعد الإملاء والكتابة، مراجعة كمال بشر ومحمود الناقة، د.ط، دار التوفيقية للتراث، القاهرة،2012م.

(5) زاهد، زهير غازي، جهود العلماء في إصلاح الكتابة العربية، الذخائر، العدد 9، شتاء1422هـ 2002م

الخاتمة

في نهاية هذه الدراسة تُجمل الباحثة أهم النتائج التي توصلت إليها على النحو الآتي:

– التصحيح اللغوي موضوع قديم حديث، بُذلت فيه جهود كثيرة، كان أوّلها التقويم الارتجالي الذي صدر عن أهل اللغة وأصحاب السليقة، ثم التدوين المنظم لقواعد الاستعمال اللغوي السليم، وتبع ذلك تأليف مصنفات اهتمت بتصحيح الاستعمالات اللغوية الخاطئة، التي تصدر عن عامة الناس وخاصتهم، إذ عالجوا تلك القضايا في ضوء القواعد اللغوية التي بيّن حدودها العلماء.

– لم تكن مصنفات التصحيح اللغوي على وتيرة واحدة من حيث المقياس الصوابي، وما يترتب على ذلك من ظهور نزعة التشدد أو التساهل اللغوي في ذلك المجال.

– حظيت المجامع العلمية بثقة جماعة من المصححين اللغويين، وذلك بوصفها هيئات علمية تمثل العمل اللغوي الجماعي، وقد كان أبرز تلك المجامع العلمية مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الذي ظهرت جهوده في مجال التصحيح اللغوي من خلال القرارات العلمية التي صدرت عنه.

– شملت جهود مجمع اللغة العربية بالقاهرة – في مجال التصحيح اللغوي – مسائل لغوية متنوعة؛ يمكن القول إنها تمثّل موقف المجمع من التصحيح اللغوي في كافة المستويات اللغوية.

– أصدر مجمع اللغة بالقاهرة قرارات متنوعة في مختلف المجالات اللغوية، إلا أنه توسع في القرارات الصرفية، والصوتية، وكذلك الدلالية، بينما كانت قراراته في القضايا النحوية أقل مقارنة مع المستويات السابقة، أما قراراته المتعلقة بمسائل الإملاء والكتابة، فقد كانت محدودة.

– ظهرت جهود المجمع في التصحيح اللغوي بالنسبة للمستوى الصوتي، من خلال قراراته المختصة بتعريب الألفاظ الأعجمية، واقتراح صور محددة لبعض الأصوات المعرّبة؛ تقترب في شكلها من الأصوات العربية؛ وذلك طلبًا للدقة، وتجنّب الكدّ الذهني في استحضار الطريقة المناسبة لنطق الصوت الأعجمي في الكلمة المعرّبة.

– انطوت قرارات المجمع في أغلبها على مسائل لغوية تنتمي إلى المستوى الصرفي؛ وذلك لأن أكثر الاستخدامات اللغوية الصادرة عن أهل اللغة، يمكن ردّها إلى ذلك المستوى، يشمل ذلك تحويل الكلمة الواحدة إلى أبنية مختلفة لاختلاف المعاني؛ كالتصغير، والنسبة، والجمع، والتثنية، والتذكير، والتأنيث، والتعريف، والتنكير، وغيرها من المواضيع ذات الصلة.

– تمثلت جهود المجمع في مجال التصحيح اللغوي فيما يتعلق بالمستوى النحوي، في القرارات التي تضمنت أحكامًا نحوية لأساليب لغوية مستحدثة، جرت على ألسنة كثير من أهل اللغة، إضافة إلى القرارات التي اختصت بتيسير النحو وتقديم ضوابط للقواعد النحوية، في ضوء ما جاء به النحاة الأوّلون.

– بانت نزعة التصحيح اللغوي عند المجمع، في قراراته التي تعلّقت بالمستوى الدلالي؛ وذلك من خلال دراسته مجموعة من الألفاظ العربية والمعرّبة، إضافة إلى الألفاظ والأساليب المترجمة؛ إذ عمد المجمع إلى تمحيص تلك الألفاظ والأساليب، ومعالجتها بالاستناد إلى ما جاء في المعاجم العربية من مواد تتصل بتلك الألفاظ، والوقوف على أساليب العرب المعروفة في تعريب المصطلحات الأجنبية، أو ترجمتها.

– حظيت قواعد الإملاء باهتمام المجمع؛ فأصدر قرارات أسهمت في تنظيم الرسم الإملائي؛ وقد كانت تلك القرارات موضع اهتمام جماعة من المصححين اللغويين، فظهرت في كتب قواعد الإملاء الصادرة عنهم، إضافة إلى مؤلفات أخرى في المجال نفسه، نظمها مؤلفوها بناء على ما جاء في تلك القرارات من أحكام وضوابط.

– يغلب على قرارات المجمع ابتداؤها بكلمات تدل على نهجه في تجنّب مخالفة نواميس اللغة، إذ إن الأصل في الأشياء الإباحة، وبناء على ذلك، فإن أغلب قراراته تُستهل بألفاظ تدل على الإباحة وجواز الاستعمال، وقلّما يُستهلّ قرار منها بلفظ يعبّر عن المنع أو عدم الجواز، إضافة إلى مجموعة من القرارات التي ابتُدئت بكلمات تدل على نسبة المسألة المدروسة إلى الصحة أو الصواب.

– ظهرت صبغة التصحيح اللغوي في قرارات المجمع من خلال نسبة المسائل التي تناولتها تلك القرارات إلى الصحة، وهو ما يعبّر عنه مصطلح التصحيح اللغوي في إحدى دلالاته التي تقدّم تبيانها، ولم يوظف المجمع دلالة التصحيح بمعنى التقويم وتغيير الاستخدام اللغوي الخاطئ إلا في قرار واحد.

– أسهمت القرارات العلمية الصادرة عن مجمع اللغة بالقاهرة في مسألة التصحيح اللغوي؛ إذ كانت صياغتها بالصورة النهائية التي أخرجها المجمع عليها، بمثابة القوانين الواضحة، التي تنبئ عن قيامها على أساس من الأبحاث العلمية والدراسات المحكمة، وقد كانت كذلك.

– اعتمدت مجموعة من كتب التصحيح اللغوي الحديثة على بعض القرارات العلمية الصادرة عن مجمع اللغة بالقاهرة، حيث استشهدت بتلك القرارات في سياق إجازتها استعمالات لغوية معينة، إضافة إلى مؤلفات أخرى في المجال نفسه؛ أُسست مادتها بناء على ما جاء في تلك القرارات من أحكام وضوابط، وقد ظهر ذلك جليًا على أغلفة تلك المؤلفات التي دُوّنت عليها عبارات تؤكد اعتماد مؤلفيها على إجازات المجمع.

– يعتمد مجمع اللغة بالقاهرة على المنهج الوصفي في معالجته المسائل اللغوية، إذ إنه يتناول بالدراسة معظم الظواهر اللغوية المستحدثة، ويحاول تفسيرها في ضوء ما قدّمه العلماء من قواعد تتصل بتلك المسائل، أو يقيس عليها.

– يغلب على مجمع اللغة بالقاهرة سلوك نهج التجويز والإباحة لكثير من الاستعمالات اللغوية الحديثة، بغضّ النظر عن نسبية فصاحتها، ثم صحتها، مقارنة مع استعمالات لغوية أخرى، وذلك

تماشيًا مع أهدافه التي وضعها في سبيل جعل اللغة العربية متماشية مع العصر الحديث وتطوراته، ومتجافية عن التحجر في العبارات والأساليب اللغوية.

المصادر والمراجع

الكتب:

– الأزهري، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م.

– الأفغاني، سعيد:

1– في أصول النحو، د.ط، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 1994م.

2– من تاريخ النحو، د.ط، دار الفكر، د. ت.

– الألوسي، أبو الثناء شهاب الدين السيد محمود أفندي، كشف الطرة عن الغرة، د. ط، المطبعة الحنفية، دمشق، 1883م.

– الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين:

1– الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1957

2– الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق جودة مبروك، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2002

3– نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السامرائي، ط3، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، 1985م.

– ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم:

1– الأضداد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، د. ط، المكتبة العصرية، بيروت، 1987.

2– المذكر والمؤنث، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، د. ط، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، القاهرة، 1981.

– إبراهيم، طه، تاريخ النقد الأدبي عند العرب من العصر الجاهلي إلى القرن الرابع الهجري، د. ط، الفيصلية، مكة المكرمة، 2004م.

– امرؤ القيس، ابن حجر، ديوان شعر، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، ط4، دار المعارف، د.ت.

– الأندلسي، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، مصر، القاهرة، د. ت.

– الأندلسي، أبو حيّان:

1– البحر المحيط ، دراسة وتحقيق عادل عبد الموجود وآخرون، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993م.

2– تذكرة النحاة، تحقيق عفيف عبد الرحمن، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1986

– الباحسين، يعقوب، الاستحسان: حقيقته، أنواعه، حجيته، تطبيقاته المعاصرة، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، 2007م.

– البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، صحيح الإمام البخاري، قام على نشره: علي بن حسن الحلبي الأثري، د. ط، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 2006.

– بدماصي، قاسم، أصول النحو: تاريخ وتأصيل، ط1، شمس للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010م.

– البستاني، بطرس، محيط المحيط، د. ط، مكتبة لبنان، بيروت، 1987م.

– البع، محمد رمضان، المجمع اللغوي في القاهرة ودوره في تعريب المصطلحات الحديثة، ورقة بحث، د. ط، د. ت.

– البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2000م.

– البغدادي، موفق الدين أبو محمد عبد اللطيف بن الحافظ بن أبي العز، يوسف، ذيل فصيح ثعلب، نشر وتعليق محمد عبد المنعم الخفاجي، ط1، مكتبة التوحيد، 1949م.

– ترزي، فؤاد حنا، في أصول اللغة والنحو، د. ط، دار الكتب، بيروت، د. ت.

– الترمذي، محمد بن عيسى، سنن الترمذي، حكم على أحاديثه وعلّق عليه محمد ناصر الدين الألباني، اعتنى به أبو عبيدة مشهور آل سلمان، ط1، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، د.ت.

– التهانوي، محمد علي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، ط1، مكتبة لبنان (ناشرون)، بيروت، 1996.

– ثعلب، أبو العباس، الفصيح، تحقيق ودراسة عاطف مدكور، د. ط، دار المعارف، مصر، د.ت.

– جار الله، زهدي حسن، الكتابة الصحيحة، ط5، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990م.

– الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف، معجم التعريفات، تحقيق ودراسة محمد صديق المنشاوي، د. ط، دار الفضيلة، القاهرة، د. ت.

– ابن الجزري، محمد بن محمد:

1– منجد المقرئين ومرشد الطالبين، اعتنى به: علي بن محمد العمران، د. ط، د. ت.

2– النشر في القراءات العشر، أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي محمد الضباع، د. ط، المطبعة التجارية الكبرى، د. ت.

– ابن جني، أبو الفتح عثمان:

1– الألفاظ المهموزة وعقود الهمز، تحقيق مازن المبارك، ط1، دار الفكر، دمشق، 1988م.

2– الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، د.ط ، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، د.ت.

3– اللمع في العربية، تحقيق سميح أبو مغلي، د.ط ، دار مجدلاوي للنشر، عمّان، 1988.

– الجواليقي، أبو منصور موهوب بن أحمد، المُعَّرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تعليق خليل المنصور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998.

– ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن، تقويم اللسان، تحقيق عبد العزيز مطر، ط2، دار المعارف، د.ت.

– الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد، تاج اللغة وصحاح العربية، مراجعة محمد تامر وأنس الشامي وزكريا جابر، د. ط، دار الحديث، القاهرة، 2009م.

– ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق موسى العليلي، د.ط، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، الجمهورية العراقية، د.ت.

– الحديثي، خديجة، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، د.ط، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية،1981م.

– الحريري، أبو محمد القاسم بن علي، درة الغواص في أوهام الخواص، تنسيق وفهرسة الشويحي، د. ط، مكتبة المثنى، بغداد، د. ت.

– حسان، تمام، الأصول، د. ط، عالم الكتب، القاهرة، 2000م.

– ابن الحسن، جمال الدين عبد الرحيم، نهاية السُّؤل في شرح منهاج الأصول للقاضي ناصر الدين عبد الله البيضاوي، ومعه حواشيه المفيدة المسماة (سلم الوصول بشرح نهاية السول) تأليف محمد بخيت المطيعي، د. ط، عالم الكتب، د. ت.

– حسن، عباس، النحو الوافي،ط3، دار المعارف، مصر، د.ت.

– حسين، رفعت حسين، الإجماع في الدراسات النحوية، ط2، عالم الكتب، القاهرة، 2010م.

– الحلواني، محمد خير، أصول النحو العربي، د. ط، أفريقيا الشرق، المغرب، 2011م.

– حمادي، محمد ضاري، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، د.ط، دار الرشيد، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، 1980م.

– الحملاوي، أحمد بن محمد، شذا العرف في فن الصرف، تقديم وتعليق محمد عبد المعطي، د. ط، دار الكيان، الرياض، د. ت.

– ابن الحنبلي، رضي الدين محمد بن إبراهيم بن يوسف، بحر العوّام فيما أصاب فيه العوام، تحقيق شعبان صلاح، ط1، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.

– ابن خالويه، الحسين بن أحمد، ليس في كلام العرب، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط2، مكة المكرمة، 1979م.

– خان، محمد، أصول النحو العربي، د. ط، مطبعة جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012.

– ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق النيسابوري، صحيح ابن خزيمة، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، ط3، المكتب الإسلامي، 2003.

– الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم المتوفى سنة (388)هـ، غريب الحديث، تحقيق عبد الكريم إبراهيم العزباوي، د.ط، دار الفكر، دمشق، 1982.

– الخفاجي، أحمد شهاب الدين، شرح درة الغوّاص في أوهام الخواص للحريري، ط1، نظارة المعارف، مطبعة الجوائب، قسطنطينية، 1299هـ.

– ابن خلدون، ولي الدين عبد الرحمن بن محمد، مقدمة ابن خلدون، تحقيق عبد الله محمد الدرويش، ط1، دار يعرب، دمشق، 2004م .

– خليفة، عبد الكريم، اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث، ط2، من منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، عمّان، 1988م.

– داغر، أسعد خليل، تذكرة الكاتب، د. ط، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، 2012م.

– ابن درستويه، عبد الله بن جعفر، كتاب الكتّاب، تحقيق إبراهيم السامرائي وعبد الحسين الفتلي، ط1، مؤسسة دار الكتب الثقافية، الكويت، 1977م.

– الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، د.ط، مكتبة لبنان، بيروت، 1986م.

– الرافعي، مصطفى صادق، تاريخ آداب العرب، مراجعة وضبط : عبد الله المنشاوي ومهدي البحقيري، د. ط، مكتبة الإيمان، المنصورة، جامعة الأزهر، د. ت.

– رضا، أحمد، معجم متن اللغة، د. ط، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1959م.

– الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن:

1– طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، 1984.

2– لحن العوام، تحقيق رمضان عبد التواب، ط1، المطبعة الكمالية، عابدين، مصر، 1964.

– الزبيدي، سعيد جاسم، القياس في النحو العربي: نشأته وتطوره، ط1، دار الشروق، الأردن، 1997.

– الزبيدي، السيد محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق حسين نصار، مراجعة جميل سعيد وعبد الستار فراج، د. ت، مطبعة حكومة الكويت، وزارة الإرشاد، والأنباء، الكويت، 1969.

– الزجاجي، أبو القاسم، الجمل في النحو، تحقيق علي الحمد، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1984.

– الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، د. ط، مكتبة دار التراث، القاهرة، د. ت.

– الزعبلاوي، صلاح الدين، معجم أخطاء الكتاب، د. ط، دار الثقافة والتراث، دمشق، 2006م.

– الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد:

1– أساس البلاغة، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.

2– الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ط1، دار الفكر، 1977م.

– السامرائي، إبراهيم، لغة الشعر بين جيلين، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1980.

– ابن السبكي، تاج الدين عبد الوهاب، حاشية البنّاني على شرح الجلال شمس الدين محمد بن أحمد المحلى على متن جمع الجوامع، وبهامشها تقرير عبد الرحمن الشربيني، د. ط، دار الفكر، د. ت.

– السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي، سنن أبي داود، تحقيق وضبط شعيب الأرناؤوط ومحمد كامل قروبللي، (طبعة خاصة)، دار الرسالة، العالمية، دمشق، 2009م.

– ابن السراج، محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996.

– ابن السِّكِّيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، إصلاح المنطق، شرح وتحقيق أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، د. ط، دار المعارف، مصر، د. ت.

– سليم، عبد الفتاح، المعيار في التخطئة والتصويب، ط1، دار المعارف، 1991م.

– سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988.

– ابن السيد، البطليوسي، أبو محمد عبد الله بن محمد، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، تحقيق مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، د. ط، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1996م.

– ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق عبد الحميد الهنداوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م.

– السيوطي، جلال الدين:

1– بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1965

2– الاقتراح في أصول النحو، ضبط وتعليق عبد الحكيم عطية، مراجعة وتقديم علاء الدين عطية، ط2، دار البيروتي، 2006م.

3– المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح وضبط محمد أحمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، د. ط، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، د. ت.

4– معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، ط1، مكتبة الآداب للنشر، القاهرة، 2004م.

5– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال مكرم، د. ط، دار البحوث العلمية، الكويت، 1980م.

– الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، ط1، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2007.

– الشاوي، يحيى بن محمد أبو زكريا، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، تحقيق عبد الرزاق السعدي، ط1، دار الأنبار، بغداد، 1990.

– الشدياق، أحمد فارس، الجاسوس على القاموس، د. ط، مطبعة الجوائب، قسطنطينية، 1881م.

– شقير، شاكر، لسان غصن لبنان في انتقاد العربية المعاصرة، د. ط، المطبعة العثمانية، لبنان، 1891م.

– الشهرزوري، أبو عمرو عثمان بن الصلاح، علوم الحديث لابن الصلاح، تحقيق نور الدين عتر، د. ت، دار الفكر، دمشق، 1986.

– الشوكاني، محمد بن علي، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق وتعليق أبي حفص سامي بن العربي الأثري، تقديم عبد الله بن عبد الرحمن السعد وسعد بن ناصر الشثري، ط1، دار الفضيلة، الرياض، 2000م.

– صالح، فخري، اللغة العربية أداء ونطقًا وإملاءً وكتابة، ط2، الوفاء للطباعة والنشر، د.ت.

– صالح، محمد سالم، أصول النحو: دراسة في فكر الأنباري، ط1، دار السلام، القاهرة، 2006.

– الصباغ، محمد، الحديث النبوي: مصطلحه، بلاغته، كتبه، ط4،المكتب الإسلامي، بيروت، 1981

- الصبان، أبو العرفان محمد بن علي، حاشية الصبان: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، د.ط، المكتبة التوفيقية، د.ت.

– الصفار، محمد بن الحسن، بصائر الدرجات، من مجموعة مصادر الحديث الشيعية، تحقيق الحاج ميرزا حسن كوجه باغي، د.ط، مطبعة الأحمدي، طهران، د.ت.

– ضيف، شوقي، المدارس النحوية، ط7، دار المعارف، القاهرة، د. ت.

– الطاهر، علي جواد، ملاحظات على وفيات الأعيان، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1977م.

– الطحان، محمود، تيسير مصطلح الحديث، ط7، مركز الهدى للدراسات، الإسكندرية، 1415هـ.

– الطنطاوي، محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ط2، دار المعارف، القاهرة، د. ت.

– الظالمي، حامد ناصر، أصول الفكر اللغوي العربي في دراسات القدماء والمحدثين؛ ط1، سلسلة دراسات، بغداد، 2011م.

– العبادي، عدي بن زيد، ديوان شعر ، تحقيق وجمع محمد جبار المعيبد، شركة دار الجمهورية للنشر والطبع، بغداد، 1965م.

– عبد التواب، رمضان:

1– لحن العامة والتطور اللغوي، ط2، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2000م.

2– مشكلة الهمزة العربية، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1996.

– ابن عبد ربه، أحمد بن محمد، العقد الفريد، تحقيق مفيد محمد قميحة، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983م.

– عبد الغني، أيمن، الكافي في قواعد الإملاء والكتابة، مراجعة كمال بشر ومحمود الناقة، د.ط، دار التوفيقية للتراث، القاهرة،2012م.

– العثيمين، محمد بن صالح، مصطلح الحديث، ط1، مكتبة العلم، القاهرة، 1994.

– العدناني، محمد:

1– معجم الأخطاء الشائعة، ط2، مكتبة لبنان، بيروت، 1983م.

2– معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، ط1، مكتبة لبنان، بيروت، 1984م.

– ابن العربي، أبو بكر، كتاب القبس في شرح موطأ مالك بن أنس، دراسة وتحقيق محمد عبد الله ولد كريم، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992.

– العزاوي، نعمة رحيم، فصول في اللغة والنقد، ط1، المكتبة العصرية، بغداد، 2004م.

– العسكري، أبو هلال، الفروق اللغوية، تحقيق محمد إبراهيم سليم، د. ط، دار العلم والثقافة، القاهرة، د.ت.

– ابن عصفور، أبو الحسن علي، شرح جمل الزجاجي، تقديم فوّاز الشعّار، إشراف إميل يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998.

– العصيمي، خالد بن سعود بن فارس، القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة: جمعًا ودراسة وتقويمًا إلى نهاية الدورة الحادية والستين 1995، رسالة ماجستير(حُوّلت إلى كتاب)، دار التدمرية، دار ابن حزم، ط1، 2003

– العكبري، أبو البقاء، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986م

– عمر، أحمد مختار، البحث اللغوي عند العرب، ط8، عالم الكتب، 2003م.

– الغلاييني، مصطفى، نظرات في اللغة والأدب، د. ط، المطبعة العصرية، بيروت، 1917م.

– ابن فارس، أبو الحسين أحمد:

الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م.

– معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، د. ط، دار الفكر للطباعة والنشر، د. ت.

– الفارسي، الحسن بن أحمد، أبو علي، الإيضاح العضدي، تحقيق وتقديم حسن شاذلي فرهود، ط1، 1969.

– فجال، محمود، الحديث النبوي في النحو العربي، ط2، أضواء السلف، الرياض، 1997.

– الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد:

1- المذكر والمؤنث، تحقيق رمضان عبد التواب، د. ط، مكتبة دار التراث، القاهرة، د. ت.

2- معاني القرآن، ط3، عالم الكتب، بيروت، 1983.

- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، معجم العين، ترتيب وتحقيق عبد الحميد هنداوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003.

- الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة ، ديوان شعر، شرح وتقديم علي فاعور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987م.

- الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، مراجعة أنس الشامي، وزكريا جابر، د. ط، دار الحديث، القاهرة، 2008م.

- الفيومي، أحمد بن محمد بن علي، المصباح المنير، د.ط، مكتبة لبنان، بيروت، 1987م.

- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، أدب الكاتب، تحقيق محمد الدّالي، د. ط، مؤسسة الرسالة، بيروت، د. ت.

- قدور، أحمد، مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري، د. ط، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق، 1996.

- القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1986.

- القلقشندي، أبو العباس أحمد، صبح الأعشى، د. ط، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1922م.

- القوني، محمد وفا، التحفة الوفائية في اللغة العامية المصرية، ط1، بولاق، 1892م.

- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل، البداية والنهاية، تحقيق محمد حسان عبيد، ط2، دار ابن كثير، دمشق، 2010

– الكرملي، الأب أنستناس ماري، أغلاط اللغويين الأقدمين، د. ط، مطبعة الأيتام، بغداد، 1933م.

– الكسائي، أبو الحسن علي بن حمزة، ما تلحن فيه العامة، تحقيق رمضان عبد التواب، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، 1982م.

– الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، الكُليّات : معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، قابله على نسخة خطية ووضع فهارسه: عدنان درويش ومحمد المصري، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998.

– اللخمي، ابن هشام، أبو عبد الله محمد بن أحمد، المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، تحقيق مأمون بن محيي الدين الجنّان، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995م.

– المبرد، أبو العباس، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ط3، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1994م.

– المتقي الهندي، علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، ضبط وتفسير الشيخ بكر حياني، تصحيح الشيخ صفوت السقا، ط5، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م.

– المتلمس الضبعي، ديوان شعر، تحقيق حسن كامل الصيرفي، د. ط، معهد المخطوطات العربية، جامعة الدول العربية، 1970.

– محمد، جودة مبروك، المعجم الوجيز في الأخطاء الشائعة والإجازات اللغوية، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة، 2005م.

– مراد، إبراهيم، دراسات في المعجم العربي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987م.

– المرادي، ابن أم قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق عبد الرحمن علي سليمان، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2011م.

– المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسين، شرح الفصيح لثعلب، تحقيق سليمان العايد، د.ط، د.ت.

– المسئول، عبد العلي، القراءات الشاذة: ضوابطها والاحتجاج بها في الفقه والعربية، ط1، دار ابن القيم، المملكة العربية السعودية، دار ابن عفان، مصر، 2008م.

– المصري، ميخائيل، سلوان الشجي في الرد على إبراهيم اليازجي، ط1، مطبعة الجوائب، الأستانة، 1872م.

– معلوف، لويس، المنجد، ط19، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، د. ت.

– مقران، فصيح، المدخل الجامع في أصول نظرية النحو العربي، ط1، دار الوسام العربي، الجزائر، منشورات زين، بيروت، 2011م.

– أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ط1، دار غريب، القاهرة، 2006م.

– ابن مكي، أبو حفص عمر بن خلف، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، تقديم مصطفى عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1990م.

– المليباري، حمزة عبد الله، تصحيح الحديث عند الإمام ابن الصلاح، د. ط، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، د. ت.

– ابن المنذر، إبراهيم، كتاب المنذر، د. ط، مطبعة الاجتهاد، بيروت، 1927م.

– منسي، أحمد أبو الخضر، حول الغلط والفصيح على ألسنة الكتاب، د. ط، مطبعة المدني، القاهرة، 1963م.

– المنشاوي، محمد صديق، قاموس مصطلحات الحديث النبوي، تقديم محمود عبد المنعم، د. ط، دار الفضيلة، القاهرة، د. ت.

– ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، ط1، دار صادر، بيروت، 1997.

– نحلة، محمود، أصول النحو العربي، ط1، دار العلوم العربية، بيروت، 1987م.

– نصار، حسين، المعجم العربي : نشأته وتطوره، ط4، دار مصر للطباعة، 1988م.

– النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف:

1– تهذيب الأسماء واللغات، د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

2– صحيح مسلم بشرح النووي، د. ط، مكتبة الإيمان، المنصورة، د. ت.

– النيسابوري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم، المستدرك على الصحيحين، دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 2002م.

– ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين:

1– أوضح المسالك، إلى ألفية ابن مالك، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط ، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، د.ت.

2– شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ط4، دار الكتب العلمية، بيروت، 2004م.

3– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق عبد اللطيف الخطيب، ط1، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000م.

– الهوريني، أبو الوفاء نصر بن نصر، المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية، تحقيق طه عبد المقصود، ط1، مكتبة السنة، القاهرة،2005م.

– أبو الهيجاء، ياسين، مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى عام 1948، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2008م

– وهبة، مجدي، وكامل المهندس، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، ط2، مكتبة لبنان، بيروت، 1984م.

– اليازجي، إبراهيم، تنبيهات اليازجي على محيط البستاني، جمعها وحل رموزها: سليم شمعون وجبران النحاس، د. ط، مطبعة صلاح الدين، الإسكندرية، 1933م.

– اليازجي، ناصيف، العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب، صوّب نصوصه وضبطها وقدم لها عمر فاروق الطباع، د. ط، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، د. ت.

– يعقوب، إميل، معجم الخطأ والصواب في اللغة، ط2، دار العلم للملايين، بيروت، 1986م.

– ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء، شرح المفصل للزمخشري، تقديم إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م.

الرسائل العلمية والأبحاث المحكّمة:

– التنقاري، صالح، موقف النحاة من القراءات، دراسة تأصيلية، مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، د. ت.

– الجراح، عبد المهدي، والهزايمة، خالد، استصحاب الحال في أصول النحو: قراءة ورأي، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد السابع، العدد الثالث، 2010م.

– الحساني، خلود بنت طلال، مطاعن اللغويين والنحويين في القراءات السبع، رسالة دكتوراة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، إشراف يحيى زمزمي، وخديجة مفتي، 1433هـ–1434هـ.

– حشّاني، سليمان، مظاهر الدخيل في اللغة العربية: دراسة في الأساليب المعاصرة، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الآداب واللغة العربية، إشراف: عمّار شلواي، جامعة محمد خيضر، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2012– 2013.

– حمادة، فؤاد رمضان، أثر صوت الهمزة على إنشاء صورتها الكتابية عند الخليل بن أحمد، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، المجلد الثالث والعشرون، العدد الأول، يناير،2015.

– خليل، عاطف، استصحاب الحال بين أصول الفقه وأصول النحو، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج18، ع36، ربيع الأول 1427هـ.

– الدليمي، عبد العزيز، الدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط، رسالة دكتوراة، إشراف الدكتور حسام سعيد، جامعة بغداد، 1992م.

– زاهد، زهير غازي، جهود العلماء في إصلاح الكتابة العربية، الذخائر، العدد 9، شتاء1422هـ 2002م.

–عبيزة، عائشة، دراسة وظيفية لأسلوب التوكيد في القرآن الكريم، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في اللغة العربية، جامعة الحاج لخضر بباتنة، الجمهورية الجزائرية الشعبية، إشراف الاستاذ الدكتور السعيد هادف، 2008–2009م.

– الكيلاني، عبد الرحمن، نظرية الاستحسان عند الأصوليين وإمكانية التجديد في التوصيف والتوظيف، بحث مقدم لندوة فقه العصر ومناهج التجديد الديني والفقهي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، سلطنة عمان، د. ت.

– ليلى، صديق، طرائق قدماء اللغويين العرب في التعريب اللفظي، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 5، 2011م.

– المالكي، مطير بن حسين، موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو العربي، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، إشراف سليمان العايد، جامعة أم القرى، 1422 – 1423هـ.

– المرزوقي، مرزوق عطيوي، صيغة فعيل: دراسة نحوية صرفية دلالية، رسالة ماجستير، إشراف محمود محمد الطناحي، جامعة أم القرى، 1987م.

– أبو المعاطي، كمال سعد، احتجاج سيبويه بالأمثال وأثره في التقعيد النحوي، عالم الكتب، مجلد 31، عدد2، شوال 1430هـ/ اكتوبر 2009م.

– النملة، خالد بن إبراهيم، مراجعات في التصحيح اللغوي، مجلة الدرعية، العددان الرابع والخامس والأربعون، السنتان الحادية عشرة والثانية عشرة، ديسمبر 2008 – مارس 2009م.

المنشورات الصادرة عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة:

– مجمع اللغة العربية بالقاهرة ،القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب، إعداد ومراجعة محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي، د.ط، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1989م.

– مجمع اللغة العربية بالقاهرة، كتاب الألفاظ والأساليب، الجزء الثالث، تقديم شوقي ضيف، إعداد وتعليق مسعود حجازي، ومراجعة محمود حجازي، د.ط ، القاهرة، 2000م.

– مجمع اللغة العربية بالقاهرة، كتاب في أصول اللغة، الجزء الأول، إخراج وضبط محمد خلف الله، ومحمد شوقي، د. ط، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1969م.

– مجمع اللغة العربية بالقاهرة، كتاب في أصول اللغة، الجزء الثاني، إخراج وضبط محمد شوقي أمين ومصطفى حجازي، ط1، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة،1975.

– مجمع اللغة العربية بالقاهرة، كتاب في أصول اللغة، الجزء الثالث، إخراج وضبط مصطفى حجازي، وضاحي عبد الباقي، ط1، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1983م.

– مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا 1934 – 1984، إخراج ومراجعة محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي، د. ط، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1984م.

– مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، ط4، مكتبة الشروق الدولية، 2004م.

المجلات والدوريات:

– مجلة الضياء، مجلة علمية أدبية صحية صناعية، لصاحبها الشيخ إبراهيم اليازجي، السنة السابعة، مطبعة المعارف، مصر، 1904 – 1905م.

– مجلة لغة العرب، مجلة شهرية أدبية علمية تاريخية، الجزء الأول من شهر تموز 1911م، والمجلد الثاني من الجزء الأول، حزيران 1912م والجزء الأول من السنة السادسة، كانون الثاني، 1928م، والسنة السابعة 1929م، والمجلد الثالث من عام 1913م، والمجلد الرابع من عام 1914م.
– مجلة المجمع العلمي العراقي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، المجلد الرابع من عام 1956م، والمجلد الخامس من عام 1958م والمجلد الثالث والعشرون من عام 1973م.
– مجلة المجمع العلمي العربي (دمشق)، الجزء السابع من شهر تموز، 1921، والمجلد الثامن والثلاثون، كانون الثاني، 1963م، والمجلد التاسع والثلاثون عام 1964، والمجلد الأربعون والمجلد الثاني والأربعون من عام 1967م.
– مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، المجلد الأول، العدد الأول، كانون الثاني، 1978م، ط2، 1982.
– مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، الجزء الأول من عام 1934 – 1935، والجزء الثامن من عام 1955م، والجزء الثاني عشر (د.ت)، والجزء السابع والثمانون من عام 2000م.
– مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد الخامس، الجزء الأول، مايو 1959م، والمجلد الثاني عشر، الجزء الثاني، نوفمبر 1966م.
– مجلة المنار، مجلة شهرية تبحث في فلسفة الدين، وشؤون الاجتماع والعمران، ومُنشِئها محمد رشيد رضا، مصر، المجلد 18، الجزء3.

<u>المواقع الإلكترونية:</u>

– www.majma.org.jo موقع مجمع اللغة العربية الأردني.
– http://www.sis.gov.eg/newVR/acadmy/html/acadmay07.htm موقع مجمع اللغة العربية بالقاهرة.